الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور قطاع النفط في الجزائر

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي و النقدي

إعداد:
الطالبة نادية العلمي شبانة

إشراف:
الأستاذ الدكتور رسلان خضور

1431هـ ــ 2010 مـ

الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة و الحكم على رسالة الماجستير في الاقتصاد المالي و النقدي التي أعدتها الطالبة: **نادية العلمي شبانة**

بعنوان

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور قطاع النفط في الجزائر

أعضاء اللجنة: **التوقيع**

الدكتور عدنان سليمان ــ أستاذ في قسم الاقتصاد ــ كلية الاقتصاد ــ جامعة دمشق.

عضواً.....

الدكتور رسلان خضور ــ أستاذ في قسم الاقتصاد ــ كلية الاقتصاد ــ جامعة دمشق.

عضواً ومشرفاً.....

الدكتور حبيب محمود ــ الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد ــ كلية الاقتصاد ــ جامعة دمشق.

عضواً.....

الملخص

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور قطاع النفط في الجزائر

رسالة مقدمة في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

الملخص:

يهدف البحث إلى؛ تسليط الضوء على أهم الآثار الناجمة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في قطاع النفط في الجزائر باعتباره أهم قطاع مستقطب لها، و مناقشة كل المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

- محاولة تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر.
- التعرف على شكل الاستثمار الأجنبي المناسب للاقتصاد الجزائري.
- تحليل التدابير و السياسات التحفيزية التي اتخذتها الجزائر لتوفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية.
- تحديد المعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر.
- تحديد أهمية و مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري.
- تحديد الشكل الذي تأخذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط ، و تحليل الآثار الايجابية و السلبية المترتبة عنها.

و قد **توصلت** الدراسة إلى أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة آثار إيجابية متعددة ، فهي من المؤكد أكثر وسيلة فعالة تهدف الدولة الجزائرية من خلالها إلى تطوير قطاع النفط و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية و الانفتاح على الاقتصاد العالمي. كما تشير الدراسة إلى أن للجزائر إمكانيات يمكن أن تستفيد منها في تنمية مصادر الطاقة المتجددة وهو التحدي الذي ينبغي أن يعطى أهمية للقيام بإستراتيجية تنموية توفر الثروة غير الناضبة و المتجددة باستمرار، مما يسنح لها بفرض نفسها في السوق المحلية و على المنافسة في السوق العالمية

كما توصلت الدراسة أيضاً؛ إلى أن أساس جذب و زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر هو ضرورة توفر بعض المقومات المفتقدة، فالجزائر تتوفر على إمكانيات جد هائلة غير أن المعوقات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تحول دون تدفقها كثيرة ينبغي تداركها والحد منها إن لم نقل القضاء عليها من أجل ترقية هذه الاستثمارات و جعلها في المستوى اللائق بها.

وفي إطار هذه النتائج قدمت بعض **المقترحات** من أهمها:

ـ ضرورة التحكم في التكنولوجيا المنقولة و العمل على توطين تلك التي تتناسب و متطلبات التمنية الاقتصادية للبلد، بحيث يكون الاستثمار الأجنبي مندمج في الاقتصاد الوطني الجزائري و ليس حزر معزولة عنه.

ـ العمل على تطوير السوق المالي الجزائري باعتبارها وعاء ضروري لبناء الادخار الوطنية وقاعدة لحفز الاستثمارات المحلية و جذب الاستثمارات الأجنبية منها؛ و يكون ذلك من خلال إيجاد الهيكل المؤسسي المناسب له و استكمال البنية التحتية له بما يتناسب و يتفق مع المعايير الدولية تحقيقا للشفافية و سلامة التعامل بالأوراق المالية .

ـ إن تبني إستراتيجية إعادة توجيه الاقتصاد و كسر المثلث المقفل على الاقتصاد الجزائري المتمثل في إنتاج النفط، التصدير ، استيراد سلع الاستهلاك، و العمل على التحضير لمرحلة ما بعد حقبة النفط تعد ضرورة ملحة و ذلك بالتركيز على العوامل الآتية:

- دعم الاستثمار الأجنبي المباشر
- تنشيط القطاع الصناعي
- توسيع النفاذ إلى الأسواق العالمية
- تنمية مصادر الطاقة المتجددة

ـ التسريع في عملية الخصخصة و فسح المجال أكثر أمام القطاع الخاص المحلي و ترقيته وخلق روابط أمامية و خلفية ليس فقط مع الشركات المحلية و إنما أيضا مع الشركات الأجنبية.

ـ ضرورة الالتزام بتطوير قوانين الاستثمار و جعلها أكثر شفافية ووضوح و ملمة بكل الجوانب التي تخص الاستثمار و تكثيف جهودها الترويجية لفرص الاستثمار و دفع الهيئات الاستثمارية فيها نحو المزيد من الجهود و العمل من أجل تقديم معلومات دقيقة و شاملة حول اقتصادياتها و قطاعاتها المختلفة و الفرص الاستثمارية فيها و اعتماد التسويق الالكتروني من اجل ذلك.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الآيات القرآنية	أ
الإهداء	ب
كلمة الشكر	ج
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	ز
قائمة الأشكال	ي
ملخص البحث(باللغة العربية)	ك
المقدمة	م
مشكلة البحث	ن
أهمية البحث	ن
أهداف البحث	ن
فرضيات البحث	س
دوافع اختيار الموضوع	س
منهج البحث	س
الدراسات السابقة	ع
التعريف بالمصطلحات	ف
مصادر البيانات	ص
صعوبات البحث	ص
تقسيم البحث	ق
الفصل الأول: قطاع النفط في الجزائر	
تمهيد	01
I- 1 لمحة تاريخية عن قطاع النفط في الجزائر	02

I– 2	الإطار التشريعي لقطاع النفط	10
I– 3	إنتاج و احتياطي النفط و الغاز الطبيعي في الجزائر	21
I– 3– 1	إنتاج و احتياطي النفط في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية	21
I– 3–2	إنتاج و احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية	24
I– 4	أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الوطني	27
خلاصة الفصل:		30
الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر (مفاهيم أساسية)		
تمهيد		31
II – 1	**الاستثمار الأجنبي المباشر (المفهوم و الأهمية)**	32
II – 1-1	مفهوم الاستثمار	32
II – 1-2	مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	34
II – 1-3	نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	35
II – 1-4	أسباب دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة	37
II – 1-3	أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	39
II– 2	**أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر**	40
II– 3	**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و مصادره و اتجاهاته**	47
II– 3-1	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي	47
II– 3-2	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي	50
II– 3-3	مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر	53
II– 3-4	اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم	55
II– 4	**آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة**	58
خلاصة الفصل:		63
الفصل الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر		
تمهيد:		64

III -1	**تطور الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات**	**65**
III -1-1	تطور الاقتصاد الجزائري	**65**
III -1-2	الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	**70**
III -1-3	تقييم مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2000- 2008	**78**
III -1-4	مؤهلات الاقتصاد الجزائري	**82**
III -2	**تطور قوانين الاستثمار في الجزائر**	**84**
III -2-1	الإطار القانوني للاستثمارات قبل سنة 1990	**84**
III -2-2	الإطار القانوني للاستثمارات خلال الفترة 1990- 1993	**86**
III -2-3	الإطار القانوني للاستثمارات بعد 1993	**92**
III -3	**تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**	**97**
خلاصة الفصل:		**124**
الفصل الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط		
تمهيد		**125**
IIII -1	**الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط**	**126**
IIII -1-1	نشأة و تطور سوناطراك	**126**
IIII -1-2	الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط	**129**
IIII -1-3	أهم المشاريع المشتركة بين سوناطراك و الشركات الأجنبية	**134**
IIII -2	**الآثار الناجمة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط**	**138**
IIII -3	**إمكانيات الجزائر لتنمية مصادر الطاقة المتجددة**	**159**
خلاصة الفصل		**163**
الخاتمة		**164**
النتائج		**164**
مناقشة الفرضيات		**170**
المقترحات		**171**

قائمة المراجع	**175**
الملاحق	**187**
ملخص البحث باللغة الفرنسية	**192**
ملخص البحث باللغة الإنجليزية	**194**

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	تطور إمكانيات سوناطراك قبل و بعد التأميمات	**5**
(2-1)	عقود الاستكشاف في الجزائر(من كانون الثاني 1993 إلى كانون الثاني 2002)	**8**
(3-1)	عدد عقود الاستكشاف المبرمة سنويا خلال الفترة 1992 – 2001	**9**
(4-1)	إنتاج النفط في الجزائر و بقية الأعضاء في منظمة الأوابك **OAPEC** خلال الفترة 2001- 2008	**22**
(5-1)	احتياطات الجزائر و باقي الدول الأعضاء في منظمة الأوابك **OAPEC** من النفط خلال الفترة 2001- 2008	**23**
(6-1)	إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في الجزائر و باقي الدول الأعضاء بأوابك **OAPEC** خلال الفترة 2001- 2008	**25**
(7-1)	تطور احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر و باقي الدول الأعضاء بأوابك **OAPEC** خلال الفترة 2001- 2008	**27**
(8-1)	تطور الجباية البترولية خلال الفترة 2001- 2008	**28**
(9-1)	نسبة النفط من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001- 2008	**29**
(1-2)	دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة	**39**
(2-2)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة، بحسب المنطقة المختارة،1995 -2008	**54**

(3-2)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة، بحسب المنطقة المختارة،1995 -2008	57
(3-1)	أهمية كل قطاع في الاقتصاد خلال فترة الاقتصاد المخطط (1967 - 1987)	67
(3-2)	حجم الناتج الداخلي الإجمالي الخام و معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000- 2008	78
(3-3)	تطور خدمة الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2000-2008	79
(3-4)	مؤشرات المديونية خلال الفترة 2000- 2008	80
(3-5)	تطور الكتلة النقدية و معدل الزيادة السنوية خلال الفترة 2000-2008	81
(3-6)	تطور معدلات التضخم بالجزائر خلال الفترة 2000- 2008	81
(3-7)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2008	82
(3-8)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بعض الدول العربية خلال الفترة 1995 – 2008	99
(3-9)	تطور عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2002 – 2007	101
(3-10)	تطور قيمة الاستثمارات المحلية و الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2007	102
(3-11)	توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب القطاع خلال الفترة 2002- 2007	104
(3-12)	توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب نوع الاستثمار خلال الفترة 2002 – 2007	106
(3-13)	توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب منطقة الأصل خلال الفترة 2002 – 2007	107
(3-14)	بعض الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002- 2007	108

(3–15)	بعض مشاريع لشراكة بين دول مختلفة في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2007	109
(3–16)	حجم اليد العاملة التي توفرها الاستثمارات المحلية و الأجنبية خلال الفترة 2002– 2007	110
(3–17)	المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار للجزائر و بعض الدول العربية	112
(3–18)	مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر و لبعض الدول العربية للفترة 2005 – 2006	115
(3–19)	تصنيف الدول العربية حسب مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية	119
(4–1)	الشركات المنشأة عبر الشراكة خلال الفترة 1965 – 2006	131
(4–2)	حجم التموين و نسب المشاركة لكل شريك في المشروع ميدغاز	137
(4–3)	تطور إنتاج النفط خلال الفترة 2000– 2007	139
(4–4)	إنتاج البترول الخام خلال الفترة 2000 – 2007	141
(4–5)	تطور إنتاج غاز البترول المميع **GPL** خلال الفترة 2000 – 2007	142
(4–6)	تطور بنية إنتاج الغاز الطبيعي **GN** خلال الفترة 2000 – 2007	144
(4–7)	تطور إيرادات صادرات النفط خلال الفترة 2000 – 2007	146
(4–8)	مساهمة حصة الشركات الأجنبية من إيرادات المحروقات في تغطية الواردات خلال الفترة 2000– 2008	147
(4–9)	تطور نسبة إيرادات النفط مت إجمالي إيرادات الصادرات خلال الفترة 2000– 2008	148
(4–10)	تطور حصة الشركات الأجنبية من إيرادات صادرات النفط بالنسبة إلى إجمالي الواردات خلال الفترة 2000– 2008	148
(4–11)	تطور حقوق الملكية الصناعية و التجارية سنوياً لدى سوناطراك خلال الفترة 2000 – 2006	151

(4–12)	مساهمة الشركاء الأجانب في عمليات البحث و الحفر التطويري خلال الفترة 2000 – 2007	152
(4–13)	الآبار المكتشفة من طرف سوناطراك و الشركات الأجنبية في إطار الشراكة خلال الفترة 2000 – 2007	154

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(2–1)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة لأكبر 20 اقتصاد، 2005 – 2008	55
(2–2)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة لأكبر 20 اقتصاد، 2005 – 2008	58
(3–1)	الاستثمار الأجنبي الوارد لبعض الدول العربية	100
(3–2)	نسبة الاستثمارات الأجنبية من إجمالي الاستثمارات الوطنية	101
(3–3)	قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من إجمالي الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2002– 2007	103
(3–4)	عدد الاستثمارات الأجنبية حسب النوع كنسبة من إجمالي المشاريع خلال الفترة 2000– 2006	106
(3–5)	نسبة مناصب الشغل التي توفرها الاستثمارات الأجنبية و المحلية خلال الفترة 2002 – 2007	111
(4–1)	تطور إنتاج النفط خلال الفترة 2000– 2007	140
(4–2)	تطور بنية إنتاج البترول الخام خلال الفترة 2000 – 2007	142
(4–3)	تطور بنية إنتاج **GPL** خلال الفترة 2000 – 2007	143
(4–4)	تطور إنتاج الغاز الطبيعي خلال الفترة 2000 – 2007	145

بسم الله الرحمن الرحيم

قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك

أنت العليم الحكيم

سورة البقرة، الآية 32

وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك

عظيما

سورة النساء، الآية 113

صدق الله العظيم

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى:

من قال في شأنهما الله عز وجل

﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا﴾

- والدي الكريمين أطال الله في عمرهما -

اللذان سهرا من أجلي الليالي وبذلا كل ما في وسعهما لأصل إلى مبتغاي.

إخوتي حفظهم الله.

جميع الأساتذة الذين درّسوني أو عرفتهم.

كل المحبين في فضاء الذاكرة.

زملائي في قسم الماجستير، تخصص اقتصاد مالي ونقدي.

وإلى كل طالب علم وكل مخلص من أبناء هذه الأمة.

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا البحث ممزوجا بأسمى آيات الشكر والامتنان.

نادية العلمي شبانة

كلمة شكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

بادئا أشكر وأحمد رب العباد العلي القدير شكرا جزيلا طيبا مباركا فيه الذي أنارنا بالعلم وزيننا بالحلم، وأكرمنا بالتقوى، وأنعم علينا بالعافية، وأنار طريقنا ويسر ووفق وأعان في إتمام هذه الدراسة وتقديمها على الشكل الذي هي عليه اليوم، فله الحمد والشكر وهو الرحمن المستعان.

وعرفانا بالمساعدات التي قدمت حتى يخرج هذا العمل إلى النور أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور الفاضل رسلان خضور، الذي قبل تواضعا الإشراف على هذا العمل، فله أخلص تحية وأعظم تقدير على كل ما قدمه لي من توجيهات وإرشادات، وعلى كل ما خصني به من جهد ووقت طوال إشرافه على هذه الدراسة.

وشكري موصول كذلك لكل من:

السادة أعضاء لجنة الحكم، الدكتور حبيب محمود و الأستاذ الدكتور عدنان سليمان، الذين تفضلوا بالموافقة للحكم على هذه الرسالة وخصص كل منهم وقتا لقراءتها وتقييمها.

الدكتور جهاد الجمل الذي تفضل و لم يبخل لا بجهده و لا بوقته لتدقيق هذه الرسالة

كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد، والى كل من أمدني بيد العون ولو بكلمة طيبة مشجعة.

إلى كل هؤلاء أقول شكرا جزيلا...

نادية العلمي شبانة

المقدمة

تمهيد

يعد النفط من بين المواضيع الهامة التي شغلت ــ و لا تزال ــ بال الاقتصاديين و السياسيين عل السواء؛ ذلك نظرا لأهميته الكبيرة في التطور الاقتصادي و الاجتماعي على المستوى العالمي، و لمكانته الأساسية في اقتصاديات الدول المصدرة له، و الجزائر واحدة من الدول التي يرتبط اقتصادها ارتباطا بالغا بقطاع النفط؛ هذا القطاع الاستراتيجي الذي كان الاعتماد عليه أساسيا منذ الاستقلال خلال المسيرة التنموية و خاصة في فترة السبعينات و بداية الثمانينات، باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لغرض تحقيق أهداف التنمية؛ غير أن التحولات الاقتصادية التي لم تكن الجزائر بمنأى عنها و الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية التي مست الجزائر بسبب تراجع الأسعار في منتصف الثمانينات و ما بعدها أدى إلى اتخاذ قرارات جذرية في المجال الاقتصادي تمثلت في التوجه نحو الخصخصة و تحرير الاقتصاد، فأقدمت على تغيير شروط و قوانين الاستثمار بما فيها قوانين استغلال قطاع النفط و سمحت للقطاع المحلي و الأجنبي خاصة بالدخول و مزاولة النشاط و الاستغلال في مجال النفط و الغاز.

وسيتم من خلال هذا الفصل إجراء دراسة عن قطاع النفط في الجزائر وذلك من خلال النقاط التالية:

- لمحة تاريخية عن قطاع النفط في الجزائر.
- الإطار التشريعي لقطاع النفط في الجزائر.
- إنتاج و احتياطي النفط و الغاز الطبيعي في الجزائر.
- أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الوطني.

I- 1- لمحة تاريخية عن قطاع النفط في الجزائر

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بينما كانت الجزائر تحت السيطرة الفرنسية إتجهت أنظار الحكومة الفرنسية إلى صحراء الجزائر وتركز إهتمامها حول ما يمكن أن يتضمنه باطن هذه الصحراء من ثروات بترولية وغازية. ولعل أهم المؤشرات التي أثبتت ذلك هي اكتشاف البترول والغاز في عدد من المناطق منها؛ سيدي عيسى"Sidi Aissa" (واد قيترِيني Ouad Guetrini-1948)، تبسة (جبل فوا Djbel Foua-1954، جبل العنق Djbel Onk-1956)، في الصحراء(حقل عجيلة Edjeleh-1956) جنوب شرق الجزائر، وأخيرا بالصحراء الوسطى(برقا Berga- 1953) **(Attar ;Djerroumi ,2007 ,P1)**.

إن التوجه القائل بأن الجزائر بلد يحتوي على الطاقة والثروات البترولية والغازية تأكد مع اكتشاف الحوضين؛ حوض "حاسي مسعود" بالنسبة للبترول وحوض "حاسي الرمل" بالنسبة للغاز الطبيعي حيث تم هذا الإكتشاف سنة 1956. هذه الإكتشافات الجديدة مكنت الجزائر من كتابة إسمها في قائمة الدول الغنية بالبترول والغاز الطبيعي وفيما يأتي سيتم عرض أهم المراحل التي مرّ بها قطاع النفط منذ الاستقلال.

I- 1-1- المرحلة ما بين 1962-1971

تميزت المرحلة بالعديد من الأحداث الهامة نذكر من بينها ما يأتي:

عندما انتزعت الجزائر استقلالها عام 1962 وجدت استقلالها الاقتصادي مكبلا بقيود ثقيلة ورثته عن العهد الاستعماري وفرضتها اتفاقيات إيفيان التي وقعت بتاريخ 1962/10/18 واضعة بذلك حدا لحرب التحرير إلا أنها فرضت بنودا وأحكاما تتعلق بالمسائل البترولية تخدم المصالح الفرنسية **(Chesny, 1969, P10)**. ولهذا الغرض تم إنشاء الشركة الجزائرية لنقل وتسويق البترول "**سوناطراك**" (**SONATRACH**) وهذا طبقا للمرسوم 63-491 الصادر بـ 31 كانون الأول 1963.

إن إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك في قطاع النفط لم تكن في البداية لمنافسة الشركات الأجنبية، ولكن أنشأت من أجل التكفل بالعمليات التي كانت الشركات الفرنسية ترفض القيام بها لأنها كانت تريد أن تبقي خبراتها في إنجاز أنابيب نقل النفط لنفسها.

بعد إمضاء اتفاقية إيفيان ونظرا لانعزال القطاع (النفط) عن الاقتصاد الوطني وتعطيل دوره كعامل أساسي من عوامل الإنماء الاقتصادي بشتى أنواعه، الأمر الذي أدى بالحكومة الجزائرية إلى إدراج طلب فتح مفاوضات مع الحكومة الفرنسية (1963/10/19)، وأثمرت هذه المفاوضات بإرساء إتفاق تم التوقيع عليه بتاريخ 1965/07/29 سميت بالإتفاقيات البترولية الجزائرية الفرنسية (Accords Pétroliers Algero-Français)، حيث جاءت بجملة من

التعديلات ترمي في مجملها للإستجابة لإنشغالات الدولة الجزائرية ومن بينها: **(مالطي، 1997، ص 126-135)**

1- إلغاء مايسمى بصندوق إعادة تجديد الحقول البترولية، وإستبدال الاهتلاك التنازلي بالاهتلاك الخطي.

2- قيام الشركات الفرنسية ببيع كميات من الغاز الطبيعي في الحقول للدولة الجزائرية بسعر يتم الاتفاق عليع بين الطرفين ويتم تسويق هذه الكميات من الغاز من طرف الدولة الجزائرية* **(كتوش، 2004، ص105)**

3- إلتزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة إستثمارات الشركات في عمليات التنقيب والبحث.

4- رفع حصة الجزائر إلى النصف في الشركة (S.N.REPAL) " الشركة الوطنية للبحث و إستغلال البترول في الجزائر" الفرنسية مع تعيين رئيس جزائري للشركة ، إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركات في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10%.

5- استحداث لشراكة تعاونية جزائرية فرنسية (ASCOOP) تتمثل مهمتها في إنجاز أعمال البحث والتنقيب عن المحروقات لصالح الدولتين بقاعدة 50% لكل منهما في دور المتعامل.

كما قامت الدولتين بموجب هذا القانون بتعيين من يمثل مصالحهما في التكفل بمهام الاستكشاف، وقد أسندت الدولة الجزائرية هذا الدور لشركة سوناطراك التي عرفت توسعا في مهامها بحيث أصبحت الشركة الوطنية للبحث، الإنتاج، النقل، التحويل و تسويق المحروقات، هذا دون أن يطرأ على اسمها أي تغيير بموجب المرسوم 66-296. أما الطرف الفرنسي فكان ممثلا بالمجمع "إيراب" (ERAP) وذلك بالإشتراك مع الشركة (SOPEFAL).

ومن بين الأهداف المرجوة من إنشاء الشركة ASCOOP هو زيادة الإنتاج الجزائري ليصل إلى 100 مليون طن سنويا ، وما يتبع ذلك من التحسن الكبير في الإيرادات الضريبية للدولة بالإضافة إلى أنه كان من المقرر بأن تحصل الجزائر على كميات هائلة من البترول لتصديره نظير مشاركتها في شركة ASCOOP.

إن عمل شركة ASCOOP لم يكن في مستوى الآمال التي وضعت فيها؛ وذلك بسبب عدم قيام الشركات الفرنسية بالمجهود المالي اللازم في ميدان الإستكشاف والذي كانت نتائجه جد متواضعة لا تتماشى و التضحيات التي قامت بها الجزائر في الميدان الضريبي، زيادة على

* يتوقع المفاوضون الجزائريون أن الغاز الطبيعي لم يكن ضمن اهتمامات الشركات الفرنسية، وأن هذا المصدر للطاقة يجب أن يكون ملكا للجزائريين.

ذلك وجدت الجزائر نفسها في مواجهة رفض الشركات الفرنسية تطبق التعـديلات المتعلقـة بالرسوم الضريبية خلال الفترة مابين 1965-1971.

كما رفضت الشركات الفرنسية الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على حقول البترول المسـتغلة، هذا الرفض تمثل في اللجوء إلى استخدام حيلة قانونية كالطعون الموقفة للقرارات " Recoure qui a un caractère suspensif"(**Attar, Djerroumi, 2007, P2**) الصادرة عن المحاكم التحكيميـة الدولية، هذه الطعون التي كانت في غالب الإحيان لصالحها مما أدى بالجزائر إلـى رفـض اللجوء إلى التحكيم الدولي* **(عليوش قريوع، 2004، ص3).**

كل هذه المشاكل أدت بالدولة الجزائرية في سنة 1969 إلى طلب تطبيق نفس النظام الضريبي المعمول به في الشرق الأوسط بداية من سنة 1970 وطلب مراجعة الإتفاقيات المبرمة فـي 1965/07/29، وكذلك رفع نسبة مشاركة سوناطراك في الحقول البترولية لتصل إلى 51%.

وعليه فإن المشاكل السابقة الذكر دفعت بالجزائر إلى التفكير في سيناريو التأميمات.

• التأميمات 1971/02/24

مرت التأميمات بمرحلتين هما:

أ- المرحلة الأولى

كانت بداية التأميم من خلال شبكة البيع التابعة لشركة "بريتش بتروليوم" (BP) كمـا قامـت الدولة أيضا بفرض رقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير حيث كـان ذلـك عـام 1967.

- إبرام إتفاقية جيتي في 19 تشرين الأول1967؛ تولت من خلالها شركة سـوناطراك دور المتعهد الرئيسي للأعمال وملكية الدولة للغاز الطبيعي.
- إصدار مجموعة من قرارات† التأميم للشركات الأجنبية سنة 1970 وهو ما أدى إلى رفع حصة سوناطراك.
- أعلنت الجزائر عن زيادة سعر البرميل إلى دولارين و 95 سنتا بتـاريخ 1970/07/21 **(أبوالعلا، 1996، ص284).**

ب-المرحلة الثانية

بعد الاتفاقيات والمفاوضات التي خاضتها الجزائر مع الطرف الفرنسي والتي فشـلت بسـبب التباين الكبير بين أهداف الطرفين، وأسفر هذا الفشل عن إنسحاب فرنسا من المفاوضات فـي 1971/02/24 ؛ وعليه لم يبق للجزائر هذه الدولة التي تبحث عن تأكيد الاستقلال السياسـي

* رغم الانتقادات التي واجهتها الجزائر إلى التحكيم الدولي، فقد قبلت به في سنة 1968 بشأن عقد أبرمته مع الشركة البترولية الإمريكية "جيتي" Getty. ولم تتمكن الجزائر من القضاء على التحكيم الدولي إلا بعد تأميم المحروقات في سنة 1971.

† أستثني من هذه القرارات الشركات الفرنسية، وشركة جيتي التي وافقت على شروط الجزائر.

بالاقتصادي إلا قرار واحد هو قرار التأميم، وبالفعل اهتز الشعب الجزائري والطرف الفرنسي والغربي على وقع خطاب الرئيس الراحل "هواري بومدين".

وفي يوم الأربعاء 1971/02/24 ؛ إستهل الرئيس خطابه بالحديث عن التماطل والابتزاز الفرنسي وصرّح قائلا: " لقد جاء الوقت لأن نأخذ بمسؤوليتنا وقد قررنا اليوم نقل الثروة في قطاع المحروقات وتجسييد الإختيارات الأساسية لبلادنا في هذا الميدان، وعلى هذا الأساس أعلن رسميا وبإسم مجلس الثورة والحكومة على تنفيذ القرارات التالية إبتداءا من اليوم: **(مالطي، 1997، ص235)**.

1- ترفع المشاركة الجزائرية في كل الشركات النفطية الفرنسية إلى 51% من أجل التحكم الفعلي فيها.

والجدول **(1- 1)** يخص تطور إمكانيات سوناطراك في نشاط النفط وذلك بإدراج نسبة مساهمتها قبل وبعد التأميمات في أهم الشركات* والمشاركات التي مستها إجراءات التأميم.

الجدول(1- 1): تطور إمكانيات سوناطراك قبل وبعد التأميمات

الشركات والمشاركات	الحصة الممتلكة قبل 24 شباط 1971		الحصة المحولة لسوناطراك بمقتضى القرارات %	حصة سوناطراك بعد القرارات %
	حصة سوناطراك %	حصة المصالح الفرنسية %		
SN REPAL	50.0	50.0	1.0	51.0
CFPA	00.0	100.0	51.0	51.0
CREPS	37.4	62.0	13.5	51.0
ASCOOP	50.0	50.0	1.0	51.0
ASBK	50.0	50.0	1.0	51.0
PETROPAR	00.0	100.0	51.0	51.0

المصدر: تطور العلاقات بين الجزائر والشركات الفرنسية من الإمتيازات إلى التأميم، مركز الإعلام البترولي، الجزائر، أيار 1971، الملحق 12 ص5.

2- تأميم حقول الغاز الطبيعي وتأميم النقل البري أي كل الأنابيب البترولية.

3- أنهى الرئيس خطابه بإعلانه عن تقديم الجزائر لتعويضات عادلة للشركات التي تم تأميمها† مع ضمان تموين فرنسا بالنفط والاستعداد لإعادة التفاوض حول مشكل الضرائب.

ويمكن إبراز أهم النتائج التي ترتبت عن قرار التأميم وأثرت على هيكل قطاع النفط في ما يأتي: **(أبوالعلا، 1996، ص287)**

- التخلص من التبعية الاقتصادية للجزائر والمتعلقة أساسا بالثروات الوطنية.

* كانت هذه الشركات الرشيسية والمشاركات تملك فيما بينها وحدها 85% من كامل الإنتاج الجزائري.

† بالنسبة لشركات النفط غير الرسمية دفع لها تعويض نقدي يقدر بـ 6 مليون دولار لشركة "أسو" و10 مليون دولار لشركة "شل" و5 مليون دولار لشركتي "موبيل و فليبس" وعقد للتسوية مع الشركات على أساس إنهاء مقاطعة بترول الجزائر بالإضافة إلى تسوية مطالب الجزائر الضريبية خلال عامي1968-1970 وقبول تلك الشركات بإجراءات التأميم. وعليه فإن التعويضات كانت نقدية بإستثناء شركة "جيتي" كان التعويض بالنفط الخام.

- إنهاء عقود الإمتياز التي إكتسبت صفة الإحتكارية في مراحل النقل والتسويق والإنتاج النفطي.
- تخلي الشركة الفرنسية للبترول عن مصالح النقل في عدد من الشركات وبيع مصنع لتسييل الغاز الطبيعي.
- رفع نسبة مشاركة وسيطرة سوناطراك إلى 51% في عقود البحث والتنقيب.
- تحول الدفع من الفرنك الفرنسي إلى الدينار الجزائري.
- فتح المجال أمام اليد العاملة الوطنية سواء كانت كوادر إدارية(إطارات) أو كوادر فنية(تشغيلية).

I-1- 2- المرحلة ما بين 1971-1985

لقد كانت نتائج ما بعد التأميمات متواضعة نسبياً حيث أنه خلال الفترة 1971-1985 تم إبرام 25 عقد شراكة مع شركات بترولية أجنبية (أي بمعدل عقدي شراكة كل سنة)، حيث كانت هذه الأخيرة تهتم فقط بـ 10% من قطاع النفط **(Khelif, 2005, P109)**.

والجدير بالذكر أن هذه الإتفاقيات أو عقود الشراكة التي تم توقيعها خاصة خلال الفترتين 1973-1974 إلى 1978-1979 كانت نتيجة إلى أزمة الخليج 1973، أما عقود الشراكة في الفترة الثانية فكانت نتيجة إلى أزمة إنخفاض أسعار البترول والتي تولد عنها ندرة في البترول في الأسواق العالمية وهذا ما نتج عنه جنون في الأوساط الصناعية، وزيادة الإحتياجات الهائلة من البترول وهو ما أكد أن الإحتياطات في تلك الفترة من البترول خاصةً كانت غير كافية لمواجهة الطلب العالمي كما كان الاعتقاد سائداً.

وأمام هذه الوضعية فإن الشركات الأجنبية كان همها الوحيد هو التفاوض حول إبرام إتفاقيات شراء البترول الخام دون الإهتمام بالبحث عنه، لأن عمليات التنقيب والبحث قد تتطلب فترة زمنية طويلة يمكن أن تمتد إلى 6 أو حتى 7 سنوات مستقبلا، وطبعا أمام هذه الوضعية فإنه لا يمكن الإستجابة لتغطية الطلبات الحاضرة لاقتصاديات الدول الصناعية.

وأمام هذه الوضعية فرضت الجزائر على المستثمرين الأجانب (الشركات الأجنبية) الاستثمار في البحث من أجل إكتشاف آبار بترولية وذلك لتجديد الإحتياطات (**Attar, Djerroumi, 2007, P02**) ؛ حيث كان سعر البرميل 03 دولار وكل إتفاق أو عقد شراكة ينص على بيع 10 مليون برميل للشركات الأجنبية، ولذلك فرضت الجزائر على تلك الشركات إستثمار مبلغ يساوي 30 مليون دولار في الإكتشاف بهدف إيجاد 10 مليون برميل من البترول.

غير أن هذه الإجراءات التي إتخذتها الحكومة الجزائرية مع الشركات الأجنبية سرعان ما إنحرفت عن الهدف المرجو منها، لأن الشركات المهتمة ــ التي قامت بإبرام عقود شراء

بترول المرتبطة بدورها باتفاقيات البحث والتنقيب ــ لم تكن تبحث عن البترول فعليا وإنّما كان الاتفاق حبرا على ورق، وهو ما أدى إلى نتائج ضعيفة وسلبية نتج عنها قلة الاكتشافات المسجلة، كل هذه الأسباب بالإضافة إلى عدم توفر المنافسة في الشروط الممنوحة للشركات البترولية أدت بالضرورة إلى إعادة النظر في التشريعات والقوانين المتعلقة بالنفط.

I- 1-3- المرحلة ما بين 1985-2005

تميزت هذه الفترة بإصدار قانون (86-14) وكذلك قانون 91-21 ؛إن أهم المحاور التي جاءت في هذه القوانين والتشريعات كانت تهتم بزيادة الإحتياطات وذلك بإستعمال الإمكانيات الخاصة بالشركة الوطنية سوناطراك وحدها أو من خلال الشراكة مع شركات بترولية أجنبية،وتوسيع الخبرة والمعرفة في قطاع النفط وتكثيف البحث والتنقيب في المناطق ذات الإمكانيات الهائلة خاصة.

إن نتائج هذه الإصلاحات (التعديلات) في التشريعات المتعلقة بالاستثمار في قطاع النفط لم تكن منتظرة، حيث أنه بين عامي 1993 و 2002 أي خلال 9 سنوات تم توقيع أكثرمن 28 عقد شراكة مع سوناطراك وهو دليل على نجاح الجزائر في جذبها للشركات الأجنبية(**Khelif, 2005, P109**) وهذا يرجع خاصة إلى إحلال تقنية المناقصات (Appels d'offres) هذه التقنية تعتبر أكثر شفافية بالنسبة لمثيلاتها كالمفاوضات الثنائية أو عقود التراضي (Accords de gré à gré) ، إلا أن ما يلاحظ على هذه العقود هو أن عددها يختلف من سنة لأخرى خلال نفس الفترة المذكورة سابقا 1993-2002 والجدول رقم (1-2) يبين عقود الاستكشاف في الجزائر من كانون الثاني 1993 إلى كانون الثاني 2002.

الجدول رقم (1–2): عقود الاستكشاف في الجزائر (من كانون الثاني 1993 إلى كانون الثاني 2002)

الشركة	التاريخ	المساحة كلم^2	الحد الأدنى من النفقات (مليون دولار)	عدد الآبار المحفورة
-Veba, wintershall,RWE-DEA, saabergwerke	كانون الثاني 1993	874	24,5	3
-BP Explorqtion	شباط 1993	6000	45	5
-Petro – Canada	نيسان 1993	8195	34,5	9
-Repsol	أيار 1994	6423	27	5
-Pluspetrol, YPE,Sasol	حزيران 1994	4406	26,5	3
-Pedco,Daewoo samsung,Hanko Energy	كانون الأول 1994	5583	22	3
-Agip	أيار 1995	2181	25	5
-BP	كانون الأول 1996	23000	100	5
-Agip	أيار 1995	591	21	3
-Petronas	كانون الأول 1996	8287	38	4
-Agip	أيار 1997	/	31,7	/
-BHP, Woodside	أيار 1997	/	62	8
-Oryx Energy	كانون الثاني 1998	/	28,8	3
-Monument	كانون الثاني 1999	/	/	/
-Agip	أيار 1999	/	11	2
-Amerada Hess	نيسان 2000	1460	28,5	4
-First Calgary Petrolems	حزيران 2000	970	31	4
-Rosneft, Stroytransgaz	شباط 2001	64120	/	/
-Gulf Keystone	شباط 2001	8317	/	/
-Anadarko, Lasmo, Maersk	آذار 2001	/	55	6
-First Calgary Petroleums	تشرين الأول 2001	1140	26,25	4
-Repsol- YPF	تشرين الأول 2001	2317	17	3
-Burlington Ressources	تشرين الأول 2001	3344	17	3
-TotalFinaElf	تشرين الأول 2001	3079,8	12,5	2
-Anadarko Petroleum	تشرين الأول 2001	2781	15	1
-Medex Petroleum	كانون الأول 2000	2842	23	5

Source: sonatrach, differents rapports annuels; Pétrole et gaz Arabes-PGA **N°** 788, 16 janvier 2002

بالتعمق بدراسة الفترة 1992–2001 ؛ يمكن الاستنتاج أن هناك اختلاف كبير وواضح في عدد عقود الاستكشاف المبرمة سنويا والجدول رقم **(1–3)** يوضح ذلك.

الجدول رقم (1-3): عدد عقود الاستكشاف المبرمة سنويا خلال 1992-2001

السنة	عدد العقود	السنة	عدد العقود
1992	8	1997	2
1993	3	1998	1
1994	3	1999	2
1995	2	2000	2
1996	2	2001	10

Source: Sonatrach, différents Rapports Annuels

من خلال الجدول السابق يلاحظ أنه بعد النتائج الجيدة المسجلة سنة 1992 (8 عقود استكشاف)، بدأت الحكومة بتنفيذ ما جاء في قانون 91-21 المتعلق بالمحروقات وانخفض بذلك عدد العقود المبرمة المتعلقة بالاستكشاف لتصل إلى 3 عقود سنويا بين الفترة 1993-1994 ثم إلى عقدين سنويا خلال الفترة 1995-1997، وتم تسجيل إبرام عقد واحد خلال سنة 1998، غير أن العقود المتعلقة بالاستكشاف قد عاودت الارتفاع حيث وصلت إلى 10 عقود في السنة خلال سنة 2001. لابد من الإشارة أن نشاط الاستكشاف حساس للتغيرات الطارئة في أسعار النفط والغاز الطبيعي ؛ لأن انخفاض عدد العقود المبرمة سنة 1998 (عقد واحد خلال السنة) تزامن مع انخفاض أسعار النفط الخام على صعيد السوق الدولي (8 دولار للبرميل الخام OPEP)، ومن ناحية أخرى فإن النتائج الجيدة المسجلة سنة 2001 (10 عقود استكشاف) كانت راجعة إلى الارتفاع الجيد للأسعار خلال سنة 2001 (26 دولار هو سعر البرميل الخام لسلة الخام OPEP)**(Khelif, 2005, P111)**.

I- 1-4- الفترة ما بعد 2005

عرفت السنوات الأخيرة قبل سنة 2005 وبعدها ارتفاعا ملحوظا في أسعار النفط وذلك نتيجة لعدد من الأسباب منها: عدم الاستقرار السياسي "L'instabilité Politique" في بعض المناطق أو الأقطار المنتجة، العوامل المناخية والتي ساعدت على استهلاك البترول والغاز في بعض الدول المستهلكة...، مع هذه التغيرات كان يجب إعادة النظر في بعض المسائل وذلك من أجل الحفاظ على التوازن في العوائد المحققة من المحروقات، وكذلك المبادلات المتعلقة بها.

من بين التعديلات التي قامت بها الجزائر فيما يتعلق بالمحروقات هي تبنّي قانون جديد هو القانون 05-07 الصادر بـ 28 نيسان 2005 المعدل بالأمر رقم 06-10 المؤرخ في 29 تموز 2006. يمكن القول أنه خلال هذه الفترات الطويلة من الزمن منذ الاستقلال حتى الآن، فإن الدولة الجزائرية كانت تبحث عن التأقلم مع الظروف الداخلية والدولية المتجددة وقد

توضح ذلك من خلال صدور قانون المحروقات الجديدة 05-07 المعدل والمتمم بالأمر06-10.

لقد كان الغرض من تلك التعديلات ؛ جذب الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع النفط (خاصة استثمارات الاستكشاف والإنتاج) لأن هذه الأخيرة تتطلب رؤوس أموال كبيرة وضخمة وتقنيات ذات تكنولوجيا عالية (**The Report Emerging, Algeria 2008, P103**) ؛ عجزت الدولة الجزائرية ممثلة في الشركة الوطنية سوناطراك عن توفيرها كلها وهي الأسباب التي أدت إلى السعي نحو توفير مناخ إستثماري محفز من أجل جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب.

I- 2- الإطار التشريعي لقطاع النفط

مرت التشريعات في قطاع النفط بأربع مراحل أساسية وهي كالآتي:

I- 2-1 المرحلة الأولى

تتعلق هذه المرحلة بالفترة التي كانت فيها الجزائر تحت الإحتلال ؛ حيث عرفت القوانين التالية:

- قانون نابليون الصادر بـ 21 نيسان 1810 "Loi Napoléon".
- مرسوم أيار 1955
- إصدار نصوص قانونية تتعلق بمنطقة الصحراء OCRS خلال سنة 1958 أي ما يسمى "Organisation Commun des Régions Sahariennes".
- القرار الأولي في 29 تموز 1962 حول التعاون من أجل تطوير الثروات الباطنية للصحراء الكبرى.

بالنسبة لهذه المرحلة يمكن القول أنها شهدت سيطرة الشركات الفرنسية على الآبار الطاقوية، وبالتالي عدم قدرة الجزائر على التصرف أمام هذا الوضع.

I- 2-2- المرحلة الثانية

تتعلق هذه المرحلة بالجزائر المستقلة ؛ وعرفت الأحداث الآتية:

- إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات سوناطراك SONATRACH (La Société Nationale de Transports et de Canalisation des Hydrocarbures) وذلك وفقا للمرسوم رقم 63-461 الصادر بتاريخ 31 كانون الثاني 1963.
- مرسوم 24 شباط 1971 والذي يسمح لسوناطراك بتسويق المنتجات الوطنية المؤممة، حيث تحصلت بذلك على 100% من عوائد تصدير المحروقات الغازية والتسويق عبر

الأنابيب و 51% من المحروقات السائلة (مرسوم رقم 71-64)، كما أن التأميم سمح أيضا لسوناطراك بتحقيق التكامل الرأسي والأفقي لنشاطات مختلفة بدءا من الاستكشاف وصولا إلى التوزيع النهائي وكل ذلك خلال فترة قصيرة.

- كما تم إصدار نصوص قانونية في 12 نيسان 1971 تحدد الجباية البترولية.
- الأمر رقم 71-22 لـ 12 نيسان 1971 ؛ يتضمن تحديد الإطار الذي تمارس فيه
- الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله ويحدد هذا الأمر نمط التعاون مع الشركات الأجنبية في ميدان البحث والاستغلال للمحروقات السائلة وكان جملة ما جاء في هذا الأمر:

- يمكن للشركات الأجنبية المساهمة في ممارسة نشاطات في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله في الجزائر في إطار شراكة مع الشركة الوطنية سوناطراك، هذه الأخيرة هي الحائز الوحيد على الترخيصات المنجمية (السندات المنجمية) في أعمال البحث واستغلال المحروقات السائلة (**المادة رقم 01 من الأمر 71-22، ص 427**).
- بناء على ما سبق فإن الشريك الأجنبي ملزم بإنشاء شركة تجارية خاضعة للقانون التجاري الجزائري يكون مقرها بالجزائر ويأخذ طابع الشراكة هنا شكلين:
  - شركة مساهمة.
  - شركة تجارية.

  ومهما كان الشكل المتخذ فإن نسبة مساهمة الشركة الوطنية سوناطراك يجب أن تكون 51% على الأقل.
- تتولى الشركة الوطنية سوناطراك دور المتعامل مع إمكانية التخلي عن هذا الدور للشريك الأجنبي في مرحلة الاستكشاف.
- يقسم إنتاج المحروقات السائلة في الحقول، حيث يأخذ كل شريك نصيبه حسب ثمن التكلفة وحسب حصته في المشاركة وذلك في حالة اكتشاف بئر للوقود السائل، ويعتبر كل طرف مسؤول عن دفع تكاليف النقل، دفع الإتاوات والضرائب المترتبة على حصته (**المادة رقم 06، الأمر 71-22، ص 428**).
- على الشركات الأجنبية إعادة استثمار جزء من أرباحها في عمليات المحافظة على الاحتياطات وكذلك تجديدها (المادة رقم 08، الأمر 71-22، ص 428).

- الفراغ التشريعي* لفترة ما بعد 13 تموز 1975 بأمر صادر في 06 تموز 1973 تحت رقم 73-29 ، قررت الدولة الجزائرية إلغاء كل النصوص التشريعية السابقة على أن يدخل هذا القرار حيز التطبيق ابتداء من 05 تموز 1975.

رغم هذه الوضعية غير الطبيعية في نظر رجال القانون فإنه تم إبرام بعض العقود في مجال الإستكشاف والإستغلال بين سوناطراك وبعض الشركات الأجنبية، من بين هذه الشركات نجد : Total, ELF, Agrip, Cepsa, NaftoGaz، وذلك خلال سنتي 1980-1981، وهذا بالإستناد إلى النصوص القديمة وتفسر هذه الوضعية غير الطبيعية المتمثلة في الفراغ القانوني والإعتماد على نصوص ملغاة، بالظروف الخاصة التي كانت تعرفها الجزائر في مرحلة ما بعد الإستقلال ومهام إعادة بناء الدولة (بسبب غياب مجلس تشريعي).

I-2 - 3- المرحلة الثالثة

عرفت هذه الفترة إنخفاضا حادا في أسعار البترول سنة 1986؛ ترجمت هذه الوضعية فيما بعد بإنخفاض حوالي 50% في المبادلات وإيرادات الميزانية ؛ حيث أدركت الجزائر أنها لا تمتلك الإمكانيات المالية والتقنية اللازمة لتطوير البحث والإستكشاف في ميدان المحروقات، وهنا تم إصدار قانون خاص بالمحروقات وهو قانون رقم 86-14 مؤرخ في 19 آب 1986 يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات وإستغلالها ونقلها بالأنابيب.

تجدر الإشارة إلى أن القانون 86-14 لم يأت لإعادة النظر كلياً في أسس التشريع السابق (الأمر 71-22) وذلك رغم إلغاءه ؛ وإنما جاء لتقديم عدة مزايا لتشجيع الشركات الأجنبية على القيام بإستثمارات في ميدان البحث والتنقيب عن المحروقات وإستغلاله وفيما يأتي نذكر أهم ما جاء في هذا القانون:

- تحديد طريقة ممارسة الشركات الأجنبية لأعمال البحث والتنقيب عن المحروقات السائلة وإستغلالها وذلك بالمشاركة مع سوناطراك، حيث يجب إبرام عقد بين المؤسسة الوطنية والشريك الأجنبي يحدد القواعد التي يخضع لها الإشتراك لاسيما المساهمة في الأعباء والأخطار والنتائج حيث يبرم هذا العقد قبل تحقيق الإشتراك، هذا بالإضافة إلى بروتوكول بين الدولة والشريك الأجنبي يحدد إطار مباشرة الأعمال المزمع القيام بها.

  ويمكن للشريك الأجنبي الإختيار بين شكلين للشراكة إما:

  * اشتراك بالمساهمة.

  * و إما شركة تجارية بالأسهم تخضع للقانون الجزائري.

- ينتفع الشريك الأجنبي في حالة إستكشاف حقل ما إما:

* عدم صدور قوانين جديدة خلال تلك الفترة وبالتالي الاعتماد على قوانين سابقة ملغاة

*حصول الشريك الأجنبي على جزء من إنتاج الحقل المستكشف يطابق نسبة مساهمته في الإشتراك.

* حصوله على حصة من إنتاج الحقل المكتشف تعويضا لمصاريفه وأجره المحدد مسبقا.

* يدفع مبلغ للشريك الأجنبي في حالة الإكتشاف تعويضا لمصاريفه وأجره ويكون الدفع عينيا أو نقدا.

* لا يمكن أن تتجاوز حصة الشريك نسبة 49% في كل الحالات.

- لا يجوز لأحد المشاركة في عمليات الاستكشاف والاستغلال إن لم تتوفر لديه القدرات التقنية والمالية الضرورية للقيام بهذه الأعمال على أحسن وجه.
- جاء القانون 86-14 بنظام جباية مرن يتعلق بالفترة المتراوحة بين الاستكشاف إلى غاية استغلال الآبار المكتشفة، وعليه فلقد جاء هذا القانون بـــ 3 معدلات ضريبية:

* تخضع النتيجة الإجمالية للسنة المالية إلى ضريبة تقدر بـــ 85% عن أعمال التنقيب عن حقول المحروقات والبحث عنها واستغلالها ويمكن أن تخفض هذه النسبة في الحالات الخاصة ومتى تطلب ذلك إلى 75% بالنسبة للمنطقة "أ" و 65% بالنسبة للمنطقة "ب".

* كما جاء القانون 86-14 بثلاث معدلات للإتاوات حيث تدفع هذه الأخيرة على نتائج المؤسسة الوطنية والشريك الأجنبي كل حسب حصته في الإشتراك وتقدر بـــ 20%، ويمكن أن تخفض في الحالات الخاصة وإذا تطلب ذلك إلى 16.25% في المنطقة "أ" و 12.5% في المنطقة "ب".

* يستفيد الشريك من رسوم مشجعة، كما أنه يمكن أن يعفى من البعض منها وذلك فيما يخص بعض أعمال التنقيب عن حقول المحروقات.

بالرغم من أن هذا القانون جاء لتشجيع الإستثمار الأجنبي خاصة في ميدان استكشاف مناطق جديدة، وتطوير الآبار المكتشفة إلاّ أنه عانى من بعض النواقص وهو الخلل الذي أحبط تماما المستثمرين الأجانب، وضمن كل هذا يلاحظ على القانون 86-14 غياب البند المتعلق بالتحكيم الدولي هذا بالإضافة إلى أن دور المستثمرين الأجانب محدود في النشاط البترولي ؛ لأنهم لا يستطعون التدخل في الآبار المكتشفة من طرف سوناطراك في وقت سابق.

ولمواجهة هذا الفراغ القانوني غير المشجع تم إصدار قانون جديد معدل ومكمل للقانون 86-14 وهو القانون 91-21 لـــ 04 كانون الأول 1991 والذي يتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات وإستغلالها ونقلها بالأنابيب وقد جاء هذا القانون بالتعديلات الآتية:

* السماح للمستثمرين الأجانب بالإستثمار في مجال المحروقات الغازية في حين كان مسموحا لهم الإستثمار فقط في مجال المحروقات السائلة **(المادة 02 من القانون 91-21 تعدل المادة 04 من القانون 86-14)**.

* فتح مجال الشراكة مع المستثمرين الأجانب في الآبار الموجودة من قبل.

* إمكانية إنشاء واستغلال قنوات نقل المحروقات لصالح سوناطراك وذلك من طرف المستثمرين الأجانب **(المادة 04 من القانون 91-21 تعدل وتتمم المادة 17 من القانون 86-14)**.

* الأخذ بعين اعتبار المستثمر الأجنبي وجود مخاطر مالية وتقنية التي يمكن أن تواجهه عند إكتشاف البئر موضوع الشراكة **(المادة 08 من القانون 91-21 مكملة للمادة 22 من القانون 86-14)**.

* تخفيضات ضريبية بـــ 10% خاصة بالإتاوات و 42% تخفيض للضريبة على النتيجة وذلك في ظل توفير بعض شروط الإستغلال وقد جاء هذا التخفيض من أجل تشجيع الإستثمار في المناطق الصعبة **(المادة 11 من القانون 91-21 التي تعدل وتكمل المادة 36 من القانون 86-14)**.

* حق الطعن واللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع بين المستثمرين الأجنبي وسوناطراك **(المادة 12 من القانون 91-21 التي تعدل المادة 63 من القانون 86-14)** هذا بالإضافة إلى أحكام تجنب الإزدواج الضريبي.

I- 2-4- المرحلة الرابعة

لقد عرفت هذه المرحلة تبني قانون جديد جاء في الرتبة الرابعة بعد الاستقلال وذلك بعد التأميمات؛ قانون 86-14 والقانون 91-21، هذا القانون هو 05-07 المؤرخ في 28 نيسان 2005 والمتعلق بالمحروقات.

لقد كان أهم ما جاء به أن الدولة تخلت عن الإحتكار لقطاع المحروقات وإكتفائها بسلطة الضبط والتحفيز، هذا بعد أن كانت تحتكره وذلك بموجب كل القوانين السابقة، حيث حددت المادة الأولى من القانون 05-07 على أن دور الدولة ينحصر في وضع الإطار المؤسساتي الذي يسمح بممارسة النشاطات المتعلقة بالمحروقات، وعرفت المادة الثانية منه مفهوم هذا الإطار حيث أنه: " يؤدي إنشاء هذا الإطار المؤسساتي إلى تطبيق مبدأ الحركية والقابلية للتكيف الذي يميز نشاط الدولة ومنه يعيد لهذه الأخيرة إحدى صلاحياتها التي كانت تمارسها سوناطراك من قبل "، وإنطلاقا من المادتين السابقتين إسترجعت الدولة صلاحياتها في ضبط نشاط المحروقات بعد أن فوضتها في القوانين السابقة لشركة سوناطراك.

1. اكتفاء الدولة بسلطة الضبط

تتميز سلطة الضبط بأنها سلطة ذات طابع إداري مرفقي تتولاها إدارة عمومية تسمى في القانون الإداري بسلطة الضبط المستقلة، ومع صدور القانون الجديد للمحروقات أضفى المشروع صفة السلطة المستقلة على وكالة ضبط المحروقات (ARH) وكذا وكالة تثمين موارد المحروقات (ALNAFT) المنشأتين بموجب نص المادة 12 من قانون المحروقات، وإلى جانبها وسع المشرع من صلاحيات وزير الطاقة في ضبط قطاع المحروقات وفي ما يأتي سيتم تحليل دور هذه السلطات إضافة إلى سلطة وزير الطاقة والمناجم.

أ. تتميز الوكالتين بما يأتي:

- إضفاء صفة الوطنية.
- التمتع بالشخصية المعنوية.
- عدم الخضوع إلى القانون الإداري (**الجيلالي، د.ت، ص705**)

تتمثل صلاحيات سلطة المحروقات (ARH) بـــ:

- التنظيم التقني المطبق على النشاطات التي يحكمها هذا القانون.
- التنظيم المتعلق بتطبيق التعريفات ومبدأ الإستعمال الحر من الغير لمنشآت النقل بواسطة القنوات والتخزين.
- التنظيم في مجال الصحة والأمن الصناعي والبيئة والوقاية من المخاطر الكبرى وإدارتها.

دفتر الشروط الخاص بإنجاز منشآت النقل بواسطة الأنابيب والتخزين.

- تطبيق المقاييس والمعايير المعدة على أساس أفضل تطبيق دولي وتحديد هذه المقاييس والمعايير عن طريق التنظيم.
- تطبيق العقوبات والغرامات التي تسدد للخزينة العمومية في حالة مخالفة القوانين والتنظيمات (**المادة 13 من القانون 05-07، ص11**).

أما فيما يتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ALNAFT) في ما يأتي: **(المادة 14 من القانون 05-07، ص11)**

- تطوير الاستثمار في مجال البحث وإستغلال المحروقات.
- تسيير وتحيين بنوك المعطيات الخاصة بالبحث والإستغلال.
- تسليم رخص التنقيب.
- القيام بعملية طرح المناقصات عن المنافسة وتقييم العروض المتعلقة بنشاطات البحث و/أو الإستغلال.
- منح مساحات البحث ومساحات الإستغلال وإبرام عقود البحث و/أو إستغلال المحروقات طبقا لأحكام هذا القانون.

- دراسة مخططات التنمية والموافقة عليها وتحسينها دوريا.
- التأكد من أن إستغلال موارد المحروقات يتم ضمن إحترام المحافظة المثلى عليها.
- تحديد وجمع الإتاوات وإعادة دفعها للخزينة العمومية إبتداءا من يوم العمل الموالي ليوم تحصيلها بعد خصم المبالغ المحددة في المادة 15 من القانون 05-07.
- تطوير تبادل المعلومات الخاصة بالسوق الغازية.
- الحرص على أن المتعامل، كماهو محدد في المادة 29 من القانون 05-07 قد سدد الرسم على الدخل البترولي.
- المساعدة على تطوير الصناعة الوطنية.
- تشجيع نشاطات البحث والتنمية.
- التعاون مع الوزير المكلف بالمحروقات في مجال السياسة القطاعية وإعداد النصوص التنظيمية التي تحكم نشاطات المحروقات.
- القيام بإعداد مخطط على المديين المتوسط والطويل لقطاع المحروقات بناء على مخططات متوسطة وطويلة المدى للمتعاقدين وإرساله إلى الوزير المكلف بالمحروقات في شهر يناير من كل سنة.
- تبادل المعلومات الجبائية فيما يخص عقود البحث و/أو إستغلال المحروقات مع الإدارة الجبائية.

ب. سلطة وزير الطاقة والمناجم

تعد هذه السلطة بمثابة سلطة ضبط تقليدية تم العمل بها في ظل القوانين السابقة لقطاع المحروقات، ومن هذه الناحية تعتبر الوزارة المسؤول الأول عن هذا القطاع حيث تسهر على رسم سياسة القطاع ومراقبة المناقصات وتقييم العروض ومنح الإمتياز أو سحبه بقرار إداري من الوزير ذاته، المراقبة على أعمال الوكالتين وكالة الضبط (ARH) ووكالة النفط (ALNAFT) **(الجيلالي، د.ت، ص712)**.

2. إكتفاء الدولة بسلطة التحفيز

أدى قانون المحروقات الجديد إلى التخلي عن إحتكارالدولة لقطاع المحروقات وشمل هذا التخلي المجالات الآتية:

أ. التخلي عن اختصاص تحديد الأسعار

بعد صدور القانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات تخلت السلطة عن أسلوب التحديد الإداري لأسعار المحروقات، وتبنت مبدأ الأسعار الحرة حسب قواعد العرض والطلب سواء تعلق الأمر بالاستيراد أو التصدير.

ب. تبني سياسة البحث الجبائي بشأن النظام الضـريبي المطبـق علـى نشـاطات البحـث والاستغلال

قام المشرع الجزائري بموجب قانون المحروقات الجديد بمراجعة شاملة للجباية البترولية من منطق كونها أداة لتحفيز المستثمرين أكثر منها مورد من موارد الخزينة العمومية وفي هذا الإطار يتميز النظام الجبائي الجديد للمحروقات فيما يأتي: **(الجيلالي، د.ت، ص713)**

* أنه نظام غير تمييزي يقوم على مبدأ المساواة في فرض الضريبة لا فرق في ذلك بين الجزائري أو الأجنبي.
* أنه نظام تصاعدي يراعي ظروف كل منطقة * وعلى سبيل المثال: فرض المشرع سقف يتراوح بين 4000 دج إلى 8000 دج بالنسبة للمنطقة "أ" في حين يتضاعف المبلغ ما بين 8000 دج إلى 16000 دج بالنسبة للمنطقة "د".
* أنه نظام تعددي يفرق بين ثلاثة أشكال جبائية تتمثل في:

- الرسوم؛ وتشمل الرسم المساحي يدفع سنويا للخزينة وغير قابل للحسم، والرسـم علـى الدخل البترولي ويدفع شهريا للخزينة.
- إتاوات وتتمثل في الإتاوة المدفوعة شهريا للوكالة الوطنية لتثمـين مـوارد المحروقـات (ألنفط: ALNAFT).
- الضرائب وهي على أنواع ومنها الضريبة العقارية ماعدا أملاك الإسـتغلال والضـريبة التكميلية على الناتج وتدفع سنويا.
- رسم تحويل حقوق المتعاقد إلى الغير قدره المشرع بـ 1% من قيمة الصفقة وذلك عندما يرغب شخص في تحويل حقوقه الناتجة عن عقد البحث والاسـتغلال. أمـا الإعفـاءات الجبائية فقد حددت في ما يأتي:

• الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة الخاصة بالأملاك والخدمات المتعلقة بنشاطات البحث و الاستغلال.
• الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
• الإعفاء من الحقوق والرسوم والإتاوات الجمركية المفروضة على عملية استيراد التجهيزات والمواد والمنتجات المستعملة في نشاطات البحث و الاستغلال.
• اعتبار الإتاوة كلفة قابلة للحسم من القاعدة الجبائية.
• تحمل الدولة لأعباء صيانة الموارد المادية والبشرية للاستثمار.
• عدم ازدواجية الضمان الاجتماعي.

* أنظر الملحق (05)

ج. تحرير سوق الصرف المتعلق بالمحروقات

أجبر القانون الجديد للمحروقات المتعاملين الأجانب في قطاع النفط بضرورة تركيز نسبة عالية من رقم أعمالهم داخل الجزائر، وأخضع حركة حساباتهم بالعملة الصعبة لرقابة بنك الجزائر سواء كان هذا الشخص مقيم أو غير مقيم.

د. تبسيط إجراءات الإستثمار في قطاع المحروقات

يشترط القانون الجديد للمحروقات أنه لمباشرة النشاط في قطاع المحروقات يجب حيازة سند منجمي وقد عرفته المادة 05 من قانون المحروقات 05-07 **(المادة 05، ص08)** : على أنه وثيقة تخص كل ترخيص بالبحث و/أو استغلال المحروقات، ولا يترتب على هذا الترخيص أي حق في الملكية، لا على السطح ولا على مستوى باطن الأرض.

هـ. تسوية منازعات المتعاقدين مع سلطة ألنفط عن طريق التحكيم

لقد نظمت المادة 58 من قانون المحروقات الجديد **(القانون 05-07، ص19)** كيفية تسوية المنازعات التي تحدث بين الوكالة والمتعاقدين، وقد ميز نص المادة بين طريقتين للتسوية:*

- طريقة التسوية من خلال المصالحة المسبقة وفق الشروط المتفق عليها في العقد تتميز هذه الطريقة ؛ بأنها اتفاقية تهدف إلى تقليص أمد النزاع وتقليل تكلفته، وتتكفل بالمصالحة هيئة يتفق على تشكيلها أطراف عقد البحث والإستغلال، وأراء هذه الهيئة غير ملزمة بل هي مجرد حلول توفيقية بين الأطراف لايمكن تنفيذها إلا بعد موافقة جميع الأطراف.

- التسوية عن طريق التحكيم؛ في حالة فشل الأطراف في الوصول إلى حل عن طريق المصالحة المسبقة، يمكن للطرف الأكثر إستعجالا عرض النزاع على هيئة تحكيم تخضع للقواعد العامة للتحكيم التجاري الدولي حسب الشروط المتفق عليها في العقد.

و. الرجوع إلى عهد الامتياز

تراجع المشرع على ضوء القانون الجديد 05-07 المتعلق بالمحروقات عن الصيغ القانونية التي إستحدثها بفضل ثورة التأميمات ليعود إلى نفس التقنيات المعمول بها في النظم الرأسمالية والتي وردت أيضا في قانون البترول الصحراوي رقم 58-1111 الصادر في 22 تشرين الثاني 1958 والذي إعتمد في الأساس على تقنية أو عقد الامتياز لتسيير نشاط النقل بالأنابيب، حيث يُعرف عقد الامتياز أنه: " وثيقة يرخص بموجبها الوزير المكلف بالمحروقات لصاحب الإمتياز بإنجاز و إستغلال منشآت النقل بواسطة الأنابيب، لمدة محدودة مع مراعاة تنفيذ الإلتزامات المكلف بها بموجب هذه الوثيقة، كما عرف صاحب الإمتياز على أنه:

* استبعاد القضاء الوطني للنظر في مثل هذه المنازعات في هاتين الطريقتين للتسوية.

الشخص الذي يستفيد من إمتياز النقل بواسطة الأنابيب متحملا في ذلك كل الأخطار والتكاليف والخسائر المترتبة على ذلك **(المادة 05، القانون 05-07، ص05)**.

حسب النص القانوني يعني أن المشرع قد حصر نطاق تطبيق عقد الإمتياز في نشاط النقل بالأنابيب دون نشاطات البحث والإستغلال.

من خلال العرض السابق لقانون المحروقات الجديد 05-07:

أصبحت وظيفة المراقبة من مهام الوكالة الوطنية لضبط المحروقات (ARH)، كما أن القانون وضع منافسة مباشرة مع الشركات الأجنبية في مجال المحروقات وذلك بهدف تدعيم جذب الإستثمارات المتعلقة بالبحث والإستكشاف وكذلك تشجيع دخول رؤوس أموال أجنبية جديدة من خلال رفع الإحتكار وذلك بإنشاء أو إرساء قواعد السوق التي تتضمن العدل والنزاهة لكل المتعاملين المحليين أو الأجانب.

وتبعا لإلغاء الإحتكار على الآبار الوطنية فإنه وجب على الشركة الوطنية سوناطراك إعادة الإنتشار دوليا حتى تستطيع تعويض الخسارة الكبيرة في الحصة السوقية المحلية.

بالرغم مما جاء به القانون 05-07 إلا أنه تم تعديله خلال سنة 2006 وذلك بإصدار الأمر رقم 06-10 ما يأتي: **(الأمر 06-10، ص04)**

حسب نص المادة الثانية من الأمر 06-10 تعدل وتتمم المواد 5، 9، 12، 20، 32، 34، 44، 46، 48، 52، 53، 58، 68، 69، 70، 75، 77، 88، 91 من القانون 05-07 المؤرخ في نيسان 2005.

- أهم ما جاء في هذا التعديل هو استبدال تعريف صاحب الامتياز ؛ حيث استرجعت الشركة الوطنية سوناطراك تسمية صاحب الامتياز؛ أي أنها استرجعت حقها في الاستفادة من امتياز النقل بواسطة الأنابيب متحملة بذلك الأخطار والتكاليف والخسائر المترتبة على ذلك.
- تم تعديل تعريف المتعاقد حيث أصبح المتعاقد هو: " المؤسسة الوطنية سوناطراك، وكل شخص يوقع على عقد البحث والاستغلال أو عقد استغلال المحروقات " بعد أن كان التعريف الذي ورد في القانون 05-07 ينص على أن المتعاقد هو: " الشخص أو الأشخاص الموقعون على عقد البحث والاستغلال أو عقد استغلال المحروقات.
- يمكن أن تمنح الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ALNAFT) رخصة تنقيب لكل شخص يطلب تنفيذ أشغال التنقيب عن المحروقات في مساحة واحدة أو أكثر، ولكن بإضافة تعديل يتمثل في موافقة الوزير المكلف بالمحروقات وتمنح هذه الرخصة لمدة سنتين وهي المدة القصوى **(المادة 20، الأمر 06-10، ص06)**.

- يبرم عقد البحث والاستغلال وعقد الاستغلال بناء على مناقصة للمنافسة، طبقا للإجراءات المحددة عن طريق التنظيم ويوافق على عقود البحث والاستغلال وعقود الاستغلال المقدمة لكل مناقصة بموجب مقرر من الوزير المكلف بالمحروقات، ويمكن لهذا الأخير بناء على تقرير مبرر وشامل، وبعد موافقة مجلس الوزراء، أن يعمل استثناء بالأحكام المذكورة سابقا لأسباب تتعلق بالصالح العام، في إطار سياسة المحروقات، لكن التغيير الذي تم إضافته في الأمر 06-10 هو أن هذا الاستثناء من طرف الوزير المكلف بالمحروقات لا يكون إلاّ بموافقة مجلس الوزراء، كما يجب أن تتضمن عقود البحث والاستغلال وعقود الاستغلال وجوبا بندا يسمح بمشاركة المؤسسة الوطنية سوناطراك **(المادة 32، الأمر 06-10، ص06)**.
- تم تعديل المادة 58 المتعلقة بالتحكيم الدولي والفصل في النزاعات، والتي ميزت بين طريقتين للتسوية (التسوية عن طريق المصالحة، التسوية عن طريق التحكيم)، لكن الجديد في الأمر 06-10 هو أنه في جميع حالات مشاركة المؤسسة الوطنية سوناطراك ، فإن إجراءات التحكيم لا تخص إلاّ الأشخاص الآخرين دون المؤسسة الوطنية سوناطراك التي تمثل المتعاقد، أما إذا كانت سوناطراك هي المتعاقد الوحيد فإن النزاع يسوى بتحكيم الوزير المكلف بالمحروقات **(المادة 58، الأمر 06-10، ص08)**
- تعديل المادة 77 من القانون 05-07، حيث يمكن للمؤسسة الوطنية سوناطراك بمفردها أو المشاركة مع أي شخص أن تمارس نشاطات التكرير ويشترط عندما تمارس سوناطراك هذه النشاطات بالشراكة مع أي شخص أن تكون نسبة مشاركتها بـ 51% على الأقل **(المادة 77، الأمر 06-10، ص 10)** وذلك بعد أن كان قانون 05-07 يسمح لأي شخص أن يمارس تكرير المحروقات وتحويلها.**(المادة 77، القانون 05-07، ص 22)**
- تعديل المادة 88 من القانون 05-07 حيث يخضع كل شخص يكون طرفا في العقد إلى ضريبة تكميلية على الناتج، وقد حددت في الأمر رقم 06-10 بـ 30%، كما تم تحديد النسبة المخفضة التكميلية على الناتج حيث حددت في الأمر 06-10 بـ 15% وذلك بشرط أن تكون الاستثمارات في النشاطات المتعلقة بالكهرباء، توزيع الغاز بواسطة القنوات وفي نشاطات الصناعة البترولية التحتية.

I-3- إنتاج و احتياطي النفط و الغاز الطبيعي في الجزائر

تعد الجزائر من بين أهم الدول العربية ودول العالم من حيث إنتاج النفط و الغاز فهي عضو في منظمتي* الأوبك OPEC و الأوابك OAPEC، وذلك نظرا لقدرتها على توفير جزء جد معتبر من الطلب العالمي من المحروقات، وفي ما يأتي سيتم عرض إمكانيات الجزائر من إنتاج واحتياطات النفط و الغاز مقارنة بالدول العربية الأخرى خاصة منها الأعضاء في منظمة الأوبك OPEC.

I-3-1-إنتاج واحتياطي النفط في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية

لقد ارتفع معدل إنتاج النفط عالميا بنسبة 0.2%، من 86.05 مليون ب/ي (برميل في اليوم) عام 2007، إلى حوالي 86.2 مليون ب/ي عام 2008، وساهمت أسعار النفط المرتفعة، وزيادة الطلب العالمي على النفط في تشجيع الدول المنتجة على رفع معدلات إنتاجها حتى بداية النصف الثاني من عام 2008 ؛ حيث أخذت الأسعار بالتراجع بسبب أزمة العقار الأمريكية من جهة، وبسبب تراجع عمليات المضاربة في الأسواق والتجارة بالبرميل الورقي من جهة أخرى. وقد ساهمت الأقطار الأعضاء من منظمة الأوابك بنسبة 25.7% من إجمالي إنتاج العالم من النفط عام 2008، بينما ساهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة 27.5% من إجمالي إنتاج النفط العالمي خلال نفس العام **(تقرير الأمين العام السنوي، 2008، ص110)** حيث ارتفع معدل إنتاج النفط في الأقطار الأعضاء باستثناء البحرين والجزائر ؛ فقد ارتفع معدل الإنتاج في الإمارات بنسبة 2.9% كما ارتفع معدل إنتاج النفط بشكل ملحوظ في تونس من 70 ألف ب/ي عام 2007 إلى 85 ألف ب/ي عام 2008، بزيادة نسبتها 21.4% ولعل من أحد أسباب ارتفاع معدلات الإنتاج في تونس، وضع بعض الحقول الجديدة على الإنتاج ومن بينها حقل البيبان الواقع في المغمورة.

وارتفع معدل الإنتاج اليومي في المملكة العربية السعودية من 8.75 مليون ب/ي عام 2007، إلى حوالي 9.31 مليون ب/ي عام 2008. وفي سورية ارتفع معدل الإنتاج بنسبة 5.4% ليصل إلى 390 ألف ب/ي، مترافقا مع وضع عدد من الاكتشافات الجديدة في الإنتاج، إضافة إلى ارتفاع معدلات الإنتاج من بعض الحقول نتيجة لتطبيق تقنيات الإنتاج الحديثة، وطرق الاستخلاص المدعم للنفط. وساهم الاستقرار النسبي في الوضع الأمني للعراق في رفع الإنتاج

* أوابك: الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، سورية، العراق، قطر، الكويت، ليبيا، مصر.
أوبك: الإمارات، الجزائر، السعودية، العراق، الكويت، قطر، ليبيا، اندونيسيا، أنغولا، إيران، فينزويلا، نيجيريا، الإكوادور.

بنسبة 23.1%، ليصل المعدل في عام 2008 إلى 2.27 مليون ب/ي مقارنة بحـــوالي 1.85 مليون ب/ي في عام 2007.

كما أشارت البيانات الرسمية لدولة الكويت إلى ارتفاع معدلات الإنتاج في عام 2008 لتصل إلى 2.68 مليون ب/ي مقارنة بحوالي 2.57 مليون ب/ي عام 2007. مستندة إلى حفر آبار جديدة والقيام بعمليات إصلاح فعالة على الآبار، كما ارتفعت معدلات الإنتاج في ليبيـــا مـــن 1.66 مليون ب/ي عام 2007 إلى 1.75 مليون ب/ي عام 2008. وفي مصر ارتفع معـــدل الإنتاج بنسبة 4.3% ليصل حوالي 659 ألف ب/ي مقابل 632 ألف ب/ي عام 2008. أمـــا بالنسبة لمتوسط إنتاج الدول العربية مجتمعة فقد ارتفع بمقدار 6.2% عن تقديرات عام 2007 ليصل إلى حوالي 23.72 مليون ب/ي عام 2008، مقابل 22.3 مليون ب/ي عـــام 2007. والجدول **(1-4)** يوضح إنتاج النفط في الجزائر وبقية الدول الأعضاء في منظمة الأوابك.

الجدول (1-4):إنتاج النفط في الجزائر وبقية الأعضاء في منظمة الأوابك OAPEC خلال الفترة 2001-2008.

الوحدة : ألف برميل/يوم

البلد	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	نسبة التغير 2007/2008 %
الإمارات	2231.0	1900.3	2287.2	2343.6	2378.0	2568.0	2557.0	2630.3	2.9
البحرين	182.0	186.1	189.5	209.1	186.6	183.3	184.3	182.2	(1.1)
تونس	69.6	72.2	65.8	69.3	65.5	96.5	70.0	85.0	21.4
الجزائر	842.4	850.0	1110.8	1311.4	1352.0	1426.0	1398.0	1366.7	(2.2)
السعودية	7890.0	7093.0	8410.0	8897.0	9353.3	9208.0	8754.0	9317.8	6.4
سورية	522.0	508.3	527.8	461.4	427.5	377.1	370.0	390.0	5.4
العراق	2600.0	2126.5	1328.3	2107.2	1912.7	1963.0	1851.0	2278.0	23.1
قطر	632.0	568.0	635.0	754.2	765.9	802.9	802.8	854.3	6.4
الكويت	1947.2	1745.9	2106.7	2287.8	2572.3	2644.0	2574.5	2680.0	4.1
ليبيا	1323.5	1315.8	1427.5	1580.7	1693.2	1761.0	1661.4	1745.6	5.1
مصر	760.0	751.3	750.1	709.2	578.9	619.0	632.0	659.2	4.3
الإجمالي	18999.7	17117.4	18838.7	20730.9	21285.9	21648.8	20855.0	22189.1	6.4

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

تقرير الأمين العام السنوي، OAPEC لعام 2004، ص 138.

تقرير الأمين العام السنوي 35 OAPEC لعام 2008، ص 142.

التقرير الإحصائي السنوي 2009، OAPEC، ص 19.

من الجدول أعلاه يلاحظ ؛أن الجزائر لها دور كبير في توفير النفط لأنه وحسب إحصـــائيات 2008 فإنها تأتي في المرتبة السادسة بين الدول العربية الأعضـــاء فـــي منظمـــة الأوابـــك OAPEC والمنتجة للبترول وذلك بعد السعودية، الإمارات، الكويت، العراق و ليبيا.

أما فيما يخص احتياطات النفط فقد ارتفع الاحتياطي العالمي بشكل ضئيل عام 2008، لتصل إلى 1.16 تريليون برميل، مقابل 1.15 تريليون عام 2007، وهذا يعنـــي أن نســـبة زيـــادة الاحتياطي لم تتجاوز 0.9% عن تقديرات عام 2007. والجدول التالي يوضح احتياطات النفط للدول الأعضاء في منظمة OAPEC خلال الفترة 2001-2008.

الجدول (1-5):احتياطات الجزائر وباقي الدول الأعضاء في منظمة الأوابك من النفط خلال الفترة 2001-2008

الوحدة: مليار برميل عند نهاية السنة

البلد	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	نسبة التغير (2007/2008) %
الإمارات	97.80	97.80	97.80	97.80	97.80	97.80	97.80	97.80	0.0
البحرين	0.13	0.13	0.13	0.13	0.13	0.12	0.13	0.12	(7.7)
تونس	0.31	0.31	0.31	0.31	0.31	0.40	0.37	0.43	17.2
الجزائر	12.00	12.00	12.00	11.35	12.27	12.27	12.27	12.27	0.0
السعودية	262.80	262.79	262.79	264.31	264.21	264.25	264.25	264.25	0.0
سورية	3.15	3.15	3.15	3.15	3.00	3.00	4.15	4.15	0.0
العراق	115.00	115.00	115.00	115.00	115.00	115.00	115.00	115.00	0.0
قطر	16.92	16.88	16.88	15.21	15.21	15.21	15.21	15.21	0.0
الكويت	96.50	96.50	96.50	101.50	101.50	101.50	101.50	101.50	0.0
ليبيا	36.00	36.00	36.00	39.13	41.46	41.46	41.46	43.66	5.3
مصر	3.70	3.70	3.70	3.70	3.70	3.72	3.86	4.19	8.5
إجمـــــالي	644.31	644.26	644.26	651.58	654.59	654.73	655.99	658.58	0.4
نسبة الأقطار الأعضاء للعالم	60.5	60.4	58.6	56.9	56.7	57.5	56.9	56.6	/

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

تقرير الأمين العام السنوي (31) OAPAC لعام 2004، ص 135.

التقرير الإحصائي السنوي (35) OAPAC لعام 2008، ص 138.

ارتفعت تقديرات الاحتياطي في الأقطار الأعضاء في المنظمة لعام 2008 بحوالي 0.4% عن تقديرات عام 2007، فقد تم تحقيق العديد من الاكتشافات في مصر وهذا ما أضاف حوالي 330 مليون برميل إلى احتياطي مصر. وبينت التقديرات أن احتياطات النفط في ليبيا قد ارتفع بنسبة 5.3% ليصل إلى 43.66 مليار برميل عام 2008، مقابل 41.46 مليار برميل عام 2007 ؛ حيث سجلت 8 اكتشافات نفطية جديدة خلال عام 2008.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تقديرات بعض الدول لاحتياطي النفط ومن بينها الجزائر بقيت على حالها، ويعود ذلك لأن معظم الدول لا تقوم بإعادة تقدير الاحتياطي بشكل سنوي، أو أنها لم تحقق اكتشافات جديدة، أو تطور اكتشافات سابقة.

لقد شكلت احتياطات الدول العربية 57.7% من مجمل احتياطات العالم لعام 2008، وتمثل احتياطات الأقطار الأعضاء منها 56.6% **(تقرير الأمين العام السنوي OAPEC، 2008، ص 105)**.

I- 3-2 إنتاج واحتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية

ارتفع معدل إنتاج العالم من سوائل الغاز الطبيعي في عام 2007 ليصل لحوالي 8.3 مليون ب/ي، مقارنة بمعدل بلغ 8.2 مليون ب/ي عام 2006، وهذا ما يعادل نسبة ارتفاع تبلغ حوالي 1.1% **(تقرير الأمين العام السنوي OAPEC، 2008، ص114)**؛ أما الأقطار الأعضاء فقد ارتفع معدل إنتاج سوائل الغاز الطبيعي من 2.8 مليون ب/ي عام 2006 إلى حوالي 3 مليون ب/ي في عام 2007. وقد ارتفع إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي من 1160 ألف ب/ي سنة 2007 إلى 1210 ألف ب/ي، ثم تليها السعودية في المرتبة الثانية من حيث الإنتاج حيث ارتفع من 1081.1 ألف ب/ي 2007 إلى 1120 ألف ب/ي سنة 2008.

وفي هذا المجال تعمل الجزائر على أن تحتل المرتبة الثانية في مجال الغاز المسال بحلول 2012 كما تهدف إلى زيادة صادرات الغاز إلى 85 مليار متر مكعب بحلول سنة 2011 مقابل 63 مليار متر مكعب عام 2009. **(Revue de Sonatrach N°:10, 2009, P83)**

الجدول (1-6):إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في الجزائر وباقي الدول الأعضاء بـــOAPEC خلال الفترة 2001-2008

الوحدة: ألف برميل يوميا

البلد	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	نسبة التغير (2007/2008) %
الإمارات	220	220	400	313.0	400.0	400.0	250.0	250.0	0.0
البحرين	11.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	0.0
تونس	1								
الجزائر	744.0	840.0	890.0	990.0	1140.0	1120.0	1160.0	1210.0	4.31
السعودية	680.0	651.0	1010.0	1061.1	1097.0	1093.2	1081.1	1120.0	3.60
سورية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	0.0
العراق	20.0	20.0	20.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	0.0
قطر	136.0	150.0	160.0	180.0	210.0	200.0	210.0	220.0	4.76
الكويت	23.0	30.0	30.0	30.0	40.0	30.0	40.0	40.0	0.0
ليبيا	60.0	60.0	60.0	60.0	60.0	60.0	80.0	80.0	0.0
مصر	65.0	65.0	70.0	70.0	65.0	65.0	70.0	70.0	0.0
إجمـــــالي	1970	2056	2660	2754.1	3062.0	3018.2	2941.1	3022.0	2.75

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

التقرير الإحصائي السنوي 2007، OAPEC، ص 40.

التقرير الإحصائي السنوي 2009، OAPEC، ص 37.

بقي الطلب العالمي على الغاز الطبيعي متذبذبا بسبب تعثر عجلة النمو الاقتصادي في بعـض الدول من جهة، وبسبب ارتفاع الأسعار الذي ارتبط بارتفاع أسعار النفط من جهـة أخـرى. رغم ذلك فقد زاد الاهتمام العالمي بعمليات التنقيب والاستكشاف في مجال الغاز، حيث سجلت تقديرات الاحتياطي ارتفاعا بنسبة 1.1% عن تقديرات عام 2007، لتصل إلى ما يزيد عـن 177 تريليون متر مكعب عام 2008، مقابل 175 تريليون متر مكعب عام 2007.

لقد بلغت نسبة احتياطي الأقطار الأعضاء من الغاز الطبيعي 29.4% من إجمالي احتيـاطي الغاز الطبيعي في العالم، في حين بلغت حصة الدول العربية مجتمعة حـوالي 30.3% مـن الإجمالي العالمي بنهاية عام 2008. **(تقرير الأمين العام السنوي، OAPEC، 2008، ص 107)**

أما فيما يخص احتياطات الغاز الطبيعي في الدول العربية نهاية عـام 2008 بحـوالي 53.7 تريليون متر مكعب، بزيادة عن احتياطات عام 2007 تعادل حوالي 0.2%. وقـد ارتفعـت تقديرات هذا الاحتياطي في تونس من 5.5 مليار متر مكعب عام 2007. إلى 64 مليار متـر

مكعب عام 2008، وفي سورية بلغ احتياطي الغاز فيها حوالي 300 مليار متر مكعب، وهذا يعادل نسبة زيادة 3.4% عن تقديرات الاحتياطي لعام 2007 والتي بلغت 290 مليار متر مكعب.

وفي مصر ؛ التي اكتشفت فيها عدة حقول جديدة خلال عام 2008، بلغت تقديرات الاحتياطي حوالي 21.28 تريليون متر مكعب، بزيادة تعادل 5.1% عن تقديرات عام 2007 التي كانت 20.2 تريليون متر مكعب.

أما بالنسبة للجزائر بلغ الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي 4.5 تريليون متر مكعب منذ 2006 وحتى 2009 (ثامن أكبر احتياطي على مستوى العالم) (**أوابك، نشرة شهرية، 2009، ص 26**)

وفيما عدا هذه الزيادات حافظت الجزائر وباقي الدول الأعضاء في المنظمة على تقديرات احتياطاتها المؤكدة من الغاز الطبيعي عن مستوياتها النهائية عام 2008 وفيما يأتي الجدول **(1-7)** يبين تطور احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر وباقي الدول الأعضاء بأوابك OAPEC خلال 2001-2008.

الجدول (1-7): تطور احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر وباقي الدول الأعضاء بأوابك خلال الفترة 2001-2008

الوحدة: مليار متر مكعب في نهاية السنة

البلد	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	نسبة التغير %
الإمارات	6060	6060	6060	6060	6060	6040	6072	6072	0.0
البحرين	92	92	92	92	92	92	92	91	(1.08)
تونس	78	78	78	78	78	64	55	64	16.36
الجزائر	4523	4523	4545	4545	4580	4504	4504	4504	0.0
السعودية	6456	6446	6754	6834	6899	7153	7305	7305	0.0
سورية	371	371	371	371	310	290	290	300	3.44
العراق	3109	3109	3170	3170	3170	3170	3170	3170	0.0
قطر	25783	25783	25783	25783	25783	25636	25172	25172	0.0
الكويت	1557	1557	1572	1572	1586	1780	1780	1780	0.0
ليبيا	1314	1503	1491	1491	1491	1420	1540	1540	0.0
مصر	1557	1657	1725	1870	1890	1910	2024	212	0.0
إجمـــــالي	50900	51460	51641	51866	51940	52059	52004	52126	0.23
نسبة الدول الأعضاء من العالم	28.8	28.8	28.7	28.9	28.8	28.8	29.7	29.4	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

التقرير الإحصائي السنوي 2007، OAPEC، ص 21.

التقرير الإحصائي السنوي 2009، OAPEC، ص 12.

I-4- أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الوطني

يعد قطاع النفط من أبرز القطاعات التي أوليت اهتماما بالغا عبر السنين إلى اليوم، فقد احتل مكانة مرموقة ومتميزة في اقتصاديات العالم بصفة عامة والدول العربيـــة بصـــفة خاصـــة. وبالنسبة للجزائر يمثل قطاع النفط مكانة هامة في الاقتصاد الوطني وهذا لأنه:

1- المصدر الرئيسي للعملة الصعبة عن طريق:

- إيرادات التصدير* (أكثر من 97% من إيرادات الدولة).

* اعتمدت الجزائر على التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول

- تغطية القروض الخارجية.

هذه العملة الصعبة موجهة عموما إلى:

- استيراد السلع الاستهلاكية والخدمات التي تلبي الحاجيات الأساسية للسكان (التغذية، الأدوية، النقل...).
- استيراد سلع التجهيز والمواد نصف المصنعة والمواد الأولية.
- استيراد التجهيزات لعملية التصنيع
- دفع خدمات الديون الخارجية.

2- مصدر لإيرادات الميزانية عن طريق الجباية البترولية والتي تمثل أهم مصدر للادخار في الاقتصاد الوطني والتي تسمح بتحقيق معدلات للاستثمار، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال النفط.

3- كما تكمن أهمية النفط في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع النفط، وفي التحويلات البتروكيميائية، كما يستعمل النفط كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية لتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية (كالبنزين، البوتان، الزيوت)؛ حيث استطاعت الجزائر من تحقيق نمو كبير.

والجدول التالي يبين تطور الجباية البترولية خلال الفترة 2001-2008.

الجدول(1-8): تطور الجباية البترولية خلال الفترة 2001- 2008

الوحدة مليار دينار جزائري

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إيرادات الجباية البترولية	1001.4	1007.9	1350.0	1570.7	2352.7	2799.0	2796.8	4088.6
الإيرادات الكلية للخزينة	1505.5	1603.2	1966.6	2229.7	3082.6	3639.8	3687.8	5111.0
نسبة إيرادات جباية المحروقات من إجمالي إيرادات الخزينة	%66.51	%62.86	%68.64	%70.44	%76.32	%76.90	%75.84	%80

Source: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: Rapport annuel de la banque d'Algérie, 2005, P 181
Rapport annuel de la banque d'Algérie, 2008, P 195

يلاحظ من الجدول السابق أن إيرادات الجباية الناتجة عن قطاع النفط تساهم بشكل كبير في إيرادات الجباية للدولة. ويظهر ذلك جليا في النسب المرتفعة من سنة إلى أخرى، حيث كانت تعادل 66.51% عام 2001 لترتفع بشكل مضطرد بعد ذلك؛ فلقد وصلت نسبة إيرادات النفط إلى 80% من إجمالي إيرادات الميزانية، وتغطي ما نسبته 97.9% من إجمالي النفقات. وهي أبعاد لم يسبق أن حققت في الماضي (**Rapport de la banque d'Algérie, 2005, P 81**)، إن هذه النسبة تعد جد مرتفعة وهي تدل على مدى أهمية قطاع المحروقات في المساهمة في الإيرادات الجبائية للدولة.

4- يعد قطاع النفط و الغاز مصدر للطاقة في السوق الداخلي عن طريق استهلاك العائلات للغاز الطبيعي والكهرباء، استهلاك الصناعة لها أيضا.

5- يعد مصدر أولي للمنتجات البلاستيكية والأسمدة الضرورية للزراعة، الصناعات

6- البتروكميائية المختلفة، إضافة إلى ذلك فقطاع النفط يساهم بشكل واضح في الناتج الداخلي الخام (PIB) كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول (1-9): نسبة النفط من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2008

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة النفط من PIB	33.89 %	32.55 %	35.58 %	37.7 %	44.7 %	45.6 %	43.9 %	45.5 %

Source: Revue de la Banque d'Algérie

من الجدول السابق يلاحظ أن قطاع النفط يساهم بشكل واضح في الناتج الداخلي الخام، لتصل النسبة إلى 45.5% سنة 2008، وهي تدل على مساهمة جيدة لقطاع النفط في الناتج الداخلي الخام.

مما سبق يتضح أن الاقتصاد الجزائري له درجة ارتباط كبيرة جدا وبالغة الأهمية بقطاع النفط، فمن الواضح أن هذا الارتباط أصبح يشكل عائقا كبيرا أمام تطور الاقتصاد الوطني خارج المحروقات مع صعوبة إمكانية وجود بديل لهذا القطاع على المدى المتوسط حتى الطويل.

إذاً فتنمية الاقتصاد الجزائري لا بد وأن تمر بتنمية قطاع النفط، وتنمية وتطوير هذا القطاع لا يتم إلاّ من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خلاصة الفصل

لقد تزايدت أهمية قطاع النفط تدريجيا فبعد أن كانت الجزائر بلدا زراعيا و تتوفر على بنى تحتية ضعيفة و تقريبا تواجه عجزا في مختلف قطاعاتها و ذلك راجع أساسا إلى فترة الاستعمار، إلا أنه بعد ذلك ظهرت مؤشرات تدل عن وجود الثروات الباطنية من بترول و غاز طبيعي ، ما أحدث قفزة نوعية و تغيير جذري ، حيث أمكن تصنيفها ضمن الدول الغنية بالنفط و الغاز و هنا كان ميلاد قطاع النفط ؛ هذا القطاع الإستراتيجي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الجزائري و ذلك من خلال مساهمته في الصادرات بنسبة تفوق 97% و مساهمته في إيرادات الخزينة من الجباية البترولية وكذا مساهمته في الناتج الداخلي الخام PIB، ونتيجة لذلك اقتنعت الحكومة بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الحل الأمثل لتطوير و تنمية قطاع النفط و لذلك قررت السماح للمستثمرين الأجانب بالتدخل في القطاع من خلال إقامة استثمارات فيه. و قد تم ذلك من خلال إصدار سلسلة من القوانين يصف فيها المشرع الكيفية و الشروط اللازمة لتدخل هؤلاء المستثمرين في القطاع دون التأثير في سيادة الدولة و قد كان آخر قانون هو قانون 05-07 المتعلق بالمحروقات الذي بموجبه تخلت الدولة عن التدخل في القطاع و اكتفائها بسلطة الضبط و التحفيز ، إلا أن هذا القانون جعل سوناطراك في منافسة مباشرة مع الشركات الأجنبية في مجال المحروقات بهدف جذب الاستثمارات المتعلقة بالبحث و الاكتشاف .

و بالرغم من أن قانون 05-07 يعتبر مشجعا للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أنه تم تعديله بموجب الأمر06-10 المعدل و المتمم لقانون المحروقات الجديد أين تم إعادة العديد من الحقوق للشركة الوطنية سوناطراك. و في الفصل الثاني سيتم التطرق إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الأول

قطاع النفط في الجزائر

الفصل الثانـي

الاستثمار الأجنبي المباشر

(مفاهيم أساسية)

تمهيد

إن المتتبع لتطورات العلاقات الاقتصادية الدولية يدرك دون شك أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان ولا يزال يشكل محوراً من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين وغيرهم من المفكرين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية، كونه أحد الآليات (الميكانيزمات)الرئيسية التي تؤثر تأثيراً حقيقياً في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لكونه يلعب دوراً هاماً في صياغة المبادئ التي يرتكز عليها النظام العالمي.

إلى جانب هذا فإن للاستثمار الأجنبي المباشر دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى اجتذابه لتحقيق مختلف الأغراض التي تخص تنميتها عموماً، كما أنه يدفع الشركات الأجنبية بما فيها الشركات متعددة الجنسيات لتجسيده لاعتبارات تخص في معظمها التوسع والانتشار واختراق الأسواق العالمية. ولا شك أن تحقيق هذا الاستثمار الذي يمتاز بالعديد من الإيجابيات والسلبيات (المزايا والعيوب) هو مرهون أساساً بمدى توافر مجموعة من المحددات التي تتحكم في تدفقاته الواردة والصادرة سواء من حيث الحجم أو التوجه القطاعي والجغرافي.

ومن خلال هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على النقاط الأساسية التالية:

- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.
- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومصادره واتجاهاته.
- آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

II-1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (المفهوم والأهمية)

II-1-1- مفهوم الاستثمار

يعد الاستثمار من القضايا الجوهرية والهامة في مسيرة التنمية الاقتصادية؛ ذلك أنه يمتص الأموال المدخرة و المكتنزة ويوجهها إلى النشاط الاقتصادي من أجل تلبية الاحتياجات الوطنية المختلفة، من خلق فرص عمل و تحقيق معدلات نمو و غيرها.

ولقد تميزت المفاهيم المتعلقة بالاستثمار بالتباين والاختلاف فيما بينها تبعاً للجوانب التي انطلق منها الباحثون في دراستهم له، فهناك من يعرفه على أنه: «توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموماً. قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي» **(حردان،2009، ص13).**

كما يعرف أنه: «استخدام المدخرات في تكوين الطاقة الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها»**(عمر،2000، ص37).**

والاستثمار كذلك هو: «عملية إنشاء وإيجاد السلع الإنتاجية، ويعتبرها **فرنسوا غويتي** " **Gautier François**" ــ أي العملية ــ بمثابة مجموع نفقات الشراء وإرساء السلع التجهيزية المخصصة إما لتحسين القدرات الإنتاجية في السلع أو الخدمات أو للتقليل من التكاليف أو لتحسين ظروف العمل والمعيشة»**(Gautier, 1982, p 85).**

و يعرف الاستثمار على أنه عملية اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني تقوم على أسس و قواعد علمية و عقلانية بموجبها يجري توجيه أصول مادية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية... في المستقبل بتدفقات مستمرة عادة تضمن قيماً تتجاوز القيم الحقيقية الحالية للأصول الرأسمالية «المطلوبة» في ظروف تتسم بالأمان قدر المستطاع مع عدم استبعاد هامش مقبول للمخاطر**(معروف، 2003، ص17)** .

و تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار هو ليس مجرد عملية توظيف رؤوس الأموال بهدف الحصول على الأرباح فقط، بل هو عبارة عن مشروع تنموي. أي أن الاستثمار هو شرط أساسي من شروط التقدم و رفع الإنتاجية، و لكنه شرط غير كاف، فحجم المدخرات و ما يترتب من تكوين رأسمالي لا يضمنان لوحدهما النمو الاقتصادي، و الأمر متوقف على المقومات و العوامل الاقتصادية الكلية و على سلامة السياسة الاقتصادية الكلية**(خضور، 1997، ص 15).**

ومهما اختلفت التعريفات إلا أنها ترتكز على عدة نقاط هي: توسيع الطاقة الإنتاجية، الحصول على الربح، المخاطرة، عامل الزمن.

إذاً من خلال ما سبق يمكن تعريف الاستثمار على أنه:
«كل استخدام لرأس المال مهما كان شكل هذا الاستعمال بهدف زيادة و توسيع الطاقة الإنتاجية و تحقيق الربح، مع احتمال التعرض للمخاطر».
وتختلف الاستثمارات بحسب الزاوية المنظور منها؛ أي المعيار الذي تم استخدامه في تصنيفها حيث نجد:

أ- الاستثمار حسب المعيار القانوني: ويمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاث أنواع:

- **استثمار عام:** تقوم به الدولة أو المؤسسات التابعة لها أو جهاز ذي كيان دولي.
- **استثمار خاص:** تقوم به الأفراد والشركات الخاصة.
- **استثمار مختلط:** ويتحقق هذا الاستثمار بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة. حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص*.

ب- الاستثمار حسب صورته: وينقسم إلى:

- **استثمار مالي:** وينحصر في شراء الأصول المالية مثل الأسهم والسندات والتي تعطي لمالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد وإلى غير ذلك من الحقوق(**فرحي، 2004، ص 188**).
- **استثمار حقيقي (عيني):** يعد الاستثمار حقيقياً متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار والسلع؛ ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، وينتج عن استخدامه منفعة اقتصادية في شكل سلعة أو خدمة بمعنى آخر يساهم في إنتاج السلع و الخدمات ويطلق البعض على هذا النوع من الاستثمار بالاستثمار في غير الأوراق المالية **(رمضان، 1998، ص37)**.

ج- الاستثمار حسب المعيار الجغرافي (من حيث الموطن):

- **استثمارات محلية:** تتضمن جميع أشكال الاستثمار المحلي داخل الاقتصاد الوطني و الممولة من قبل وحدات مؤسسية وطنية مقيمة.
- **استثمارات خارجية (أجنبية):** تشمل جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

* تجدر التفرقة بين الاستثمار على المستوى الجزئي (الفرد، الشركة) والذي يهدف به الحصول على عائد، بينما الاستثمار على المستوى الكلي(على مستوى الاقتصاد الوطني) يهدف إلى زيادة رصيد المجتمع من الأصول الإنتاجية أو الرفع من المردودية و هي أهداف كلها تصب في مصب تحقيق المعالم الكبرى للتنمية الاقتصادية.

أو هو استخدام أصول مالية، مهما كانت طبيعتها أو نوعها، من شخص طبيعي أو معنوي في نشاط اقتصادي خارج حدود دولته، وسواء خوله هذا الاستغلال السلطة الفعلية في توجيه النشاط الاقتصادي أم لا، فإن الهدف هو تحقيق عائد مجز(**عبد الحفيظ، 2005، ص 25**).

د- الاستثمار حسب المدة الزمنية:

- **استثمار قصير الأجل:** الذي تقل مدته عن سنة.
- **الاستثمار المتوسط الأجل:** تتراوح مدته من سنة إلى حوالي 5 سنوات.
- **الاستثمار طويل الأجل** والذي تزيد مدته عن 5 سنوات.

وبالرغم من أهمية التقسيمات السابقة، إلا أن أهم تقسيم للاستثمار والذي يشغل بال الاقتصاديين هو تقسيمه إلى استثمارات محلية وأجنبية وهذه الأخيرة تنقسم إلى مباشرة وغير مباشرة. و من خلال هذا البحث سيتم التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر.

II-1-2- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يتحدد الاستثمار بكونه أجنبياً بحسب جنسية المستثمر، فبالنسبة للشخص الطبيعي تتحدد قواعد الجنسية بالنسبة لقوانين بلده. أما بالنسبة للشخصية الاعتبارية المعنوية والمتمثلة في الشركات التي تمارس الاستثمار الأجنبي فالمشكلة أكثر تعقيداً؛ «ذلك أنه غالباً ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه الشركات. ويميل الاجتهاد القضائي إلى الأخذ والاعتداد بجنسية الشركة على حساب جنسية المساهمين، وذلك لقبول الحماية الدبلوماسية»(**عبد الله عبد، 2005، 16**).

وعليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يعمل على الاستثمار فيها هذا بالنسبة للتكييف القانوني لشخصية المستثمر الأجنبي.

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أنه «قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات» (**خضر، 2004، ص 2).**

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً أنه: «الاستثمار الذي يستلزم السيطرة والإشراف على المشروع، حيث يأخذ شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم» (**برتان، 1982، ص 11**).

و يعرف أيضاً: « أنه الاستثمار الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستمرة في مشروع معين يعمل في اقتصاد غير اقتصاد الجهة المستثمرة، وهذا الاستثمار المباشر يمكن أن يتم عن طريق قيام أصحاب رؤوس الأموال بإقامة مشروعات وتشغيلها تحت إشرافهم، ومن أبرز أمثلتها شركات النفط الأجنبية التي تمارس استخراج النفط وتسويقه(**خلف، 2004، ص 171**).

«ووفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة»(**أميرة محمد، 2005، ص 19**).

من خلال التعاريف السابقة نجد أنها تنطوي على:

- يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار طويل الأجل.
- تملك المستثمر لجزء أو لكل الاستثمارات في مشروع معين.
- المشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي ــ في حالة الاستثمار المشترك ــ أو السيطرة الكاملة على الإدارة في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار.

بعد تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر تجدر التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

حيث يعرف هذا الأخير أو الاستثمار المحفظي أنه: «تملك الأجانب الأسهم والسندات الخاصة والحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة بالتالي من فروق الأسعار أو للحصول على أرباح تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة، أو الأسهم، بشرط ألا يحوز الأجانب من الأسهم ما يخولهم حق إدارة المشروع»(**عبد الغفار، 2002، ص 17**).

ويكمن معيار التمييز هنا بين ما هو مباشر وغير مباشر من الاستثمار في مسألة التحكم الفعلي أي المراقبة الفعلية " **Controle effectif** " في الشركة (**قادري، 2004، ص 26**).

إضافة إلى التحكم الفعلي باعتباره معيار تفرقة* بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فإن هذا الأخير يعد أكثر سيولة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

II-1-3- نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك وجهات نظر خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومنها:

II-1-3-1- النظرية الكلاسيكية

يفترض رواد النظرية الكلاسيكية أن الاستثمارات الأجنبية هي بمثابة مباراة من طرف واحد الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات في معظم إن لم يكن في كل الحالات. أو بمعنى آخر أن الاستثمارات الأجنبية من خلال الشركات متعددة الجنسيات تأخذ أكثر مما تعطي(**أبوقحف** (أ)،

* النسبة المئوية التي يعد الاستثمار إذا زاد عنها استثمار مباشر 10% إلى 20% في بعض الدول مثل فرنسا وذلك حتى سنة 1993، أما إذا كانت نسبة المساهمة في رأسمال الشركة أقل من ذلك فإن الاستثمار يعد غير مباشر وبالتالي لا يفترض المشاركة في إدارة وتيسير الشركة للمزيد المرجع:
Denis Tersen/ Jean – Luc bricout, L' investissement.international,Edition Armand colin,paris,1996,p05

2001، ص28). وتستند وجهة نظر هؤلاء المفكرين إلى عوامل عديدة يمكن تلخيصها كما يلي:**(أبوقحف (ب) ، 2001، ص14)**

– صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.

– تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها (إلى الدولة الأم) بدلاً من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.

– قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتوائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

– إن ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسية قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

– قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة بالمقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية، ويترتب على هذا خلق تفاوت بين شرائح المجتمع.

– إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال:

أ. اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دولة أجنبية.

ب. خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدول/ الدولة الأم للشركات الأجنبية.

جـ. قد تمارس الشركات الأجنبية/ متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط السياسية على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة.

د. يترتب على (أ)، (ب)، (جـ) خلق التبعية السياسية.

II-1-3-2- النظرية الحديثة

تقوم هذه النظرية على افتراض مؤداه أن كلا من طرفي الاستثمار؛ الشركات الأجنبية والدولة المضيفة ــ يربطهما علاقة المصلحة المشتركة وكلا منهما يعتمد ويستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة، غير أن حجم العوائد التي يحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات وممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس العلاقة بينهما**(عبد الله عبد،2005، ص23)**.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد في تحقيق الآتي: **(أبوقحف (ج)،1992، ص24)**

- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول.
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي داخلها.
- خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.
- تقليل الواردات.
- يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.
- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية.
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها.
- أن تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول المضيفة يتوقف إلى حد كبير على المنافع السابقة.

II-1-4- أسباب ودوافع قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة

هناك أسباب عديدة تؤدي إلى قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء كان ذلك من الدوافع التي حفزت الدولة المصدرة لرأس المال للقيام بعملية الاستثمار المباشر، أو من جانب الدولة المضيفة التي ترغب بقيام مثل هذه الاستثمارات على أراضيها.

II-1-4-1- دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر

كثيراً ما تلجأ الشركات أو الأفراد إلى الاستثمار في دولة أخرى غير البلد الأم سعياً منهم لتحقيق أهداف محددة من أهمها:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها والتي لم يكونوا سيجدونها في بلادهم بذات التكلفة، كالنحاس، والزنك، والبترول... الخ لأجل استخدامها في صناعاتهم، فتقام الاستثمارات في البلدان الغنية بهذه المواد لإقامة الإنشاءات اللازمة لاستخراج هذه المواد الأولية.
- الاستفادة من وفورات الحجم على مستوى الإنتاج في بعض صناعات الصلب، والكيماويات التي من الممكن أن تحقق وفورات كبيرة للحجم ومهمة إلى درجة تجعل مستوى المردودية يبرر وجود وحدة إنتاج ضخمة في بلد واحد.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة، والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.

– الاستفادة من ميزة انخفاض تكلفة عناصر الإنتاج في الدول المضيفة، مثل رخص الأيدي العاملة.

– تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل: الحرب، التأمين، أو المصادرة وزيادة الرسوم الجمركية... الخ. فتوزع وانتشار الاستثمارات على عدد أكبر من الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر للحد الأدنى المرغوب.

– الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثير من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

– الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المضيفة، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحاً من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.

– زيادة صادرات البلد المصدر للاستثمار الأجنبي المباشر.

– رغبة المستثمر الأجنبي المباشر في إمكانية فرض السيطرة الاقتصادية والسياسية على البلد المستورد لهذا الاستثمار. فكثيراً ما يتركز هذا النوع من الاستثمار في قطاعات اقتصادية أساسية بالنسبة للبلد المستورد.

II-1-4-2- دوافع استيراد الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول المضيفة

يمكن تلخيص دوافع الدول المستثمر فيها من وراء قبولها وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية المباشرة في النقاط التالية:

– تمويل التنمية الاقتصادية؛ حيث تلجأ الدول النامية إلى الاستعانة بالموارد والمدخرات الأجنبية وعلى رأسها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حال قصور الموارد المحلية غير التضخمية عن تمويل المعدلات المنشودة للاستثمارات القومية.

– الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية الجيدة في الدول الأجنبية، إذ إن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دولة معينة يتضمن نقل تكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية ذات الكفاءة العالية في كثير من الأحوال.

– الإسهام في حل مشكلة البطالة، وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها.

– الإسهام في زيادة الصادرات و تحسين ميزان المدفوعات للدول المستثمر فيها وخاصة عند قيام المشروعات المعنية لتصدير منتجاتها إلى الخارج.

– تدريب العاملين على الأعمال الإدارية و التسويقية وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة والتي تعود نتائجها على كل من المشروع والفرد نفسه **(عبد الله عبد،2005، ص24)**.

– الاستفادة من مزايا الدخول في شبكات التسويق الدولية.

جدول (2 ــ1) دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدولة المضيفة
– البحث عن استثمارات ذات ضرائب أقل أو دون ضرائب. – التخلص من مخلفات الإنتاج بالدولة المضيفة. – النمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية. – التخلص من التكنولوجيا المتقادمة. – اختبار منتجات جديدة واستخدام العمـــلاء فـــي الدولة المضيفة في التجارب المعملية والميدانية. – اعتبارات استراتيجية أخرى.	– تحقيق نمو اقتصادي مضطرد. – إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات. – تحسين المركز التنافسي للدولة. – الحصول على التكنولوجيا المتقدمة و العمل على توطينها. – توظيف عوامل الإنتاج المحلية. – تنمية التجارة الخارجية. – تدريب و تأهيل قوة العمل.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

فريد النجار؛ الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص36.

II-1-5- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر نظراً للمنافع التي يقدمها، والتـــي يمكـــن إيجاز بعضها فيما يلي:

– الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد مصدراً جيداً للحصول على العملات الأجنبيـــة أو رؤوس الأموال الأجنبية التي تمثل دعامة أساسية لأي برنامج تنموي في الدول النامية.

– الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى تحقيق وفورات اقتصادية للعمال تتمثل في ارتفـــاع أجورهم الحقيقية وزيادة قدراتهم الإنتاجية، وهذا بتدريب القوة العاملة علـــى الأســـاليب الفنيـــة المتطورة ووسائل رفع الكفاءة الإنتاجية.

– تحقيق وفورات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من الســـلع الاســـتهلاكية الجديـــدة الصنع وبأسعار أقل نسبياً، وهذا ما يزيد من رفاهيته الاقتصادية وارتقـــاء أذواق المســـتهلكين وتطوير أنماطهم الاستهلاكية(**أونيس، بن عنتر، 2007، ص7**).

– انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشـــابك الأماميـــة والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشـــركات المحليـــة؛ فـــالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتسهم فـــي تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

– تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.(**أميرة محمد، 2005، ص21**).

هذا وقد شهد النصف الثاني من التسعينيات تزايداً مستمراً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي ليرتفع مجموع ما تلقته الدول المختلفة من ذلك الاستثمار من 332 مليار دولار في عام 1995 إلى حوالي 865 مليار دولار في عام 1999 بما يعني أنه قد تضاعف بأكثر من مرتين ونصف خلال تلك الفترة(**أيوب، 2005، ص14**).في حين بلغت التدفقات الواردة عالمياً عام 2007 ما قيمته 1538 مليار دولار (حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لعام 2007). وبينما يتزايد الاستثمار الأجنبي المباشر أخذت الأشكال الأخرى لتدفق رؤوس الأموال الخارجية إلى البلدان النامية في التناقص؛ فقد طفقت حصة المعونة من المنح والقروض تتناقص منذ الستينيات حينما كانت تمثل أهم مصدر للتمويل الخارجي للدول النامية وكذلك الأمر بالنسبة للقروض التجارية التي كانت مصدراً رئيسياً لتدفقات رأس المال الخارجي في السبعينيات، والتي أخذت بالتناقص منذ أزمة الديون في الثمانينات من القرن السابق.

II-2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتباين أشكال وسياسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتعدد تبعاً للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار، وفيما يلي نستعرض أهم صور الاستثمار الأجنبي المباشر:

II-2-1- الشركات متعددة الجنسيات

II-2-1-1- مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات

لقد تعددت واختلفت التعريفات التي ذكرت الشركات متعددة الجنسيات، بتعدد الكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع، وذلك لأن طبيعة هذه الشركات لا تسمح بوجود تعريف واحد لها، فمثل هذا التعريف سوف يكون قاصراً عن تحديد الشركة متعددة الجنسية بشكل دقيق، وسوف يتجاهل العديد من المضمونات المختلفة لتلك الشركات.

كما أن التعاريف الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات تعددت نظراً لتعدد المصطلحات الأجنبية لها؛ فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية "Foreign Firms"؛ أو الشركات الدولية "Internationals Entreprises"،أو الشركات متعددة الجنسية "Multinationals corporations" أو الشركات عبر الوطنية "Transnationals corporations".

فيعرفها بعضهم: «أنها الشركات التي تملك وتدير كل أو جزء من مشروع استثماري في أكثر من دولة، وأن تكون ملكيتها ونشاطها وإدارتها في أكثر من دولة» **(خلف، 2004، ص202)**.

ويعرفها آخرون: « أنها عبارة عن مجموعة من الشركات، تتمتع كل منها بجنسيات متعددة، ومتحدة في المصالح الاقتصادية، ويتعدى نشاطها حدود دولة واحدة، وتخضع في سيطرتها وإشرافها للشركة الرئيسة (الشركة الأم)» **(صدقة، 2008، ص16)**.

أو هي: شركة أُم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها الموارد المالية والبشرية وفي الوقت نفسه تتبع استراتيجية مشتركة، كما أن الحجم يحتل أهمية كبرى في تمييز المجموعات متعددة الجنسيات حيث تستبعد الشركات التي تقل مبيعاتها السنوية عن مئة مليون دولار، كذلك يعد من العوامل الهامة في تحديد طبيعة النشاطات الخارجية للمجموعة، حيث تستبعد من نطاق المجموعات متعددة الجنسية الشركات التي تقوم بالتصدير فقط حتى إذا كانت تمتلك فروعاً أجنبية للبيع **(عبد الله عبد، 2005، ص48)**.

من أكثر التعاريف شيوعاً وقبولاً للشركة متعددة الجنسيات ما قدمه **فرنون "Vernon"** في هذا الخصوص، حيث عرفها أنّها: «المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعاً إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر» **(أبو قحف (ب)، 2001، ص25)**.

II-2-1-2- خصائص الشركات متعددة الجنسيات

تتصف الشركات متعددة الجنسيات بالعديد من الخصائص لعل أهمها ما يلي:

- **الحجم الكبير:** كبر حجم هذه الشركات وتنوع أنشطتها ومنتجاتها؛ مما يضفي على هذه الشركات قوة اقتصادية تتضاءل أمامها قوة معظم الدول منفردة.

- لكن ليس الحجم الكبير هو الشرط الوحيد لحدوث حالة تعدد الجنسية، وعليه يعد شرطاً أساسياً للعمل في الخارج، إلا أنه ليس شرطاً كافياً أو وحيداً **(محمد النجار، 2007، ص76)**.

- **تنوع المنتجات:** تتسم الشركات متعددة الجنسية بالتنوع الكبير في الأنشطة التي تقوم بها؛ فهي تخرج من دائرة التخصص في الإنتاج لما ينطوي عليه من الارتباط بسوق وقيود سلعة معينة، وهذا ما أكدته الدراسة التي أجرتها جامعة هارفارد إذ تبين أن 187 شركة متعددة الجنسية تنتج كلاً منها في المتوسط 22 منتجاً مختلفاً **(عبد الله عبد، 2005، ص49)**.

- **التشتت الجغرافي:** لقد ازداد توجه الشركات متعددة الجنسيات نحو توزيع قطاعات وحدات الإنتاج وامتداده إلى العديد من الدول عن طريق الفروع التابعة للشركة الأم؛ حيث تنشط الشركة

بالتفرق في عدد من الأقطار ومن هذه الشركات والتي تسيطر الآن على 1300 شركة منها 130 شركة في بلدان العالم الثالث و41 شركة في شرق أوروبا. وهي شركة سويسرية اندمجت مع شركة سويسرية أخرى واستثمرت فور الاندماج 3.6 مليار دولار شملت إدماج أو شراء 60 شركة أخرى» **(عبد الواحد، 2003، ص7)**.

– **تركيز الإدارة العليا:** تتميز الشركات دولية النشاط بوحدة السيطرة والإدارة التي تخضع لها الشركات الوليدة المنتشرة في أنحاء العالم، وهي ضرورة تفرضها وحدة الاستراتيجية الإنتاجية العالمية التي تعمل في إطارها الشركات دولية النشاط فالشركات الوليدة ليست إلا مجرد وحدات يكمل بعضها بعضاً من الناحية الاقتصادية، كل ذلك على الرغم مما قد يبدو من وجود نوع من الاستقلال للفرع من ناحية تمتعه بالشخصية المعنوية المستقلة أو بذمة مالية منفصلة، أو مجلس إدارة أو جمعية عمومية، كل ذلك من ناحية الظاهر بيد أن الأمر كله بيد صانع القرار في الشركة الأم **(سلامة نعمان، 2008، ص69)**.

– **التنوع في النشاط:** لقد تجاوزت الشركات متعددة الجنسية الخط التقليدي للتركز الرأسمالي الذي كان يدور حول التكامل بنوعيه الرأسي والأفقي والذي محوره سلعة رئيسية محددة، فتحولت هذه الشركات إلى مد أعمالها في نشاطات اقتصادية لا تربطها فيما بينها علاقة فنية ما، من الأعمال المصرفية إلى الفنادق إلى الإنتاج الصناعي إلى الإنتاج الحربي... الخ **(عبد الله عبد، 2005، ص50)**.

– **التفوق التكنولوجي:** تتميز الشركات متعددة الجنسية بقدرتها المالية الكبيرة ــ نظراً للأرباح الكبيرة التي تحققها ــ مما يمكنها من الإنفاق على البحث والتجديد، فضلاً عن استطاعة هذه الشركات الحصول على أفضل الكفاءات الفنية والعلمية اللازمة للبحوث النظرية والتطبيقية مما يمكنها من فرض سيطرتها على الأسواق الدولية نظراً لما تتمتع به من مزايا نسبية عن الشركات الأخرى في نفس الأنشطة المماثلة لها.

ويمثل التفوق التكنولوجي هذا أحد العوامل الذي يعطي الشركات متعددة الجنسية مزايا تنافسية أكبر في الأسواق العالمية **(نجا، 1995، ص31)**، وبسبب ما تتحلى به هذه الشركات من خصائص فقد أصبح لها السيطرة الكاملة في بعض صناعات البلدان النامية خاصة تلك التي تحتاج إلى تقنية متقدمة مثل الحاسبات الإلكترونية، والأجهزة الصناعية. كما أنها تعمل في مجال إنتاج المواد الأولية الاستخراجية والزراعية، وفي قطاع الخدمات كمصارف التأمين والسياحة، والمشروبات الغازية تنفذ بعض مشروعات الأشغال العامة كالطرق والجسور، ومحطات تحلية المياه والكهرباء.

وما يميز الشركات المتعددة الجنسيات أيضاً هو أن تكون مملوكة لأشخاص أو مؤسسات ينتمون إلى عدة بلدان إضافة إلى أنها تنشط في عدة بلدان، كما أنها تتميز باحتكار التكنولوجيا المتطورة.

II-2-2- الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك

الاستثمار المشترك شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، يشارك فيه طرفين أو أكثر في دولتين مختلفتين بصفة دائمة، حيث لا تقتصر المشاركة هنا على امتلاك حصة في رأس المال وحسب وإنما أيضاً المشاركة في الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع (**أبوقحف(د)، 2003، ص15**)، ينطوي هذا التعريف على جوانب عديدة:

- هو اتفاق طويل الأجل أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نوع من النشاط التجاري أو الصناعي أو الخدمي.

- قيام أحد الطرفين بشراء حصة في شركة وطنية تؤدي إلى تحويل الشركة إلى استثمار مشترك (**عباس، 2009، ص140**).

لهذا النوع من الاستثمارات بعض المزايا والعيوب منها ما يلي:

II-2-2-1- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة

أ- مزايا الاستثمار المشترك

- قدرة الدولة المضيفة على فرض رقابة وسيطرة فعلية على الاستثمار الأجنبي من خلال مشاركة ممثليها في إدارة المشروع.

- يكتسب الإطار(الكادر)الوطني الإداري والفني الخبرة والمهارة الكافية لإدارة وتشغيل المشروع الاستثماري، كما تتمكن الدولة من مراقبة الاستثمار الأجنبي بصورة مباشرة واقتسام ما ينتج عن المشروع من أرباح.

- كما تضمن الدولة المضيفة ــ بمشاركة العنصر الوطني في الإدارة ــ عدم اتخاذ الشركة قرارات سرية تضر بمصالحها الاقتصادية، وتضمن أيضاً عدم قيام دولة المستثمر باتخاذ هذه الشركات مركز للتجسس وتجميع المعلومات السرية.

- يؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف، ويؤدي إلى فتح آفاق أمام المستثمر الوطني للاحتكاك بالتكنولوجيا الحديثة والتعرف على الأساليب الإدارية والفنية الحديثة (**صدقة، 2008، ص14**).

ب- عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة

- حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة طرف وطني في الاستثمار.

- إن تحقق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول المتخلفة

- إن مساهمة مشروعات الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية (رأس المال الأجنبي) وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها مما ذكر أقل كثيراً بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي.

- إن المحدودية المالية للمستثمر الوطني قد تؤدي إلى صغر حجم المشروع، وهذا من شأنه أن يضعف آمال تحقيق أهداف الدولة (**أبوقحف (ج)، 1992، ص367**).

II-2-2-2- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي (الشركة متعددة الجنسيات)

أ- مزايا الاستثمار المشترك

- إمكانية تملك هذه الشركات لمشروعات استثمارية تملكاً جزئياً، في حالة عدم السماح للشركة بالاستثمار والتملك التام، يعد الاستثمار المشترك من أفضل أشكال الاستثمار.

- سهولة حصول الطرف الأجنبي على قروض محلية أو على المواد الخام والأولية اللازمة.

- يساعد وجود طرف (مستثمر) وطني على حل المشاكل الاجتماعية والثقافية التي تواجه إنجاز كافة الأنشطة الوظيفية للشركة المعنية.

- يساعد هذا النوع في تخفيض الأخطار غير التجارية مثل التأميم والمصادرة، فضلاً عن تخفيض حجم الخصائص الناجمة عن التعرض لأي خطر تجاري.

في حالة الشركات صغيرة الحجم، يفضل هذا النوع من الاستثمارات نظراً لمحدودية إمكانياتها المالية والبشرية والتكنولوجية (**أبوقحف(د)، 2003، ص19**).

ب- عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي

- احتمال نشوء تعارض أي عدم اتفاق مع الجهات المحلية في المشروعات المشتركة، وخاصة ما يتصل منها بإدارة المشروع واتخاذ قراراته، وتنشأ مشكلات نتيجة لذلك تعيق عمله وممارسته لنشاطه، وبالذات عندما تكون المشاركة المحلية في المشروع حكومية.

– احتمال فرض إجراءات وقيود على الشريك الأجنبي سواء بخصوص تسجيل المشروع وممارسته لنشاطه الإنتاجي والتسويق والتصدير وتحويل الأرباح، وبالذات عندما تكون الحكومة هي الشريك للطرف الأجنبي في المشروع.

– قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق المعين **(خلف، 2004، ص192)**.

II-2-3- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

يتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام المستثمر الأجنبي ــ أو الشركات متعددة الجنسيات ــ في إنشاء فرع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

وتعد المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر صور الاستثمار المباشر تفضيلاً لدى هذا المستثمر لما لها من نتائج مرغوبة تعود عليه، على عكس الدول المضيفة التي تتردد كثيراً في منح تصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل للمشاريع، وذلك خوفاً من التبعية الاقتصادية، غير أنه في المرحلة الحالية تسارع بل تسابق دول العالم الثالث لجذب أكثر للاستثمارات الأجنبية. حتى وإن كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

II-2-3-1- مزايا وعيوب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الدولة المضيفة

أ- مزايا الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

– تعظيم العوائد المتوقعة لهذه الدول من وراء الاستثمارات الأجنبية. زيادة حجم التدفقات ــ النقد ــ رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة، إضافة إلى خلق فرص العمل.

– يساهم كبر حجم المشروع في إشباع حاجات المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة مع احتمالات وجود فائض للتصدير، أو تقليل الواردات مما يترتب عليه تحسين ميزان مدفوعات البلد المضيف.

ــ المساهمة البناءة في التحديث التكنولوجي بالمقارنة بالأشكال الأخرى سواء المباشر منها أو غير المباشر، من خلال وجود جهاز يقوم باختيار التكنولوجيا التي تتناسب والسوق المحلي بغرض تحقيق الناتج الأمثل والربح الأفضل **(عبد الله عبد، 2005، ص44)**.

ب- عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

أما من ناحية العيوب فكما سبقت الإشارة فإن الدول المضيفة وخاصة النامية منها تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض مع مصالح الشركات المعنية.

II-2-3-2- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر

أ- مزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر المستثمر الأجنبي

- توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة (تسويقية وإنتاجية ومالية والسياسات الخاصة بالموارد البشرية).

- كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها والتي ينجم الجزء الكبير منها من انخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.

- يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على المشكلات الناجمة في الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي مثل التراخيص، والتوكيلات، والاستثمار المشترك، وعقود الإدارة وغيرها.

-يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات.

- إذا استطاعت الشركة متعددة الجنسية أن تبني صورة ذهنية جيدة ومقبولة لدى الجمهور في الدولة المضيفة فمن المحتمل جداً أن تصبح مهمة فرع الشركة بهذه الدولة سهلة للغاية فيما يختص بتنفيذ سياسات التوسع والتسويق وغيرها من سياسات الأعمال، بالإضافة إلى سهولة حصولها على التسهيلات المختلفة والضمانات اللازمة لتنفيذ أنشطتها خاصة ما يرتبط بالحصول على المواد الخام المحلية أو المستوردة والإجراءات البيروقراطية المتعلقة بها (**أبوقحف(د)، 2003، ص23**).

ب- عيوب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

ضخامة رؤوس الأموال المحتاجة لتمويل هذا النوع من الاستثمار بالمقارنة بالاستثمارات المشتركة حيث يتحمل المستثمر الأجنبي وحده كافة التكاليف منذ إرساء اللبنات الأولى للمشروع إلى حين بداية إصدار أول منتج.

من الممكن أن تتعرض هذه الاستثمارات للأخطار غير التجارية، أمثال: التأمين والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول المضيفة.

إضافة إلى صور الاستثمار الأجنبي المباشر المذكورة سابقاً؛ يمكن ذكر كل من الاستثمار في المناطق الحرة ومشروعات أو عمليات التجميع، باعتبارهما كذلك من أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

II-2-4- الاستثمار في المناطق الحرة

ويعني قيام المستثمر الأجنبي بالاستثمار في مشروعات اقتصادية إنتاجية أو تسويقية أو توزيعية أو خدمية في المناطق الحرة لدولة من الدول. وكما هو معلوم، تعد المناطق الحرة جزءاً من التراب الوطني للدولة المضيفة، ولكن لا ينطبق على الاستثمار فيه القوانين والأنظمة المطبقة على التراب الوطني، وخاصة تلك الأنظمة المتعلقة بالتصدير والاستيراد؛ أي تعد خارج الحدود الجمركية للدولة (**الخطيب، 2003، ص259**).

II-2-5- مشروعات التجميع

وتأخذ المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يقوم بموجبها الشريك الأجنبي بتقديم مكونات الإنتاج لسلعة معينة (سيارة، كمبيوتر، ثلاجة، مكيف...) للشريك الوطني،ليقوم بعمليات التركيب و التجميع لتصبح منتجاً نهائياً.

II-3- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومصادره واتجاهاته

II-3-1- محددات الاستثمار الأجنبي في الفكر الاقتصادي

هناك العديد من النظريات التي تفسر دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر* سيتم ذكر أكثرها شيوعاً:

II-3-1-1- نظرية التحركات الدولية لرأس المال

تبني هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة، وتفسر الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تحركات لرأس المال ناتجة عن اختلافات أسعار الفائدة بين الدول.فلو كانت العوائد الحدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في الدولة الأم، وبافتراض أن التكلفة الحدية متساوية، فهنا يوجد حافز للاستثمار في الخارج عنه في الدولة الأم.

* النظريات المذكورة في الفقرة II ــ1 ــ3 تبين طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر حسب وجهتي نظر تقليدية و الأخرى حديثة، و النظريات المذكورة هنا تفسر دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها تصلح لتفسير الاستثمار في الأوراق المالية ولكنها تعجز عن تفسير الاستثمار المباشر وذلك لعدة أسباب منها:

- أنها تفترض أن هناك معدلاً واحداً للعوائد بين الأنشطة المختلفة داخل الدول، كما أنها لا تستطيع أن توضح التوزيع غير المتكافئ للاستثمار بين أنواع مختلفة من الصناعات.
- عامل الربحية طبقاً لما تنص عليه النظرية ليس هو العامل الحاسم في اتخاذ قرار لاستثمار في الخارج فهناك عوامل أخرى مثل توسيع نطاق السوق **(أميرة محمد، 2005، ص26)**.

II-3-1-2- نظرية عدم كمال السوق

تستند هذه النظرية على افتراض عدم كمال السوق الناجم عن غياب المنافسة التامة في أسواق الدول النامية، وانخفاض المعروض من السلع، حيث تعاني أسواق تلك الدول من نقص الإنتاج والعرض فيها نتيجة العدد المحدود من المشروعات وصغر حجومها، وضعف درجة التنوع فيها، لذلك فإن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر تتمتع بمميزات تمكنها من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها للشركات المحلية **(خلف، 2004، ص180)**.

من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي:

- أن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسية بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العملية.
- أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق... **(أبوقحف (ب)، 2001، ص59)**.

II-3-1-3- نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (نظرية الحماية)

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق.

ومن ثم ظهرت نظرية الحماية، ويقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الإدارة.. الخ إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر.

أما بخصوص جدوى هذه النظرية، فإنه يلاحظ أن ممارسات الحماية من الممكن أن تتحقق بأساليب بديلة متاحة وقد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات. ومثال ذلك يوجد الآن ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم

تضمنها مواثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية كما يلاحظ أن هذه النظرية تعطي اهتماماً أقل إلى الإجراءات والضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة، هذه الإجراءات التي من شأنها أن تقلل من جدوى إجراءات الحماية التي تطبقها الشركة متعددة الجنسيات وكذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها (**أبو قحف (ج)، 1992، ص79**).

II-3-1-4- نظرية الموقع

تركز نظرية الموقع اهتمامها على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة والموقع والتي تؤثر على قرار إقامة الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، نظراً لتأكيد هذه العوامل وارتباطها بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجيته وتشغيله وتسويقه وإدارته، والتي من بينها:

- العوامل ذات الصلة بالتكاليف كالقرب من المواد الخام والمواد الأولية والأيدي العاملة وبالذات ما يتصل منها بانخفاض الأجور ونوعية عنصر العمل المطلوب، ومدى توفر رأس المال وتكاليف النقل والتسهيلات الإنتاجية الأخرى المرتبطة بالتكاليف والتي تؤدي إلى توجه مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى الدول التي تنخفض فيها هذه التكاليف بدرجة أكبر من غيرها.
- العوامل التسويقية والمتمثلة بدرجة المنافسة في الأسواق ومنافذ التوزيع، وحجم الأسواق ومعدل نموها، والرغبة في المحافظة على المتعاملين واحتمالات التسويق الخارجي (الصادرات) وما إلى ذلك من عوامل تسويقية.
- الإجراءات الحمائية وضوابط التجارة الخارجية كنظام الحصص والضرائب الجمركية، والقيود الأخرى على الواردات والصادرات.
- العوامل المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي مثل تقييد الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، القيود على الملكية، نظام الضرائب، تحويل العملات، استقرار أسعار الصرف... الخ.
- الحوافز والتسهيلات التي تمنحها حكومات الدول المضيفة من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وجذبها.
- عوامل أخرى ترتبط بالأرباح والمبيعات المتوقعة والقيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال ومدى توفر الثروات الطبيعية وغير ذلك (**خلف، 2004، ص183**).

II-3-1-5- نظرية الموقع المعدلة

تستند هذه النظرية إلى حد كبير على النظرية السابقة، أي أنه تتماثل معها، ولكنها تجري تعديلاً عليها، وإضافة عوامل أخرى إضافة إلى ما سبق والتي منها:

أ- العوامل الشرطية

- خصائص المنتج (السلعة)
- العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى.

ب- العوامل الدافعة

- الخصائص المميزة للشركة.
- المركز التنافسي للشركة.

ج- العوامل الحاكمة

- الخصائص المميزة للدولة المضيفة.
- الخصائص المميزة للدولة المصدرة.
- العوامل الدولية.

إن محددات الاستثمارات الأجنبية ودوافع الشركات متعددة الجنسيات تتمثل في محصلة إسهامات النظريات السابقة مجتمعة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- العوامل المرتبطة بعدم كمال السوق في الدول النامية.
- العوامل الخاصة برغبة الشركات متعددة الجنسيات في التغلب على الإجراءات والقيود المرتبطة بالتجارة الدولية أو غزو أحد أسواق الدول النامية المضيفة.
- عوامل أو دوافع تحقيق الأرباح وتوزيع المخاطر بالنسبة للشركة.
- عوامل مرتبطة بالحماية.
- مناخ الاستثمار في الدول المضيفة بما في ذلك الحوافز المشجعة على ذلك.
- عوامل أخرى عديدة.

II-3-2- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي

من المعلوم أنه لا يمكن حدوث تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا إذا سمحت الدولة المضيفة له بالدخول، ومن ثم تقوم المحددات المتعلقة بالدولة المضيفة (المزايا المكانية) بدور مؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي سيتم عرض المحددات الأكثر أهمية:

II-3-2-1- الناتج المحلي الإجمالي

يعد حجم السوق أحد أهم المتغيرات التي تؤثر في تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية وذلك لأنه يحدد مدى تحقيق المشروع لاقتصاديات الحجم. فعندما يكون حجم السوق كبيراً يعني هذا أنه بحاجة إلى استثمارات أولية كبيرة لتغطية متطلباته الأولية. وهنا تنخفض التكاليف الإنتاجية إلى

حدها الأدنى، وتزداد كمية الإنتاج بنسبة أكبر من الزيادة في التكاليف الكلية مما يزيد من الأرباح المتحققة من المشروع.

وهناك علاقة إيجابية تربط بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلد، وذلك لارتباط مستوى الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً وحجم السوق المحلي وبالتالي توفير اقتصاديات الحجم **(عبد الله عبد، 2005، ص65)**.

II-3-2-2- استقرار أسعار الصرف

يعد سعر الصرف الأجنبي من المحددات الهامة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أوضحت أحد الدراسات التطبيقية أن الشركات الأجنبية تتعامل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، وعليه فإن عدم استقرار أسعار الصرف والتخفيض الشديد في قيمة العملة المحلية يقضي إلى تأثيرات سلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. لأن هذا يجعل من العسير على المستثمرين أن يقوموا بدراسات جدوى ويؤثر على قدرتهم على تقدير حجم ثرواتهم مما ينعكس على القرار الاستثماري **(قبلان، 2008، 48)**.

II-3-2-3- معدل التضخم

لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي حركة رأس المال. كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات، كما لارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تبعاته على مدى ربحية السوق، إضافة إلى فساد المناخ الاستثماري. ذلك أن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري ، كما أن التضخم يشوه النمط الاستثماري حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل **(صقر، 2001، ص53)**.

II-3-2-4- شروط التبادل التجاري

وهو عبارة عن الرقم القياسي لأسعار الصادرات نسبة إلى الرقم القياسي لأسعار الواردات، فتحسين هذا الشرط يعني تحسين الميزان التجاري وبالتالي فإن الحكومة تستنتج سياسة توسعية من شأنها تحفيز النشاط الاستثماري وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

II-3-2-5- الاستقرار السياسي والاقتصادي

إن الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي داخل الدولة المضيفة من شأنه أن يحفز كثيراً من الاستثمارات الداخلة إلى الدولة، لا سيما وأن المستثمر الأجنبي يتحاشى دائماً الاضطرابات وعدم الاستقرار.ومن مظاهر عدم الاستقرار السياسي التغير المستمر في الحكومات حتى وإن

كان بشكل ديمقراطي، والاضطرابات الداخلية المسلحة والتي يعتبرها المستثمرون على أنها مقدمة للتغيير السياسي.

II-3-2-6- درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج

يعرف الانفتاح الاقتصادي أنه نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكلما كانت حركة الصادرات والواردات نشيطة، كلما كان هناك تحفيز للاستثمارات الأجنبية المباشرة فالعلاقة طردية بين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى انفتاح الدولة اقتصادياً. فالمستثمر يهمه إجراءات الدولة المضيفة لتسهيل عملية الاستيراد، وبالتالي تصدير ما تم إنتاجه.

II-3-2-7- معدلات الاستثمار العام

قد تؤثر نسبة الإنفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الإجمالي على نشاط الاستثمارات الخاصة ومن ثم دعمه وتشجيعه إذا شملت تلك الاستثمارات إنفاقاً على البنية الأساسية. فالمشاريع في هذه المجالات تميل إلى رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص، ومن ثم تشجع على زيادة معدلات هذه الاستثمارات. إلا أن معظم الدول وخاصة ذات الدخل المنخفض تعاني من نقص في هذا الجانب و لتعويض هذا النقص لجأ بعض من هذه الدول إلى إقامة منطقة تجهيز للصادرات مقترنة بتكاليف عمالة منخفضة ومرافق إدارية تتماشى مع الوضعية القانونية للمنطقة كوسيلة لجذب المستثمرين الأجانب **(عبد الله عبد، 2005، ص73)**.

II-3-2-8- الحوافز المقدمة في الدول المضيفة

تعرف الحوافز على أنها أية إجراءات توفر مزايا اقتصادية، لشركات معينة أو مجموعة من الشركات، بواسطة الحكومات بغرض تشجيعهم للتصرف باتجاه معين.

وتشمل الإجراءات التي تزيد من معدل العائد على الاستثمار أو تقليل التكاليف لكنها لا تشمل السياسات غير التمييزية مثل وفرة البنية الأساسية المادية أو بنية الأعمال وحرية تحويل الأرباح، رغم أهميتها في إطار الدوافع المكانية، إلا أن وجودها غير مرتبط بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته **(البنا، 2009، ص141)** .

ومن أهم الحوافز تلك الحوافز المالية وخاصة تخفيض سعر ضريبة الشركات، الإهلاك، ومسموحات الاستثمار وإعادة الاستثمار، الإعفاءات الضريبية، الإعفاءات من الجمارك. كذلك توحيد الحوافز التمويلية مثل الإعانات الحكومية، ائتمان الدعم، مساهمات حكومية أخرى، التأمين الحكومي.

أما النوع الثالث من الحوافز فيتمثل في المزايا السوقية مثل إعطاء حقوق احتكارية معينة، الحماية من المنافسة الأجنبية، منع دخول منتجين جدد، عقود حكومية تفصيلية.

كما توجد مزايا أخرى قد تصل إلى حد توفير معاملة تفصيلية في توفير النقد الأجنبي والـدعم الذي يدخل في توفير البنية الأساسية كالطرق وتوفير المياه وتوصيل الكهرباء.

II-3-3- مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر

تعد الشركات عبر الوطنية التابعة للبلدان المتقدمة في طليعة مصادر الاستثمار الأجنبي، فمثلت 84% من التدفقات الخارجة العالمية، وفيما استعاد الاستثمار الأجنبي المباشـر الخـارج مـن الولايات المتحدة قوته، جاء نحو نصف التدفقات الخارجية العالمية من بلدان الاتحاد الأوروبي، لا سيما فرنسا وأسبانيا والمملكة المتحدة على الترتيب. وأما الشـركات عبـر الوطنيـة مـن الاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية فاستمر توسعها الدولي في عام 2006 تتقدمها شركات هونغ كونغ (الصين) في مجموعة الاقتصادات الأولى والاتحاد الروسي من المجموعة الثانيـة. وأما التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر من هاتين المجموعتين فقد بلغ حجمهـا 193 مليار دولار أو 16% من التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبـي المباشـر علـى الصـعيد العالمي. **(الأونكتاد، 2007، ص4)**

غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي تأثرت بشكل حـاد بالأزمـة المالية الحالية؛ فلقد كان انخفاض تدفقاته الخارجة من البلدان المتقدمة في عام 2008 أقل حـدة بواقع 17 % بالسالب من انخفاض التدفقات الوافدة إليها**(تقرير الاسـتثمار العـالمي، 2009، ص 5)**؛ حيث حافظت الولايات المتحدة على مركزها بوصفها أكبر بلد مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر تليها فرنسا و اليابان. بالنسبة للتدفقات الخارجة من الدول النامية واصلت الارتفاع لتصل إلـى 292.7 مليار دولار عام 2008 ، ومن بين الاقتصاديات النامية و الاقتصـاديات التـي تمـر بمرحلة انتقالية، كانت المصادر الثلاثة الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر هـي: هونـغ كونـغ (الصين) و الاتحاد الروسي و الصين، التي صنفت ضمن أكبر 20 مصدراً للاستثمار في العالم، ومن أهم العوامل التي أسهمت في تراجع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تصـفية الاستثمارات من جانب الشركات عبر الوطنية على نطاق العالم.

والجدول التالي يبين التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة المختـارة وذلك خلال الفترة 1995-2008.

الجدول رقم (2ــ 2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة، بحسب المنطقة المختارة، 1995-2008. (بمليارات الدولارات و بالنسبة المئوية)

المنطقة/ الاقتصاد	التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر							
	1995-2000 (المتوسط السنوي)	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاقتصاديات المتقدمة	631.0	483.2	507.0	786.0	748.9	1087.2	1692.1	1506.7
أوروبا	450.9	279.9	307.1	402.2	689.8	736.9	1216.5	944.4
الاتحاد الأوروبي	421.6	265.6	285.2	368.0	609.3	640.5	1142.2	837.0
اليابان	25.1	32.3	28.8	31.0	45.8	50.3	73.5	128.0
الولايات المتحدة الأمريكية	125.9	134.9	129.4	294.9	15.4	221.7	313.8	311.7
البلدان المتقدمة الأخرى	29.2	36.0	41.8	58.0	2.1-	78.4	88.3	172.6
الاقتصاديات النامية	74.4	49.6	45.0	120.0	117.6	212.3	253.1	292.7
أفريقيا	2.4	0.3	1.2	2.0	2.3	7.8	10.6	9.3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	21.1	12.1	21.3	28.0	35.8	63.3	52.3	63.2
آسيا وأوقيانيا	51.0	37.3	22.5	89.9	79.5	141.1	194.8	220.1
آسيا	51.0	37.2	22.5	89.9	79.4	141.1	194.7	220.1
غرب آسيا	0.9	3.2	1.9-	7.7	12.3	23.2	44.2	33.6
شرقي آسيا	39.6	27.6	17.4	62.9	49.8	82.3	102.9	136.1
الصين	2.0	2.5	2.9	5.5	12.3	21.2	22.5	52.1
جنوب آسيا	0.3	1.8	1.6	2.3	3.5	13.4	14.2	18.1
جنوب شرق آسيا	10.2	4.7	5.3	17.0	13.8	22.2	33.5	32.1
أوقيانا	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.0	0.1	0.0
جنوب شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة	2.0	4.6	10.7	14.1	14.3	23.7	51.2	58.4
جنوب شرق أوروبا	0.1	0.5	0.1	0.4	0.3	0.4	1.4	0.6
كومنولث الدول المستقلة	1.9	4.1	10.6	13.8	14.0	23.3	49.9	57.8
العالم	707.4	537.4	562.8	920.2	880.8	1323.2	1996.5	1857.7
النصيب بالنسبة المئوية من التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر								
الاقتصاديات المتقدمة	89.2	89.9	90.3	90.0	85.0	84.4	84.1	81.10
الاقتصاديات النامية	10.5	9.2	8.9	8.1	13.4	13.8	14.3	15.7
جنوب شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة	0.3	0.9	0.9	1.9	1.6	1.7	1.5	3.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- UNCTAD, world investment report 2009, united nations, new York and Geneva, 2009,p249 (FDI database: www.unctad.org/fdistatistics)

-UNCTAD, world investment report 2008, united nations, new York and Geneva, 2008, p2

الشكل(2 ــ1) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة لأكبر 20 اقتصاد،2007 ــ 2008*

(بملايين الدولارات)

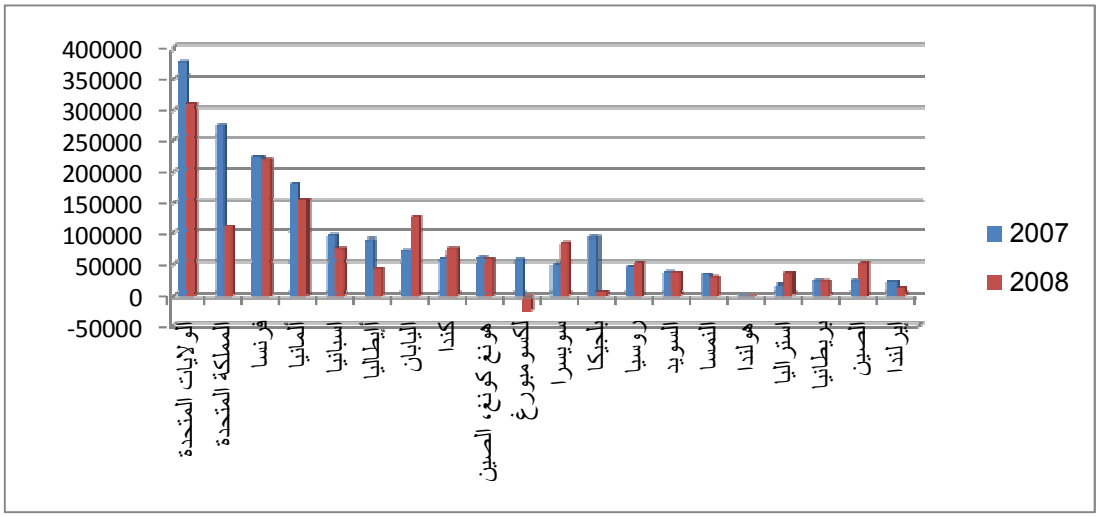

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

UNCTAD, world investment report 2009, united nations, new York and Geneva, 2009,(FDI database: www.unctad.org/fdistatistics)

II-3-4- اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

أشارت تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأونكتاد) إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا حيث بلغت 1697.3 مليار دولار في عام 2008، مقارنة بنحو 1833.3 مليار دولار عام 2007 ، و يأتي هذا التراجع بعد تحقيق قفزات متتالية خلال السنوات الخمس الماضية، بما يعزى بصفة رئيسية إلى تداعيات الأزمة المالية الحالية و على رأسها تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة و النامية على السواء و الاضطراب المالي العالمي و ما صاحبه من أجواء عدم اليقين و أزمات السيولة في أسواق المال و القروض في كثير من الدول المتقدمة، مما حدا بالعديد من الشركات إلى اللجوء إلى الاستغناء عن عدد من العمال و تخفيف طاقاتها الإنتاجية و إنفاقها الاستثماري. وقد انعكس سلبا على أنشطة عمليات الاندماج و التملك عبر الحدود التي أخذت تتباطأ بشكل ملحوظ، و تأجيل قرارات الاستثمار في المشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة كنتيجة طبيعية لانخفاض مستوى الأرباح الناجمة عن تراجع أسعار النفط و الغاز و السلع الأساسية(**المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2008، ص 8**).

و قد تباينت على نطاق واسع الآثار السلبية للأزمة المالية الحالية عبر الأقاليم الاقتصادية والدول حول العالم، بما أثر بالتالي على نمط التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و اتجاهاتها. و نظراً لأن الأزمة المالية الحالية بدأت في الدول المتقدمة و سرعان ما

* الترتيب حسب حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2007.

انتقلت إلى الدول النامية و المتحولة، فقد تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الدول المتقدمة سلبا بصورة واضحة، حيث تراجعت مقارنة بمستواها المحقق عام 2007 لتبلغ نحو 962.2 مليار دولار و بحصة بلغت 56.6 % مقابل 68.1% من إجمالي التدفقات العالمية. في حين جاءت التأثيرات على الدول النامية في معظمها غير مباشرة، وذلك لأن التداعيات السلبية للأزمة المالية الحالية لم تكن انتقلت بأكملها بنهاية 2008 إلى هذه المجموعة، مما مكنها من الحفاظ على قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2008 بما قيمته 620.7 مليار دولار مقابل 499.7 مليار دولار عام 2007، و بحصة بلغت 36.5% مقابل 27.3% من إجمالي التدفقات العالمية. فيما بلغت التدفقات المتجهة إلى دول الاقتصاديات المتحولة(جنوب شرق أوروبا و جمهوريات الكومنولث المستقلة) حوالي 114.3 مليار دولار بحصة 6.7 %. و على الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي نتيجة الأزمة المالية غير أن الولايات المتحدة الأمريكية احتفظت بالمرتبة الأولى عالميا في تلقي الاستثمارات الأجنبية تليها فرنسا فالصين و المملكة المتحدة و روسيا. و يدل ظهور الصين و الاتحاد الروسي بين أكبر خمس دول متلقية للتدفقات على تغير صورة الاستثمار الأجنبي المباشر.

والجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة بحسب المنطقة المختارة ذلك خلال الفترة 1995-2008.

الجدول (2ـ 3): تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة بحسب المنطقة المختارة، **1995-2008**. (بمليارات الدولارات و بالنسبة المئوية)

المنطقة/ الاقتصاد	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر							
	2000-1995 (المتوسط السنوي)	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاقتصاديات المتقدمة	539.3	442.9	361.1	403.7	611.3	940.9	1247.6	962.2
أوروبا	327.9	316.6	279.8	218.7	505.5	599.3	848.5	518.3
الاتحاد الأوروبي	314.6	309.4	259.4	214.3	498.4	562.4	804.3	503.4
اليابان	4.6	9.2	6.3	7.8	2.8	6.5-	22.5	24.4
الولايات المتحدة الأمريكية	169.7	74.5	53.1	135.8	104.8	263.7	232.8	316.1
البلدان المتقدمة الأخرى	37.1	42.6	21.8	41.3	1.7-	44.4	79.4	83.0
الاقتصادات النامية	188.3	171.0	180.1	283.6	316.4	413.0	499.7	620.7
أفريقيا	9.0	14.6	18.7	18.0	29.5	45.8	53.0	87.6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	72.9	57.8	45.9	94.4	76.4	92.9	126.3	144.3
آسيا وأوقيانيا	106.4	98.6	115.5	171.2	210.6	274.3	320.5	388.7
آسيا	105.9	98.5	115.1	170.3	210.0	272.9	319.3	387.8
غرب آسيا	3.3	5.5	12.0	20.6	42.6	64.0	71.5	90.5
شرقي آسيا	70.7	67.7	72.7	106.3	116.2	131.9	156.7	186.9
الصين	41.8	52.7	53.5	60.6	72.4	72.7	83.5	108.3
جنوب آسيا	3.9	7.1	5.9	8.1	12.1	25.8	30.6	50.6
جنوب شرق آسيا	28.0	18.1	24.6	35.2	39.1	51.2	60.5	59.9
أوقيانا	0.5	0.1	0.4	0.9	0.5	1.4	1.2	0.8
جنوب شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة	7.3	11.3	19.9	30.4	31.0	57.2	85.9	114.3
جنوب شرق أوروبا	1.2	2.2	4.1	3.5	4.8	10.0	11.9	10.8
كومنولث الدول المستقلة	6.1	9.1	15.8	26.9	26.1	47.2	74.0	103.4
العالم	734.9	625.2	561.1	717.7	958.7	1411.0	1833.3	1697.3
النصيب بالنسبة المئوية من التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر								
الاقتصاديات المتقدمة	73.4	70.8	64.4	56.2	63.8	66.7	68.1	56.6
الاقتصاديات النامية	25.6	27.4	32.1	39.5	33.0	29.3	27.3	36.5
جنوب شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة	1.0	1.8	3.5	4.2	3,2	4.1	4.7	6.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- UNCTAD, world investment report 2009, united nations, new York and Geneva, 2009,p249 (FDI database: www.unctad.org/fdistatistics)
- UNCTAD, world investment report 2008, united nations, new York and Geneva, 2008, p2

الشكل (2ـ 2): : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلـــة لأكبـــر 20 اقتصـــاد،2007 ـــ 2008*

(بملايين الدولارات)

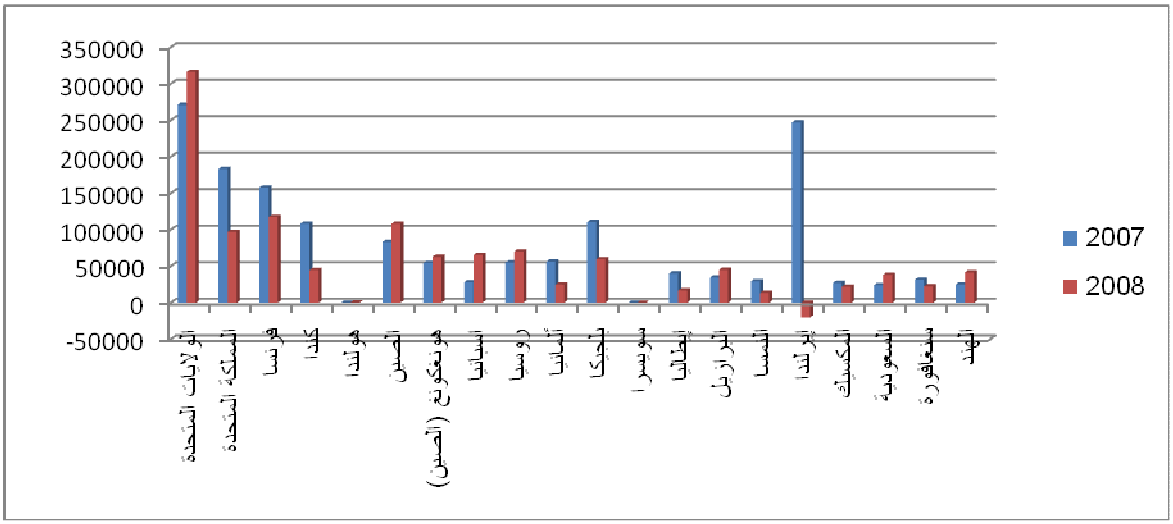

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على

- UNCTAD, world investment report 2009, united nations, new York and Geneva, 2009,(FDI database: www.unctad.org/fdistatistics)

II-4- آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة

إن الدور الذي يميز الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات العالمية، حتماً يخلف عدة آثار على الدول المضيفة. ولا زال الاقتصاديون والباحثون في هذا المجال في تشتت حـــول مـــا إذا كانت الآثار إيجابية مطلقاً على اقتصاديات الدول النامية أو سلبية، مع أن الكفة تميل أكثر إلـــى الاستفادة التي تجنيها هذه الدول من وراء قبولها لاستثمارات أجنبية،ولعل أهم دليل علـــى ذلـــك السياسات التسهيلية التي تمنحها الدول، من أجل جذب الكثير من الرساميل الأجنبيـــة، وضـــمن أطر مفيدة. لا سيما وأن التدفقات المالية، تعد بمثابة البديل عن عمليات الاقتراض التي كانـــت تلجأ إليها للحصول على مصادر تمويل خارجية، إضافة إلى قلة الموارد الادخارية المحلية فيها.

وفيما يلي أهم الآثار الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

II-4-1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات

ويظهر أثر الاستثمار الأجنبي في ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبيـــة وزيادة رأس المال في الدول المضيفة، وذلك من خلال لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحليـــة، ومـــن ناحيـــة

* الترتيب حسب حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2007.

أخرى تسهم الأموال الأجنبية في تزويد البلاد النامية بالصرف الأجنبي اللازم للوفاء باحتياجات عملية التنمية الاقتصادية **(صدقة، 2008، ص22)**.

كما أن التأثير على ميزان المدفوعات لا يعني فقط حركة رؤوس الأموال بل أيضاً يخص حركة الميزان التجاري. لا سيما إذا لبت منتجات الشركات الأجنبية الطلب المحلي، وبالتالي ساعدت على التقليص من حجم الواردات. وفي حالة توجيه المنتجات إلى التصدير، فذلك أيضاً سيؤثر إيجاباً على الميزان التجاري. أما إذا اعتمدت الشركة الأجنبية على استيراد كميات كبيرة من عناصر الإنتاج والمواد الأولية اللازمة، فهذا من شأنه أن يضعف من وضعية الميزان التجاري. **(مرابطي، 2007، ص149)**.

II-4-2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في العمالة

لقد ذكرنا سابقاً أنه من بين الدوافع الرئيسية لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول المضيفة وخاصة الدول النامية منها هو دافع السماح للمستثمر الأجنبي من أجل المساهمة في إيجاد حلول ممكنة لقضية البطالة، من خلال محاولة امتصاصها ولو جزئياً، إلى جانب تأهيل اليد العاملة التي سيتم تشغيلها، وتكوينها تكويناً جاداً وفقاً لما تمليه متطلبات المعارف التكنولوجية والتقنية والفنية التي تميز المشروعات الاستثمارية التي يقيمها هذا الأخير في هذه الدول. ويمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص العمل، وذلك في ضوء الاعتبارات والافتراضات الآتية: **(مبروك، 2007، ص419)**.

أن وجود الشركات عابرة القارات التي تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

- إن الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية وتجارية وخدمية...) جديدة ومن ثم سيترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل.

- إن توسع المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير، والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.

- إن عملية إبراز الآثار التي تسبب فيها الاستثمار المباشر في مستوى العمالة ككل هي جد معقدة خاصة في ظل تضارب الآراء بشأنها؛ حيث يوجد رأي يؤمن بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق فرص العمل ورأي آخر يعارضه على اعتبار أن تشجيعه يعني ببساطة إزاحة فرص العمل والقضاء حتى على الفرص التي كانت متوفرة.والحقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر **(فضيل، 2004، ص139)** بطبيعة الحال في مستوى التشغيل في صناعات معينة ففي اقتصاد يقترب من درجة التشغيل الكلي وليس فيه شركات تنافس المستثمر الأجنبي، وعليه فالاستثمار من شأنه أن يرفع الأجور ويجتذب العاملين من الصناعة ومن الصناعات الأخرى، ولا شك أن حدوث زيادة في الأجور الحقيقية يرفع القوة الشرائية ومستوى المعيشة وفي اقتصاد يعاني من البطالة وفيه شركات تنافس المستثمر الأجنبي فإن الاستثمار قد يخلق فرص عمل في إحدى المجالات ولكنه قد يخلق فرصاً غيرها في الشركات المنافسة في مجالات أخرى، وليست هناك قاعدة بديهية تنص على أن صافي التأثير يكون إما إيجابياً أو سلبياً.

II-4-3- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التكنولوجيا

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فالمستثمر الأجنبي يعمد إلى استخدام تكنولوجيا متطورة وذات تقنيات حديثة لزيادة إنتاجية الشركة أكثر، وغالباً ما تستفيد الدول المضيفة من التقنيات. لكن قد تتحول هذه الاستفادة إلى تبعية قد تؤثر سلباً على الدولة المضيفة.

II-4-4- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النقد الأجنبي

هناك وجهتا نظر متعاكستين حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النقد الأجنبي داخل الدولة المضيفة: أولهما وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية والأخرى وجهة نظر المدرسة الحديثة.

حيث يرى رواد المدرسة الكلاسيكية أن وجود الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية المضيفة يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي للخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة لهذه الدول،أما رواد المدرسة الحديثة فينظرون للاستثمارات الأجنبية على أنها تساعد في زيادة حصيلة الدول المضيفة من النقد الأجنبي.

وللوقوف على مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية في زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي في الدول النامية المضيفة ــ مع الأخذ بالاعتبار وجهتي النظر السابقتين ــ تجدر الإشارة إلى العوامل التالية: **(أبوقحف (ب)، 2001، ص118)**

- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار.
- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية.

- حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بذلك الحجم من الأرباح ورأس المال الذي تم تحويله إلى الخارج.
- درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من أو إلى مجالات الاستخدام والإنتاج الفعال.
- شكل الاستثمار أو نمط الملكية للمشروع الاستثماري، أي هل المشروع الاستثماري مملوك ملكية مطلقة للطرف الأجنبي أم ملكية مشتركة.
- المتطلبات المالية اللازمة للاستثمار.
- حجم المشروع الاستثماري (كبير أم صغير).

II-4-5- الآثار المتنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من الآثار المتنوعة التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة ومن بينها ما يلي:

II-4-5-1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات المحلية

إن للخصائص التي تتمتع بها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من كبر رأس المال، والإدارة ذات الكفاءة العالية والتفوق التكنولوجي تأثير سلبي على المشاريع الاستثمارية والإنتاجية الوطنية. فالاستثمارات الأجنبية بحكم طبيعتها واستراتيجياتها المرسومة بهدف تحقيق أعلى مستوى من الأرباح في الاقتصاديات المضيفة قادرة على إخراج صغار المستثمرين من السوق أو ضمهم إليها عن طريق شراء تلك المؤسسات الوطنية وفرض سيطرتها عليها ؛ مما يعني خضوع السوق المحلي للسيطرة الخارجية.

II-4-5-2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستهلاك

إن قيام مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية سوف يؤدي إلى؛ تحقيق وفورات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية وهذا يؤدي إلى جانب نقل أنماط الاستهلاك السائدة في المجتمعات المتقدمة، إلى زيادة الاستهلاك في البلدان النامية المستضيفة للاستثمارات الأجنبية. يضاف إلى ذلك أنه يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك وبالتالي سوء تخصيص الموارد وسوء توزيع الدخل، فطبيعة السلع والخدمات التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي سلع وخدمات من نوع خاص يحقق الربح السريع لأنه يتناسب مع حاجات وأذواق الفئة ذات الدخل المرتفع من المستهلكين، كذلك فإن انتشار هذا النوع من الإنتاج يشوه الأنماط الاستهلاكية لعدد جديد من المواطنين. حيث يظهر أثر المحاكاة أو التقليد في زيادة الاستهلاك وتقليل الادخار، ويكون هذا

الأثر قوياً، حيث تبدأ الطبقات الاجتماعية الأغنى في سلوك أنماط استهلاكية ترفيهية أعلى، مما يدفع الطبقات والفئات الاجتماعية الأقل غنى لتقليدها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، ويقلل بالتالي حجم الادخار القومي **(مبروك، 2007، ص490)**.

II-4-5-3- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة

تعد مشكلة تلوث البيئة من المشاكل التي تشغل بال العلماء سواء كان ذلك على مستوى الاقتصاد الوطني أو الاقتصاد العالمي؛ نظراً لما يترتب على هذه المشكلة من آثار ونتائج تضر بالسكان وتحد من درجة التقدم الاقتصادي.

من أهم الأسباب التي تدعو إلى التركيز على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة الطبيعية والإنسانية هو الدور الذي يقوم به في نشر التقنية الصناعية إذ يعد هذا الاستثمار أهم مؤسسة في مجال نقل التقنية إلى تلك الدول. ويمكن أن تؤثر التقنية في العمليات الإنتاجية وفي تحديد وتصميم المنتجات الجديدة وأساليب التنظيم وبالتالي فإن ظهور آثار سلبية لهذه الأنشطة أمر مؤكد وذلك على ضوء تهاون معظم حكومات الدول النامية في هذا الشأن. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تخضع في المجالات الحساسة المؤثرة على البيئة لمعايير بيئية مشددة.

خلاصة الفصل

إن الاهتمام الواضح بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مختلف المدارس الاقتصادية، المفكرين الاقتصاديين، الخبراء وجل دول العالم جاء ليعكس حقيقة مفادها أن هذا الأخير ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة والتفسير.

ويتجسد الاستثمار الأجنبي المباشر في أشكال مختلفة تتخذ إما صورة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي في دولة غير دولته ، وفي صورة الاستثمارات المشتركة التي تعود له فيها حصة من رأس المال، وفي الحقيقة أن هذه الأشكال مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدول المضيفة واستراتيجيات الشركات الأجنبية.

مما يجدر الإشارة إليه أيضاً أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة آثار و انعكاسات سواء بالنسبة للمستثمر الأجنبي أو بالنسبة للدول المضيفة؛ فهناك من يرى أنها تمثل قناة لنقل التكنولوجيا، ووسيلة لزيادة تدفق النقد الأجنبي وواحد من أساليب تحسين وعلاج اختلالات موازين المدفوعات، ومن جهة أخرى يرى فريق أن هذه الاستثمارات يكون الغرض منها فقط خدمة وتحقيق أرباح الشركات المتعددة الجنسيات من خلال استغلال الموارد التي تتوفر عليها البلدان المضيفة، دون نسيان التأثيرات السلبية على البيئة.

والملاحظ أنه بالرغم من وجود آثار سلبية محتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن حجم هذه الاستثمارات في تزايد مستمر إذا ما قورن بسنوات سابقة: وهذا يرجع إلى أهميتها الكبرى بالنسبة لاقتصاديات مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية. غير أن توزيع هذه الاستثمارات يختلف من دولة لأخرى وذلك راجع إلى عوامل ومحددات تختلف حسب كل دولة، هذه العوامل باختلافها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، أو سياسية أو قانونية فإنه باجتماعها تمثل مناخ الاستثمار.

والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى جاهدة إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا يستدعي توفير العوامل والظروف الملائمة والمناسبة لتوجيه حركة رؤوس الأموال نحوها ولذلك سيتم دراسة وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر في الفصل الثالث من هذا البحث.

تمهيد

تبنت الحكومة الجزائرية منذ مطلع التسعينات مجموعة من الإصلاحات في نفس الوقت هيكلية، ومؤسساتية تهدف إلى إعادة وبعث التوازنات الاقتصادية الكلية والتمويلية، كما تهدف إلى التنظيم والتحكم في عملية التحول إلى اقتصاد السوق وليبرالية الاقتصاد الوطني، بدءً برفع الاحتكار عن التجارة الخارجية، وإدخال الإصلاحات على قوانين الاستثمار، وبعث الهياكل، والأجهزة اللازمة لتطوير وتنمية الاستثمار؛ هذه التغيرات الجوهرية أدت إلى ازدياد الدور الذي تلعبه الاستثمارات في النشاط الاقتصادي، هذا الدور الذي لا يتحقق إلا بتوفير مناخ استثماري ملائم والذي يعبر عن مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والقانونية والإدارية المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، ولذلك فإنه قبل تقييم حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة يجب إلقاء نظرة مفصلة عن مناخ الاستثمار في الجزائر، وذلك بدءً بعرض أهم المحطات التي توقف عندها الاقتصاد الجزائري، والإصلاحات التي كان لها أثر مهم على الاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء، ثم عرض الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر، مع تحديد المؤهلات الذاتية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني، بعدها سيتم تقييم حصيلة الاستثمارات الأجنبية والمحلية في الاقتصاد الجزائري، دون نســـيان النواقص والعراقيل التي يواجهها المستثمرون الأجانب في الجزائر، وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى النقاط الأساسية التالية:

- تطور الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات
- تطور قوانين الاستثمار في الجزائر
- تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

III-1- تطور الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات

لقد شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات، وتغيرات أملتها الظروف والتحولات، التي شهدتها كل من الساحتين المحلية والدولية، وفيما يلي سيتم عرض التطورات وكذلك الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الجزائري.

III-1-1- تطور الاقتصاد الجزائري

لقد كانت الجزائر غداة الاستقلال ترزح تحت وطأة وضع اقتصادي صعب من جراء الحرب المدمرة للهياكل الاقتصادية نتيجة سياسة الأرض المحروقة، المنتهجة من قبل المستعمرين، هجرة جماعية وفورية للأجانب، مما ترك فراغاً كبيراً في: الكوادر الإدارية والتجارية والصناعية وغالبية مالكي المزارع الكبرى ومديريها، منها حوالي 50000 إطار من المستوى العالي، 35000 إطار متوسط و 10000 عاملاً **(هني، 1993، ص22)**

ورثت الجزائر اقتصاد يتميز بما يلي:

- **السكان:** تسعة ملايين تقريباً.
- **الاقتصاد:** يعتمد على الموارد الأساسية التالية.

* **الزراعة:** الخمور المحصول الأساسي للتصدير، الحبوب، قلة الزراعات ذات الاستعمال الصناعي.

* **الصناعة:** غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة، حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المستعمرين، حيث قدر عدد المؤسسات الصغيرة عام 1964 بـــ 330 مؤسسة يعمل فيها 3000 عامل.**(بن أشهو، 1982، ص26)**

* **البنية التحتية:** شبكة الطرقات المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10000 كلم، 4300 كلم من السكك الحديدية، 20 مطاراً، 600 كلم من الخطوط الكهربائية، وإضافة إلى منشآت أخرى كميناء الجزائر، شبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية، فكل هذه الهياكل القاعدية معدة لخدمة حاجات الاحتلال ولتسهيل استغلال الموارد الوطنية لصالح الدولة المحتلة سابقاً ولصالح رعاياها.**(HENNI, 1991, p26)**

* **المحروقات:** يمثل هذا القطاع دخلاً سنوياً، يعادل 50 مليون دولار، إلا أن أغلبها كانت مستغلة من قبل شركات أجنبية، مما جعل مساهمتها في الاقتصاد الوطني الجزائري تقتصر على الحصة الضئيلة، التي كانت تنال الجزائر منها على هيئة عائدات وضرائب.

ونتيجة لهذا الوضع الصعب، جاءت سياسة الحكومة آنذاك منصبة على ما يلي:

– المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر حيث استعادت الدولة 56% من أسهم الشركة البترولية **(Raffinerie)** و **(S.N. Repal)** بالجزائر العاصمة و 20% من حصص شركة الغاز **(CAMEL)** و 40% في رونو و 30% في ساباب **(S.A.B.A.B)** و 25% في الاتحاد الصناعي الإفريقي، والسباكة **(La Fonderie)** الأكثر أهمية في الجزائر والتي أقيمت في عنابة.**(مفتاح،د ت، ص2)**

– إنشاء دواوين وطنية مثل الديوان الوطني للحبوب، الديوان الوطني للتجارة، والديوان الوطني للإصلاح الزراعي **ONRA** الذي يضمن تموين كل الأملاك المسيرة ذاتياً بمدخلات الإنتاج وتسويق منتجاتها، الديوان الوطني للتوزيع **ONACO** الذي يمثل احتكار الدولة لعملية الاستيراد لقائمة واسعة من المنتجات واحتكار التصدير لبعض المنتجات الأساسية (**Liassine, 2001, p24).**

– إنشاء شركات وطنية، سواء على أساس هياكل موجودة سابقاً مثل شركة الكهرباء والغاز والشركة الوطنية المكلفة بالنقل وبيع المحروقات **(Sonatrach)** في سنة 1963، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في 1964، شركة **(SNs)** في 1964 المتخصصة في قطاع صناعة الحديد وشركة سوميا **(SOMEA)** في الصناعة الميكانيكية والطائرات.

– وضع هياكل مالية تتلاءم و ظروف تلك الفترة مع إنشاء البنك المركزي في 1962/12/12، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 آب 1964، وتأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر وذلك خلال 1966، وإنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو البنك الوطني في الجزائر **(BNA)** في 13 آب 1966.**(بلوناس، 2005، ص20)**

وكان الهدف الاستراتيجي من هذه السياسة التنموية حسب (الميثاق الوطني 1976) استكمال الاستقلال الوطني وبناء مجتمع متحرر من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان والاهتمام بترقية الفرد وتفتحه بحرية وكانت الاستثمارات في الفترة (1962 – 1967) ضعيفة.

وبعد ذلك جاءت مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط؛ والتخطيط قرار سياسي اقتصادي واجتماعي، ويعني من جهة سيطرة الدولة على قوى التنمية، ومن جهة أخرى إحداث تغيرات في أسلوب الإنتاج الوطني.

إذن فانتهاج الجزائر للخطط التنموية ضرورة حتمية للنهوض بالاقتصاد لاسيما بعد نجاح هذا النظام في كثير من الدول، ولقد عرفت الجزائر مجموعة من الخطط، أولها الخطة الثلاثية التي تعتبر بمثابة الخطة التجريبية لتتبعها بعد ذلك مجموعة أخرى من الخطط.

وفيما يلي جدول يوضح أهمية كل قطاع في الاقتصاد خلال فترة الاقتصاد المخطط.

الجدول رقم (3-1): أهمية كل قطاع في الاقتصاد خلال فترة الاقتصاد المخطط (1967 – 1987)

الوحدة مليار دينار

البيان	الخطة الثلاثية الأولى (69-67)	الخطة الرباعية الأولى (73 – 70)	الخطة الرباعية الثانية (77 – 74)	الفترة الوسيطة (79 – 78)	الخطة الخماسية الأولى (84 – 80)	الخطة الخماسية الثانية (89 – 85)	المجموع
المبلغ الإجمالي مليار (د.ج)	11	27.7	140	161.3	400.6	550	1160.6
الصناعة ويشمل المحروقات	%53.5	%57.3	%60.7	%62.2	%32.8	%31.6	
االفلاحية ويشمل الري	%20.5	%11.9	%7.3	%7.2	%9.9	%14.4	
القطاعات الأخرى	%26	%30.8	%32	%30.6	%57.3	%54	

المصدر: صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص03.

كان الهدف من الخطة الثلاثية الأولى (1967 – 1969)، إنشاء قاعدة اقتصادية واجتماعية وثقافية مهمة لتلبية حاجيات المواطنين، وكانت هذه الخطة تعطى الأولوية في الاستثمارات لقطاع الصناعة والمحروقات تليها الزراعة والشؤون الاجتماعية والخدمات **(بلوناس، 2005، ص215).**

وخلال الفترة (1970 – 1973) تم تطبيق خطة ثانية وهي الخطة الرباعية الأولى حيث وضعت من أجل إقامة قاعدة صناعية حقيقية وتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

وخلال الفترة (1974 – 1977) تم تطبيق الخطة الرباعية الثانية، حيث كانت مكملاً لأهداف الخطة الرباعية الأولى، إذا كانت تهدف الحكومة من خلالها إلى زيادة الاهتمام بالصناعات الثقيلة إلى جانب إقامة عدد من الصناعات المتوسطة والصغيرة والتي ترمي إلى تغطية متطلبات السوق الداخلية من السلع الاستهلاكية والتوسع في بناء القرى الاشتراكية والمرافق العمومية كالمدارس والمستشفيات والأسواق، وقد تميزت هذه الخطة بمبلغ استثمارات كبير بسبب ارتفاع أسعار النفط، فقد توسع إنتاج النفط بشكل كبير وانتقل إنتاج

النفط الخام من 22.8 مليون طن سنة 1963 إلى 63 مليون طن في سنة 1979، كما انتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300000 طن إلى 30 مليون طن في نفس الفترة.

بالرغم من أن الخطط السابقة حققت بعض النتائج الإيجابية، إلا أنه كانت هناك مجموعة من السلبيات والمتمثلة في التدهور المستمر للقطاع الزراعي وضعف فعالية الجهاز الاقتصادي والاجتماعي والإداري، وعدم الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وارتفاع الديون الخارجية، لذلك دخلت الجزائر في مرحلة جديدة اقتصادياً واجتماعياً بانتهاج إستراتيجية تنموية وذلك خلال الفترة (1980 – 1984)؛ هذه الإستراتيجية تتمثل في الخطة الخماسية الأولى التي تهدف إلى التحكم في التوازن، والإقلال من حجم الديون، واستيعاب التأخر في بعض القطاعات وإدخال اللامركزية في اتخاذ القرار، ومنح الأولوية للقطاعات التي تخدم قطاعات الفلاحة والري من أجل تلبية الحاجيات الوطنية، ومساهمة الجماعات المحلية في عملية التصنيع، وكذلك إدماج القطاع الخاص في عملية تطوير الصناعة **(بابا، 2004، ص219)**.

ثم تم تطبيق الخطة الخماسية الثانية خلال الفترة الممتدة بين (1985 – 1989)، والتي شكلت مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ولقد كانت هذه الخطة تهدف إلى تطوير الصناعة الصغيرة والمتوسطة مع تنظيم مشاركة فعالة للقطاع الخاص في تنميتها، دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان والتحكم في التوازنات الخارجية.

إن انهيار أسعار النفط في سنة 1986، أدى إلى حدوث الصدمة الاقتصادية بالنسبة للجزائر، فاتضحت جلياً الاختلالات الهيكلية التي تميز الاقتصاد الوطني، والتي كانت متسترة طيلة حقبتين من الزمن وراء الصادرات البترولية، وبالتالي تمثل هذه الفترة أصعب مرحلة مرت بها التنمية في الجزائر، حيث وصل العجز في الميزانية إلى 13% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1988 ولعدم وجود سوق مالية لجأت الحكومة إلى الإصدار النقدي لتغطية العجز أو إلى التمويل بالقروض الخارجية، والتي بدأت تتراكم حيث ارتفعت خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي من 30% في عام 1985 إلى 41% في عام 1988 بينما ارتفعت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من 35% إلى 78% في الفترة نفسها بسبب تقصير أجل الاستحقاق **(النشاشبي وآخرون، 1998، ص12)**.

وقد شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بدعم من صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1989 – 1991) وانطوى البرنامج على تنفيذ سياسة صارمة لإدارة الطلب وإجراء خفض كبير في قيمة سعر الصرف، وبهذا أدى ضبط الإنفاق الحكومي وارتفاع إيرادات صادرات المحروقات إلى ظهور فوائض مالية وذلك بفضل تحسن أسعار النفط وانخفاض سعر الصرف.

وابتداء من عام 1992، عرفت الجزائر عدم الاستقرار السياسي والصراع المدني مع تضاؤل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي وتباطؤ خطى الإصلاحات الهيكلية واتساع نطاق اختلالات الاقتصاد الكلي، إلا أن ظهور تدهور آخر في أسعار النفط وتزايد الصراع المدني عام 1994، إلى جانب ظهور أزمة في ميزان المدفوعات وهذا ما دفع بالسلطات إلى قبول برنامج التصحيح الهيكلي بمساندة صندوق النقد الدولي في أيار 1994 – البداية الفعلية للإصلاحات الهيكلية.**(كامل، 1997، ص15)**، وذلك من خلال عقد اتفاقين أولهما اتفاق الاستعداد **(Stand-by)** مدته سنة يسري من نيسان 1994 إلى آذار 1995 وثانيهما اتفاق التمويل الموسع في أيار 1995 مدته ثلاث سنوات يسري من أيار 1995 إلى أيار 1998.

تتدرج أهداف برنامج الاستقرار الاقتصاد في إطار مخطط متوسط الأجل يهدف إلى **:(FMI,1994,p8)**

- رفع معدل النمو الاقتصادي بنية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض معدل البطالة بشكل تدريجي.
- يتوقع البرنامج العودة إلى النمو والاستقرار المالي عن طريق خفض معدل التضخم ومقاربته لمعدل التضخم العالمي.
- استعادة التوازن في ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات الصرف الأجنبي.

وفي 22 تموز 1995 تمت المصادقة على قانون الخصخصة للمؤسسات العمومية من طرف المجلس الانتقالي، وصدر القانون 95 – 22 المؤرخ في 26 آب 1995 لتحديد إطار الخصخصة.

وعلى الرغم من تجاوز كلفة تطهير المؤسسات [*] من 1994 إلى 1999 إلى أكثر من 13 مليار دولار، إلا أن نتائج عملية الخصخصة التي تلازمت مع اتفاقات "ستاندباي"، والتمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي لم تعط نتائج مرضية بل بقيت العروض المقدمة للمؤسسات (89) المعروضة للبيع تحت المستوى المطلوب. فيما تأجلت عملية خصخصة المؤسسات الكبرى التي برمجت في الفترة 1999/1998 وعددها 250 مؤسسة، بالرغم من خلق ثلاث هيئات مكلفة بعملية الخصخصة وهي: الشركات القابضة **(Holding)** ومجلس الخصخصة، ومجلس مساهمة الدولة، ومن نتائج الخصخصة في الجزائر، تمثلت في تقليص عدد العمال في

[*] التطهير المالي؛ عملية القضاء على العجز المالي و على مديونية المؤسسة العمومية تجاه البنوك التجارية والخزينة العمومية ليصبح لها هيكل مالي متوازن.

المؤسسات العمومية الاقتصادية بنسبة 60% من المجموع، وتأتي بعدها المؤسسات العمومية المحلية بنسبة 39%، ثم المؤسسات العمومية الاقتصادية بنسبة 60% من المجموع وتأتي بعدها المؤسسات العمومية المحلية بنسبة 39%، ثم المؤسسات الخاصة بنسبة ضئيلة 1% وذلك في الفترة بين 1994 – 1998، وفي الوقت نفسه تم حل 815 مؤسسة، وبصورة أساسية المؤسسات العمومية المحلية بـــ 38%، وكذلك نسبة لا يستهان بها من المؤسسات العمومية الاقتصادية بـــ 16%**(بابا، 2004، ص227)**.

بالرغم من أن دخول الجزائر متأخرة في عملية الإصلاح مقارنة بالبلدان الأخرى غير أنها استطاعت أن تحقق ما يأتي:

1- انخفض معدل التضخم بـــ 66%، وبعد عشر سنوات من انخفاض دخل الفرد تلاها سنوات ثلاث متتالية من النمو الإيجابي في 1995 – 1996 – 1997.

2- أنشأ نظام للأسعار يقوم على أساس آليات السوق مع إزالة القيود على الأسعار وإلغاء الدعم.

3- تمت إصلاحات هيكلية بالتنسيق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث ركز صندوق النقد الدولي مساعدته في مجال استقرار الاقتصاد الكلي وتحرير الأسعار والتجارة، أما البنك الدولي فكانت مساعدته في إعادة هيكلة المؤسسات العامة ومراجعة لحسابات وإعادة الهيكلة المالية للبنوك والإسكان والخصخصة، فدون إصلاح المؤسسات العامة والجهاز المصرفي لا يمكن الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي أو تحرير التجارة.

III-1-2- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

لقد انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/09/26 بحصة تقدر بـــ 623.1 مليون وحدة سحب خاصة (DTS)، **(خالدي، 1996، ص193)**، وهي عضو في مجلس المحافظين وبلجنة الأربعة والعشرين التي تعد بمثابة نقابة داخل الصندوق. وقد استخدمت الجزائر القسط الاحتياطي بالصندوق في سنة 1988 نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها، وعليه كانت هناك عدة اتفاقيات بين الحكومة الجزائرية وهيئة صندوق النقد الدولي سواء في إطار سياسات التثبيت الاقتصادي وفي إطار سياسات التعديل الهيكلي*. إن لجوء الجزائر إلى هيئة صندوق النقد الدولي والرضوخ لشروطه جاء نتيجة تفاقم أزمة

* سياسات التثبيت؛وينصح بها صندوق النقد الدولي و ترتكز على إدارة جانب الطلب من خلال إتباع سياسة مالية و نقدية تهدف إلى معالجة العجز في الميزانية العامة و ميزان مدفوعات الدولة، أما سياسات التصحيح الهيكلي يختص بها البنك الدولي و ترتكز على تصحيح هيكل الإنتاج و ترتكز على جانب العرض و إصلاح السياسة السعرية، و تحرير الاستثمار فضلاً عن إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام و القطاع الخاص من خلال ما يسمى بسياسة الخصخصة.

المديونية الخارجية، وما ترتب عنها من آثار على السياسة العامة للتنمية الاقتصادية (انخفاض النمو، تعطيل الإنتاج، زيادة البطالة، زيادة الديون الداخلية للمؤسسات العمومية...) غير أن مدة مختلف الاتفاقيات قصيرة المدى – غالباً سنة – لم تأتِ بثمارها المرجوة خاصة من أجل الاستقرار الاقتصادي بالرغم من تحقيق بعض الإنجازات.

إلا أنه ابتداء من سنة 1992 بدأت تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بـــ 2% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1992 – 1993، مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة ومنها تغيير مقدار التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21.2%، كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23.2%، **(بن شهرة، 2005، ص5)**، وقد ساهم الانخفاض الحاد لأسعار النفط في إحداث آثار على ميزان المدفوعات، لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات من النفط مما زاد أعباء الديون الخارجية، وخدمة الدين الذي بلغ 86% سنة 1993 بعدما كان 76% في سنة 1992 كل هذه المشاكل أدت بالجزائر إلى الاستنجاد بصندوق النقد الدولي والرضوخ مرة أخرى لشرطه على أن تكون الاتفاقية بشطرين؛ الأول ومدته الزمنية سنة وهي تدخل في إطار اتفاق الاستقرار الاقتصادي أو ما يسمى بالتثبيت الاقتصادي، أما الاتفاق الثاني فتكون مدته في إطار سياسة التعديل الهيكلي حيث وضعت الجزائر في إطار التثبيت الاقتصادي إستراتيجية تمثلت في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية برفع معدل النمو للناتج الداخلي الخام بين 3% و 6% خلال سنة 1994 – 1995 ومنه تخفيض معدل التضخم وذلك باستخدام إعادة توازن الأسعار ومراجعتها ورفع الدعم عنها، وترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي مع تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني ومنها إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وإعادة تجديد دور الدولة وإعطاء الأولوية لبعض القطاعات والإسراع في الإصلاحات مع تحرير التجارة الخارجية وتنوع الصادرات خارج مجال قطاع النفط، وعليه وافق صندوق النقد الدولي على هذه الإستراتيجية بمنحه مساعدة مالية مُقدرة بـــ 731.5 مليون حقوق سحب خاصة **(DTs)**، وتخصيص أكثر من مليار لدعم برنامج التعديل الهيكلي، مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية، وتم إبرام عدة اتفاقيات من أجل إعادة جدولة ديونها حسب الجدول الزمني يبدأ في أيلول 1994 وينتهي في آذار 1995.

أما الوصفة التي قدمت للجزائر التي تندرج ضمن الاتفاقية التي أبرمت بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي وذلك في أيار 1995، كما استفادت الجزائر من قرض قدر بـــ 1.7 مليار دولار من أجل دعم الإصلاحات الهيكلية المبرمجة على المدى المتوسط حيث

يتم التسديد على عشر سنوات مع الإعفاء لمدة خمس سنوات من الفائدة **(بن شهرة، 2005، ص5)**.

III-1-2-1- مراحل الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

يقصد بالإصلاحات الهيكلية أو التعديل الهيكلي **(شنيني، 2006، ص36)**؛ الحزمة من القواعد والأدوات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد ضمن البرنامج المسطر من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتساهم سياسات الإصلاح الهيكلي في زيادة مرونة الاقتصاد، وفي مقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية وتقلل بالتالي من أثرها على التضخم واختلال ميزان المدفوعات فعدم المرونة على المستوى الجزئي يحد من أداء الاقتصاد الكلي، ومن هنا تأتي أهمية سياسات الإصلاح الهيكلي في دعم قدرة الاقتصاد على النمو المتوازن **(الغزالي، 2004، ص3)** وحسب السياق التاريخي لعملية الإصلاح في الجزائر تبين أنه مر بثلاث مراحل أساسية:

1- مرحلة الإصلاحات المحتشمة

حيث حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989 – 1991 تعتمد الجزائر من خلالها على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، إضافة إلى امتصاص السيولة الزائدة، وبفضل مزيج سياسات تحويل الإنفاق وخفضه مع تحسن أسعار البترول أدى إلى تحسين ميزان الحساب الجاري حيث، تحول من عجز نسبته 3% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988 إلى فائض 6% سنة 1991، ومن جهة أخرى فإن تطورات الحساب الرأسمالي كانت عكس ذلك، حيث زادت قدرة الجزائر على التعاقد على قروض خارجية جديدة، ومن ثم ارتفعت مدفوعات استهلاك الدين ارتفاعاً كبيراً.

خلال هذه الفترة لم تتمكن الجزائر من تنفيذ برنامج الإصلاح بمساعدة صندوق النقد الدولي خلال عام 1991 وذلك للأسباب التالية: **(بوحفص، 2007، ص7)**.

- قررت الجزائر رفض إعادة الجدولة مما حدّ من حجم التمويل الاستثنائي المتاح للبرنامج وكان هذا الرفض يستند إلى عدم الاعتراف بفشل السياسات الاقتصادية السابقة.
- الاعتماد على مقولة أن الجزائر بلد غير مثقل بالدين فهي تعاني من مجرد نقص في السيولة النقدية، ومن ثم فإن أزمة المديونية أزمة ظرفية وليست هيكلية.

– الاعتماد على قانون استغلال المحروقات الذي يسمح للأجانب باقتناء مصالح في الجزائر وهو ما يسمح للجزائر بالحصول على موارد إضافية.

– تفادي تعرض الاقتصاد الوطني للاختلالات من خلال الصدمات، حيث رفضت الجزائر مقولة صندوق النقد الدولي بخصوص تخفيض قيمة العملة.

لم يتحقق جزء من التمويل الخارجي المخطط لعام 1991 الأمر الذي أدى إلى انكماش الواردات بنسبة تزيد عن 20% من حيث قيمتها بالدولار، مما أدى إلى هبوط الإنتاج خاصة في قطاع الصناعات التحويلية والبناء.

لعل أهم الإجراءات المتخذة خلال هذه الفترة:

1– تقسيم المزارع الحكومية الكبيرة إلى تعاونيات 3500 مزرعة سنة 1987.

2– استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988.

3– قانون المنافسة والأسعار سنة 1989.

4– شطب كمية كبيرة من الديون الأجنبية والمحلية على المؤسسات سنة 1990.

5– إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990.

6– إدخال المرونة في سوق العمل في تحديد الأجور وفي علاقات العمل والترخيص بتسريح العمال لأسباب اقتصادية.

ما يمكن قوله خلال هذه الفترة بأن المنافع المتوقعة لعملية التحرير والإصلاح لم تتحقق لأسباب كثيرة، أهمها أن الإجراءات المتخذة لم تكن شاملة، لذلك فشلت في إدخال تحسن في عملية تخصيص الموارد ومن ثم وضع الاقتصاد الوطني على مسار النمو الاقتصادي الدائم، حيث أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات انخفض بنسبة 1.5% في المتوسط خلال الفترة 1986 – 1991.

2– مرحلة التردد والتراجع في الإصلاح

خلال الفترة 1992 – 1993 حلت فترة أخرى في مسار الإصلاح يمكن تسميتها بفترة التردد والتراجع حيث طبع مسار الإصلاح بطابع التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية، في الوقت الذي عادت الاختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد، ولذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات رغم أن إستراتيجية البلاد كانت تهدف إلى الوفاء تماماً بخدمة الدين الخارجي الذي وصل إلى 30% من حصيلة الصادرات، زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي، كما أن الاستثمار الحكومي ارتفع إلى 6% سنة 1994 ونتيجة لذلك هبطت

نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10% سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف، وكذلك انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5% من الناتج خلال 1992 – 1993، زيادة على تراجع السلطات قليلاً عن سياسة التشدد المالي مما أثر على التطورات النقدية.

إنّ التناقض بين سياسات إدارة الطلب التوسعية والتردد في تعديل سعر الصرف إضافة إلى إستراتيجية الدين الخارجي كلها عوامل تؤدي إلى تجنب عملية إعادة الجدولة.

3- الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994 – 1998

خلال هذه الفترة حدث تدهور جديد في الاختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات أدت بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي من خلال إبرام اتفاقيتي أيار 1994 وأيار 1995، وخلال هذه الفترة تم ضخ بعض القروض من خلال إعادة جدولة الديون، وكان الهدف تخفيض قيمة الدينار استجابة لإشارة التحول إلى اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد.

أ- برنامج الاستقرار الاقتصادي

وهو عبارة عن اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف: **(بلوناس، 2005، ص181)**

- رفع معدل النمو الاقتصادي حتى يتم استيعاب الزيادة في قوة العمل وخفض معدل البطالة تدريجياً وتحرير التجارة الخارجية والتسيير الجيد للطلب المحلي عن طريق سياسة نقدية صارمة.
- إعادة توازن ميزان المدفوعات.
- تحسين فعالية الشبكة الاجتماعية لحماية الطبقة الأكثر تضرراً في المجتمع بسبب تكاليف مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

يتوقع البرنامج العودة إلى النمو والاستقرار المالي عن طريق خفض معدل التضخم ومقاربته لمعدل التضخم العالمي.

لتحقيق هذه الأهداف وبهدف إيجاد وقت ملائم لتنفيذ إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الهيكلي، اتخذت عدة إجراءات:

- ضبط الإنفاق.
- تعديل الأسعار.
- إنشاء آليات انتقال اقتصاد السوق.

- تثبيت كتلة الوظيف العمومي(موظفي القطاع العام).
- اللجوء إلى التمويل الثنائي ومتعدد الأطراف.
- جدولة مستحقات الديون الخارجية.

ولقد كان من نتائج هذا البرنامج، تراجع التضخم إلى 29% بدلاً من 40% المتوقعة، إضافة إلى تحسن احتياطات الصرف.

رغم هذه النتائج إلا أن هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها لسببين؛ أولاً لم تستطع السلطات منع تراكم خسائر المؤسسات العامة، وثانياً أن الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات لم تكن ذات فعالية.

ب- برنامج التعديل الهيكلي 1995 – 1998 (الإنفاق الموسع)

كان التصحيح خلال هذه الفترة ضرورة حتمية لا مفر منها؛ على اعتبار أنه تجسيد لإجراءات تحقيق الإنعاش، حيث تحصلت الجزائر خلال هذه الفترة على قرض موسع يمتد من 1 نيسان 1995 إلى آذار 1998 بمبلغ 116928 DTs وحدة سحب خاصة، وهذا ما يعادل 127.8% **(مخلوفي،د ت، ص10)** من حصة الجزائر، وقد وافق صندوق النقد الدولي على تقديم هذا القرض بعد خطاب النوايا التي يتضمن برنامج التصحيح الهيكلي، حيث كان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي تتمثل في **(بوحفص، 2007، ص9)**:

- تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج المحروقات.
- تخفيض التضخم إلى 10.3%
- تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8% خلال 1994 – 1995.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية
- تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات.
- وضع إطار تشريعي للخصخصة.

III-1-2-2- إجراءات التعديل الهيكلي في الجزائر

أخذت الجزائر على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي نذكر منها:

* **إصلاح المنظومة المالية:** إن الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق جعل الجزائر تقرر إدخال تغييرات جذرية على المنظومة المالية وقد اتخذت الإجراءات التالية: **(بن شهرة، 2005، ص6)**.

- إعادة التوازن النسبي للأسعار من خلال تخفيض قيمة الدينار.

– فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك الدولي بداية من سنة 1966 وإن تقليص النفقات جعل العجز الكلي للخزينة ينتقل من 7.8% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1993 إلى 3.4% لسنة 1997.

– إلغاء إعانات الاستهلاك وإتباع سياسة نقدية محكمة.

– إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وإلغاء تعويضات التسريح.

– توسيع وعاء الرسوم على القيمة المضافة وخاصة على المنتوجات البترولية سنة 1997، مع رفع الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%، بالنظر إلى توحيد وازدواجية ضريبة الشركات، إلغاء كل الإعفاءات على الضريبة على الفوائد المحصل عليها من سندات الخزينة.

* **الإصلاح النقدي والمالي:** ارتكز برنامج التعديل في هذا الجانب على الإجراءات المتعلقة بأسعار الفائدة، إضافة إلى تنظيم القطاع المالي، حيث تم تحديد الأهداف التالية: **(عايشي، زيتوني، 2005، ص5).**

– تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد الضرورية للتنمية الاقتصادية.

– إنشاء سقف معدل المديونية البنكي، ووضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5% مع إنشاء معامل احتياطي إجباري بـــ 3% على الودائع البنكية واحتياطات تعويضية حتى 11% سنوياً مع مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك الدولي.

– تنمية السوق النقدية، وذلك بوضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي وسندات الخزينة، ونظام عمليات السوق المفتوحة، وإعادة رسملة البنوك التجارية، وذلك من خلال السماح للشركات بالمساهمة وقد تم إنشاء عدة بنوك خاصة منها: **union bank, citi bank** ... الخ.

*** تحرير الأسعار**

في نطاق سياسة التحرير المتبعة من طرف الدولة الجزائرية تم تحرير معظم الأسعار ومنها الأسعار الفلاحية الوسيطية ومواد البناء، كما ألغيت هوامش الربح المؤقتة لجميع الأسعار ما عدا خمس مواد (السكر، الحبوب، الزيت، اللوازم المدرسية والأدوية) في سنة 1994. أما في سنة 1995 تم إلغاء مراقبة هوامش الربح وإلغاء تقنين أسعار السكر والحبوب عدا القمح، الزيت والأدوات المدرسية. وعلى هذا الأساس نجد أنه خلال الفترة 1994 – 1996 ارتفعت أسعار المنتوجات الغذائية البترولية إلى ما يقارب 200%، تماشياً مع الأسعار العالمية، بعدما كانت هذه المنتوجات قبل سنة 1994 يسودها نظام الأسعار المدعمة **(بطاهر، 2004، ص198).**

*** التجارة الخارجية**

إن تسوية سعر الصرف من أهم المعايير الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي حيث ركزت الجزائر اهتمامها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية وإلغاء احتكار الدولة لعملية استيراد المواد الإستراتيجية، ومن أهم الإجراءات المتخذة في سبيل تطوير التجارة الخارجية ما يلي:

– الإجراءات الخاصة بنظام الصرف وذلك بتخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين نيسان وأيلول 1994 بنسبة 50%، وإنشاء نظام جديد للحصص بين بنك الجزائر والبنوك التجارية.

– الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة والمدفوعات الخارجية ومنها إلغاء كل أشكال منع التصدير للمواد باستثناء تلك التي لها قيمة تاريخية وأثرية.

*** تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية:** وذلك من خلال تشجيع الاستثمار الخاص وذلك بالسماح بالمشاركة الأجنبية في البنوك التجارية، مع الترخيص ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص، ومساهمة الخواص في رأس مال المؤسسة العمومية وهذا في حدود 49%، ثم وسعت هذه المساهمة وأصبحت غير محدودة من خلال قانون الخصخصة، بينما أول برنامج لعملية الخصخصة كان في نيسان 1996 مدعماً من طرف البنك الدولي – ولقد لعب إصلاح المؤسسات العمومية دوراً هاماً حيث انتقلت من نظام صناديق المساهمة إلى نظام آخر، شركات قابضة عمومية **(بن شهرة، 2005، ص8).**

III–1–3 تقييم أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2000 – 2008

لقد تمكنت الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية من تحقيق نتائج إيجابية، على مستوى التوازنات المالية والنقدية الكلية بهدف إدراج الجزائر في إطار اقتصاد السوق، وتمكنت من العودة إلى النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية حيث سجلت سنة 1998 معدل نمو 3.8%، وتحقيق فائض في الميزان التجاري، أين استطاعت الصادرات من تغطية الواردات، أما بالنسبة للسياسة النقدية فلقد تمكنت من التحكم في معدلات التضخم الذي صار في حدود 5%، إضافة إلى زيادة احتياطات الصرف **(بودرامة، 2009، ص304).**

وتجدر الإشارة إلى أن استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية ليس فقط نتيجة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي وإنما يرجع أيضاً إلى تحسن أسعار البترول وتحسن قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للعملات الأخرى.

تشير أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2000 – 2008 إلى تحسن ملحوظ، حيث ارتفاع النمو في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، إضافة إلى أن المبادلات الخارجية تتحسن بشكل مشجع، كما سجل رصيد الحساب الجاري رقماً قياسياً، واستمرت البطالة في التراجع والتضخم في الانخفاض، والجدول(**3-2**) يوضح حجم الناتج الداخلي الخام ومعدلات النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة.

الجدول رقم (3-2): حجم الناتج الداخلي الإجمالي الخام ومعدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 – 2008

الوحدة مليار دينار

االبيان/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج الداخلي الخام PIB	4123.5	4227.0	4521.8	5247.5	6135.9	7544.0	8460.5	9306.2	10993.8
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	2507.2	2783.1	3044.7	3378.6	3816.1	4191.1	4578.3	5232.1	5397.2
النمو في الناتج الداخلي الخام %	2.2	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4
النمو في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	1.2	5.4	5.3	6.0	6.2	4.7	5.6	6.4	6.1

Source: rapport annuel de la Banque d'Algérie,2008,p190

تقارير وزارة المالية من خلال الموقع http://www.mf.gov.dz

يشير الجدول أعلاه إلى أن الناتج الداخلي الخام **PIB** في نمو مستمر، حيث وصل في سنة 2008 إلى أقصى قيمة قدرت بـــ 10993.8 مليار دينار، وبلغ حجم الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات 5397.2 مليار دينار(بمعدل نمو 6.1%).

أما بالنسبة لمؤشر المديونية الخارجية، فنلاحظ أن هذه الأخيرة سجلت انخفاضاً واضحاً من سنة إلى أخرى، حيث أنه منذ سنة 2004 انتهجت الجزائر سياسة التسديد المسبق لديونها الخارجية بمبلغ يفوق 11 مليار دولار، مما أدى إلى انخفاض مبلغ المديونية من 17192 مليون دج في سنة 2006 إلى 5586 مليار دج عام 2008 والجدول (**3-3**) يوضح تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2000 – 2008.

الجدول رقم (3-3): تطور خدمة الدين الخارجي للجزائر

خلال الفترة 2000 – 2008

الوحدة: مليون دولار

البيان/ السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ديون متوسطة وطويلة الأجل	25088	22311	22540	23203	21411	16485	5062	4889	4282
الديون قصيرة الأجل	173	260	102	150	410	707	550	717	1304
المجموع	25261	22571	22642	23353	21821	17192	5612	5606	5586

Source: office national des statistiques. Disponible sur le site: http://www.ons.dz

- Rapport annuel de la banque d'Algérie, 2008, p72

يلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

تراجع مستمر في الديون المتوسطة والطويلة الأجل منذ سنة 2004، نتيجة تطبيق الحكومة الجزائرية لسياسة اللامديونية الخارجية، وكذلك نتيجة الدفع المسبق لخدمات الديون.

أما بالنسبة للديون الخارجية قصيرة الأجل فإنها استقرت في 1304 مليون دولار نهاية سنة 2008 ، وقد انخفض هذا الصنف من المديونية مقارنة بحجم الواردات وذلك خلال سنة 2006.

أما بالنسبة لمؤشرات المديونية، فلقد بلغت 7.1% من إجمالي الصادرات سنة 2008 بعد أن كانت 36.6% سنة 2005، و 113.2% في سنة 2002 و 112% سنة 2000، كما يلاحظ أن معدل الديون بالنسبة للناتج الداخلي الخام قد انتقل من 23.1% سنة 2000 إلى 8.7% سنة 2005، و سجلت 1.8% سنة 2008.

الجدول رقم (3-4): مؤشرات المديونية خلال الفترة 2000 – 2008

البيان/ السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المديونية الخارجية كنسبة من الصادرات%	112	112.9	113.2	89.7	64.2	36.6	10.5	9.2	7.1
نسبة الدين الخارجي من PIB%	23.1	20.6	20	17.2	12.8	8.7	2.6	4.1	1.8
نسبة خدمات الدين الخارجي	21.2	22.8	20.74	16.74	16.61	11.97	23.23	2.25	1.7

المصدر: تقارير وزارة المالية: متاحة من خلال الموقع:http://www.mf.gov.dz

أما عن مؤشر الكتلة النقدية فيلاحظ أنه في زيادة مستمرة منذ سنة 2000 حتى سنة 2004. و قد سجلت سنة 2007 زيادة تقدر بـــ 21.5%، هذا بعد أن كان معدل الزيادة في الكتلة النقدية متناقص طوال السنوات الخمسة السابقة، ويرجع سبب الزيادة المسجلة في سنة 2006 إلى قيام الخزينة بادخار جزء معتبر من إيرادات الجباية البترولية التي ساهمت بشكل كبير في توسع حجم الكتلة النقدية.

الجدول رقم (3-5): تطور الكتلة النقدية ومعدل الزيادة السنوية خلال الفترة 2000 – 2008

الوحدة مليار دينار

البيان/ السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم الكتلة النقدية	2022.5	2473.5	2901.5	3354.4	3738.0	4157.6	4933.7	5994.6	6955.9
نمو الكتلة النقدية%	13.0	22.3	17.3	15.6	11.4	11.2	18.7	21.5	16

Source: rapport annuel de la Banque d'Algérie,2008,p147
office national des statistiques, p 131

أما بالنسبة لمؤشر التضخم نجد أن معدلات التضخم هي الأخرى عرفت تذبذباً خلال الفترة 2000 – 2008

الجدول رقم (3-6): تطور معدلات التضخم بالجزائر خلال الفترة 2000 – 2008

البيان/ السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدلات التضخم%	0.34	4.23	1.42	2.59	3.56	1.64	2.53	3.51	4.4

المصدر: تقارير وزارة المالية.

يلاحظ من خلال الجدول **(3-6)** أن معدلات التضخم متذبذبة خلال الفترة 2000 – 2008، فلقد واجهته السلطات الجزائرية بعدة وسائل مالية ونقدية وإجراءات مباشرة للحد منه، ولقد استطاعت أن تقلل من معدلاته والتي بلغت 0.34% سنة 2000 واستمر في الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى ليصل سنة 2008 إلى 4.4%، لكن بالرغم من ذلك تعتبر هذه المعدلات أحسن بكثير من المعدلات التي سجلت في فترة التسعينات فمثلاً في سنة 1995 كان معدل التضخم في حدود 30%، أما بالنسبة لمعدلات البطالة فبعد أن ارتفعت معدلاتها بشكل كبير خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية نتيجة تسريح العمال من المؤسسات التي مستها إعادة

الهيكلة للقطاعات الصناعية والخدمية، إلا أنه يلاحظ تراجع لمعدلات البطالة خلال الفترة 2000 – 2008، والجدول (**3–7**) يوضح ذلك.

الجدول رقم (3–7): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2008

البيان/ السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة%	28.89	27.3	26.6	23.7	17.65	15.26	12.3	11.8	9.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

من خلال المؤشرات السابقة يلاحظ أن الجزائر تعرف تحسناً كبيراً في مؤشراتها الاقتصادية، وهذا دليل على استقرار الاقتصاد الكلي، وذلك راجع إلى الإمكانيات الاقتصادية والمالية المتحققة خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى زيادة معدلات النمو خارج المحروقات، والتحكم في معدلات التضخم والمساهمة الفعالة للوضعية المالية الخارجية، كل هذا دليل على مدى تحسن الاقتصاد الوطني، هذا من شأنه أن يدعم ظروف البيئة الخارجية المشجعة التي تتمثل أساساً في أسعار المحروقات المرتفعة والإدارة الحذرة لموارد المحروقات، الأمر الذي جعل الجزائر تتمتع بوضعية مالية صلبة من الممكن أن تبعث الارتياح لدى المستثمرين الأجانب ومن ثم تشجيعهم على اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر.

III–1–4– مؤهلات الاقتصاد الجزائري في مجال الاستثمار

تملك الجزائر العديد من المميزات التي تؤهلها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي بلد يتمتع بموقع جغرافي مميز؛حيث تتوسط بلدان المغرب العربي، وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية، وتمثل مدخلاً لقارة إفريقيا، هذا فضلاً على امتلاكها لثروة طاقوية، وبنية تحتية وموارد بشرية.فيما يلي سيتم عرض أهم مؤهلات الاقتصاد الجزائري.

III– 1–4– 1– الموارد الطبيعية

إن ثراء الجزائر بمختلف الموارد الطبيعية، وعلى رأسها البترول والغاز الطبيعي يعد من أهم قوى الجذب الفعالة للمستثمر الأجنبي، لاسيما عندما يتوفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي، هذه الثروات تتمثل في:

1 ــ المحروقات

تتمتع الجزائر باحتياطات هامة من البترول والغاز الطبيعي لأنها تساهم بنسبة كبيرة في إيرادات الدولة والصادرات، حيث أشار وزير الطاقة الجزائري"الدكتور شكيب خليل" أن احتياطات الجزائر من المحروقات تكفي لـــ 40 سنة قادمة، وأن ما يزيد عن مليون و 500 ألف كلم2 من باطن الجزائر يحتوي على احتياطات كبيرة من الغاز والنفط. **(www.kund.net.kum)**.

كما أن عائدات الجزائر من النفط والغاز بلغت خلال سنة 2007 ما قيمته 59 مليار دولار، هذا ما يجعل من الصعوبة بمكان إيجاد بديل للجزائر في الأمد المتوسط، فهي الممول الثالث للاتحاد الأوروبي في مجال الغاز، ورابع ممول طاقوي إجمالي **(دليل الاستثمار، 2006، ص25)**.

2 ــ الثروة المنجمية: تحتوي الأراضي الجزائرية على ثروة منجمية هامة ومتنوعة أهمها الحديد، الفوسفات، النحاس وغيرها، ولكن يبقى أغلبها غير مستغل نتيجة نقص التكنولوجيا وندرة التجهيزات المرتبطة بالإمكانيات المالية، إضافة للاحتكار المطلق للدولة لهذا القطاع.

3 ــ الموارد البشرية: تتمتع الجزائر بكثافة سكانية مرتفعة وصلت عام 2008 إلى 34.4 مليون نسمة، وتشكل هذه الكثافة موارد هامة من اليد العاملة وبتكلفة منخفضة مقارنة بدول الجوار ودول البحر المتوسط، حيث يتراوح متوسط الأجر الشهري لأعوان التنفيذ(العمال العاديين) ما بين 19400 و 29200 دج [*]، ويتراوح متوسط الأجر الشهري للأطر الفنية والإدارية ما بين 34900 و 78900 دج، **(بودرامة، 2009، ص310)**.

III -1-4-3- البنى التحتية

تعدّ البنية التحتية ركيزة للنشاط الاقتصادي، وتتمثل في شبكة المواصلات البحرية والجوية والبرية، إضافة إلى وسائل الاتصال، وشبكة الطاقة وشبكات المياه، وبالتالي توفرها يجعل المناخ الاقتصادي محفزاً لاستقطاب المستثمرين.

لعل قطاع النقل والمواصلات من أهم عناصر البنية التحتية.

وقطاع النقل يعتبر شريان الحياة العصرية وذلك نظراً لأهميته في تنشيط الحركة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ويُمَيز في قطاع المواصلات:

[*] دج: دينار جزائري، الاختصار الرسمي للعملة الجزائرية

1 ــ النقل البري

تتمتع الجزائر بشبكة طرق جد هامة تتكون من 100000 كلم، جزء صغير منها يتمثل في طرق سريعة أما الباقي فهي طرق معبدة، وكذلك السكك الحديدية التي تمتد على طول 4500 كلم2 ويتمتع بـــ 20 محطة.هذا إضافة إلى المشاريع الجديدة التي يتم إنجازها، مما يساهم في خلق فرص عمل وخلق جو ذو مردودية وجاذبية للاستثمارات.

2 ــ النقل الجوي

تتمتع الجزائر في قطاع النقل الجوي بـــ 35 مطاراً منها 12 مطار دولي، 11 مطاراً وطنياً، 12 مطاراً جهوياً، هذا بالإضافة إلى القيام بعدة مشاريع صيانة وتدعيم لمختلف المطارات عبر الوطن.

3 ــ النقل البحري

تحتل الجزائر موقعاً جغرافياً استراتيجياً مطل على البحر الأبيض المتوسط، تتمتع بـــ 40 ميناء منها 11 ميناء مختلط (صيد، تجارة، محروقات) و2 ميناء متخصصين في المحروقات (سكيكدة وأرزيو)، 26 ميناء للصيد وميناء للاسترخاء (سياحي) هو ميناء سيدي فرج. وهذا بالإضافة إلى مشاريع الصيانة والتدعيم لهذه الموانئ (**www.mtp.gov.dz**).

III-2- تطور قوانين الاستثمار في الجزائر

لقد كان لقوانين الاستثمار في الجزائر عدة تطورات وتغيرات تماشياً مع الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية التي كانت تشهدها كل مرحلة، وهذا ما سيتم عرضه فيما يلي:

III-2-1- الإطار القانوني للاستثمارات قبل سنة 1990

تبنت الجزائر بعد الاستقلال وقبل سنة 1990 العديد من القوانين المتعلقة بالاستثمار، كان أبرزها خلال فترة التسعينات والثمانينات.

III-2-1-1- فترة الستينات

أ- قانون الاستثمار الصادر في سنة 1963

أصدرت الجزائر أول نص قانوني يتعلق بالاستثمارات في سنة 1963 (**du 26/07/1963 loi n°63 -277**)، ركز هذا القانون على الاستثمارات الأجنبية في قطاعات ثانوية، غير القطاعات الإستراتيجية التي كانت محتكرة من طرف الدولة، بالإضافة إلى إمكانية استرجاع وتملك حصص المستثمر الأجنبي، وقد نص هذا القانون على العديد من الضمانات أهمها:حرية الاستثمار والمساواة أمام القانون خاصة في المجال الجبائي، هذا إلى جانب ضمان بعدم نزع الملكية.

كما أن هذا القانون بصفة عامة، لم يعرف تطبيقاً فعالاً في الواقع، بسبب أن المستثمرين شككوا في مصداقيته، باعتبار أن الجزائر كانت تقوم بتأميمات، حيث بيّنت الإدارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيقها ما دامت لم تبادر بدراسة الملفات التي أودعت لديها **(ساحل، 2009، ص19)**.

ب- قانون الاستثمارات الصادر في 1966 (قانون 284/66 المؤرخ في 15 أيلول 1966)

بعد فشل قانون 1963 – بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تزامنت مع تشريعه خلال تلك الفترة، لا سيما مع التصحيح الثوري لسنة 1965 – تبنت الجزائر قانوناً جديد لتحديد دور رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية، ومكانته وأشكاله، والضمانات الخاصة به، حيث جاء مختلفاً عن سابقه من خلال المبادئ التي وضعت فيه.

وارتكز هذا القانون على مبدأين أساسيين: **(مرابطي، 2007، ص153)**

* **المبدأ الأول:** الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر، حيث أن الاستثمار في القطاعات الحيوية كان حكراً على الدولة أو الهيئات التابعة لها، حيث يمكن لرأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي المباشر في القطاعات الأخرى، شرط الحصول على اعتمادات مسبقة من السلطات الإدارية.

* **المبدأ الثاني:** منح الامتيازات والضمانات للمستثمر الأجنبي، حيث تكون مساواة بين المستثمر الأجنبي والوطني في المجال الجبائي **(المادة 10، الأمر 66-284، 1966، ص1205)**، حق تحويل الأموال والأرباح الصافية **(المادة 11، 1966، ص1205)** وفشل قانون 1966 في جلب المستثمرين الأجانب لأنه كان ينص على اتفاقية التأميم ولأن الفصل في النزاعات كان يخضع للمحاكم والقانون الجزائري.

III-2-1-2- فترة الثمانينات

في قانون الاستثمار لسنة 1982 رقم 13/82 المؤرخ في 28 آب 1982، أكّدت الجزائر نيتها في تبني شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المتمثل في "الشركات المختلطة"، ويوضح هذا القانون نسبة مشاركة الشركات الأجنبية، التي لا يمكنها تجاوز 49% من رأس مال الشركة المختلطة، في حين 51% المتبقية تمثل نسبة المشاركة المحلية (المادة 22 من القانون 13/82)، وتستفيد الشركات المختلطة من مجموعة من الحوافز المختلفة والتي يمكن إجمالها في الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة 5 سنوات، ومن الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة ثلاث سنوات، **(المادة 12 من القانون 82 – 13، ص1726)**، وكذلك يقدم هذا

القانون ضمانات للأطراف الأجنبية كالحق في المشاركة في أجهزة التسيير والقرار، وضمان حق التحويل.

لم يتغير الوضع حتى بعد تعديل القانون بموجب القانون رقم 13/86 حيث بقي هذا الأخير حبر على ورق، وإلى جانب قانون الشركات ذات الاقتصاد المختلط قامت السلطة على مستوى آخر بإصلاح قانون المحروقات بمقتضى القانون رقم 14/86 (16 آب 1986) ويحتوي هذا القانون على النقاط التالية: **(بوفامة، 2007، ص15)**

– إمكانية الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات ضمن نشاط البحث والاستكشاف.

– في حالة اكتشاف حقول جديدة على أساس النقطة الأولى، تكون نسبة مشاركة سوناطراك (الشركة العمومية المحتكرة لإنتاج البترول والغاز في الجزائر) بـــ 51% والباقي يكون للشريك الأجنبي، ولقد نجح هذا القانون نسبياً في جذب الاستثمارات الخاصة الأجنبية والتي وصل عددها إلى أكثر من 30 عقداً وربما يفسر هذا النجاح بمردودية هذا القطاع بالمقارنة مع بقية القطاعات الأخرى من حيث المزايا التفضيلية **(ساحل، 2009، ص20)**.

والملاحظ أن التشريعات السابقة تنطوي على تفرقة اقتصادية وقانونية بين المستثمر الأجنبي والمحلي من جهة أخرى، وهذا إلى غاية التسعينات مع صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990.

III–2–2– الإطار القانوني للاستثمارات خلال الفترة 1990 – 1993

لقد بذلت الجزائر جهوداً معتبرة من أجل مواكبة التحولات الاقتصادية والسياسية التي ميزت مرحلة التسعينات حيث منحت للمستثمرين الخواص، محليين كانوا أم أجانب إطاراً قانونياً ومؤسساتياً ملائماً، سواء في قطاع المحروقات أو خارجه.

III–2–2–1– القانون المتعلق بالنقد والقرض (المؤرخ في 1990/04/14)

لقد كرس قانون النقد والقرض تحرير التجارة الخارجية، ورفع الاحتكار وتحرير الاستثمار الأجنبي وحرية إقامة وإنشاء بنوك أجنبية خاصة في الجزائر. حيث ألغى هذا القانون القانونين 82 – 13 و 86 – 13 المتعلق بالشركات المختلطة الذي أضحى غير ساري المفعول، حيث تم إلغاء الأحكام التي كانت سارية والتي تفرض شرط الأغلبية النسبية لرأس المال والتي تتمثل في ضرورة امتلاك 51% من رأس المال للقطاع العمومي ونسبة 49% للمستثمر الأجنبي، كما ألغى أيضاً مشاركة الرأسمال الأجنبي مع القطاع العمومي فقط، فقد أكدت نصوصه على أن يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم **(عمورة، 2006، ص8)**.

وقد كرس هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية في مجال الاستثمار نذكر منها: **(دريس،2007،ص5)**

- حرية تحويل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية.
- منح الشركات الأجنبية حق التمتع بالضمانات المتعلقة بالاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر.
- إلغاء كل الفوارق بين المستثمر المحلي والأجنبي، إضافة إلى تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال الأجنبية.
- حرية الاستثمار باستثناء القطاعات المخصصة للدولة، مع تحديد شروط تدخل رأس المال الخاص (المادة 183).

مما سبق يمكن اعتبار أن قانون النقد والقرض بمثابة اللبنة الأولى لإحداث القطيعة مع الممارسات السابقة التي كانت تعارض الرأس المال الأجنبي، وبالتالي يمثل بداية الانفتاح الاقتصادي على الرأسمال الأجنبي، تبعته فيما بعد مجموعة من الإجراءات والنصوص التشريعية المنظمة للاستثمار.

III-2-2-2- قانون ترقية الاستثمار لعام 1993 المؤرخ في 1993/10/5

جاء هذا المرسوم التشريعي بعد ثلاث سنوات من صدور قانون النقد والقرض، وهو يبيّن الإرادة الواضحة للدولة من أجل ترقية الاستثمارات، وكذا تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث أحدث عدة تغيرات، وبذلك فهو يرتكز على ما يلي: **(ساحل، 2009، ص21)**

- المعاملة المماثلة لكل المستثمرين على حد سواء.

- إعفاء القطاع الخاص الوطني والأجنبي من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة، فأصبح يتم الاقتصار على التصريح بدلاً من إجراءات الموافقة التي كانت من قبل.

- منح العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع وتطوير الاستثمار.

- إنشاء هيئة وكالة وترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات **APSI** تتكفل بدعم المستثمرين من خلال الشباك الوحيد الذي يتولى مهمة تقييم المشاريع الاستثمارية وذلك بمراعاة معايير الاقتصاد الكلي مع منح الامتيازات التي نص عليها القانون.

يلاحظ أن هذا القانون فتح المجال لرؤوس الأموال الأجنبية؛ حيث يرخص لها الاستثمار في كل القطاعات لإنتاج السلع والخدمات ما عدا القطاعات الإستراتيجية للدولة كقطاع المحروقات حيث أنّها فتحت مجال المساهمة والشراكة في المشاريع نظراً لحاجة الدولة إلى الاستثمار في هذا القطاع. غير أن الهدف الحقيقي لهذا القانون هو البحث عن الحل للخروج

من أزمة المديونية، في هذا الإطار حدد القانون 93 – 12 المتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر جملة من القواعد والمبادئ والإجراءات، وضمانات وامتيازات قسمها حسب الأنظمة الاستثمارية التالية:

النظام العام، نظام المناطق الخاصة، نظام المناطق الحرة، نظام الجنوب الكبير.

1- امتيازات الاستثمار المتعلقة بالنظام العام

يمكن تقسيم امتيازات الاستثمار المتعلقة بالنظام العام، الممنوحة للمستثمرين إلى قسمين:

عند مرحلة إنجاز الاستثمار، وعند مرحلة الاستغلال:(**Ministere des finances, 1999, p19**)

أ- عند مرحلة إنجاز الاستثمار: تستفيد الاستثمارات في إطار النظام العام من امتيازات ضريبية عند مرحلة الإنجاز، في مدة لا تتجاوز 3 سنوات وهو كما يلي: **(المادة 117 من المرسوم 93-12، ص133)**

– الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل، بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.

– تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل، بنسبة منخفضة تقدر بـــ 5‰ تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

– إعفاء الملكيات العقارية، التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداءً من تاريخ الحصول عليه.

– الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة (**TVA**) على السلع والخدمات، التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محلية.

– تطبيق نسبة منخفضة، تقدر بـــ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب- عند مرحلة الاستغلال: بناء على قرار الوكالة، يمكن أن يستفيد الاستثمار ابتداءً من تاريخ الشروع في استغلاله من الامتيازات التالية: **(المادة 18 من المرسوم 93 – 12، ص133)**

– الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتان وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي، والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، و تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها، والمقدرة بـــ 15% بعد انقضاء فترة الإعفاء.

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي، والرسم على النشاط المهني، في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات المحقق.

– تستفيد المشتريات، من السوق المحلية للسلع، المودعة لدى الجمارك والموجهة لتمويل المنتوجات، المعدة للتصدير من إعفاء من الحقوق والرسوم.

2- الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة

تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة، والمصنفة حسب المناطق للترقية، ومناطق للتوسع الاقتصادي، التي تساهم في التنمية الجهوية من امتيازات ضريبية.

ـ المناطق المطلوب ترقيتها: Zone a promovoir

يقصد بها المناطق المحرومة والفقيرة، والمعزولة، ومن ثم فإن الدولة تبذل مجهوداً من أجل القضاء على التأخر الاجتماعي في هذه المناطق، وتعرف المناطق المطلوب ترقيتها (المرسوم التنفيذي 91 – 321) بالبلديات التي تعرف تأخراً هاماً على النسبة المستوى الوطني أو المستوى الولائي في إشباع الحاجيات الاجتماعية في مستوى التجهيز وفي مستوى المداخيل.

ـ مناطق التوسع الاقتصادي: Zone dextension

تتكون هذه المناطق من الفضاءات الجيواقتصادية، التي تنطوي على خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تزخر بطاقات من الموارد الطبيعية والبشرية، والهياكل القاعدية الكفيلة بتسهيل إقامة مشاريع إنتاج السلع والخدمات، والهدف من تكوين مناطق التوسع الاقتصادي، هو التوصل إلى إبراز بعض المناطق التي تحتوي على عناصر ذات حيوية اقتصادية على المدى المتوسط والقصير **(المادة 4 من المرسوم التنفيذي 94 – 321، ص22)**.

إذن يستفيد المستثمرون في المناطق الخاصة (المناطق الواجب ترقيتها ومناطق التوسع الاقتصادي)، من امتيازات جبائية حسب مرحلتين:

أ- امتيازات مرحلة إنجاز الاستثمارات

إن منح الامتيازات الضريبية أثناء مرحلة إنجاز الاستثمار، في هذا النظام هي نفس الامتيازات الممنوحة للاستثمار في إطار النظام العام أثناء مرحلة إنجاز الاستثمار الموضحة في المادة 17 من القانون رقم 93 – 12.

ب- الامتيازات الممنوحة عند مرحلة استغلال الاستثمارات

تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة، في مدة لا يمكن أن تتجاوز 3 سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال بناء على قرار الوكالة (**APSI**) من الامتيازات التالية **(المادة 20 من المرسوم التشريعي 93-12)**:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني طيلة فترة تتراوح بين 5 سنوات و 10 سنوات من النشاط الفعلي.

– إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري، ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة بين 5 و 10 سنوات.

– تخفيض 50% من النسبة المخفضة للأرباح، التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط المنصوص عليها سابقاً.

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني، في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات، بعد فترة الإعفاء المؤقت المحدد سابقاً (بين 5 و 10 سنوات).

– يمكن للدولة أن تمنح بشروط امتيازية؛ تنازلات عن أرض تابعة للأملاك الوطنية، لصالح الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة **(المادة 23 من المرسوم التشريعي 39 – 12)**.

3– الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة: Les zones franches

تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة من عدة امتيازات سيتم عرضها لاحقاً، لكن قبل ذلك لا بد من التعرف على المناطق الحرة وكذلك أهدافها وخصائصها.

أ– تعريف وهدف المناطق الحرة

تعرف **المنطقة الحرة؛** على أنها منطقة تمارس أنشطة صناعية، وخدمات أو أنشطة تجارية تقع في مساحات مضبوطة، حدودها قد تشتمل على مطار أو ملك وطني، أو تقع بالقرب من ميناء أو مطار أو منطقة صناعية **(عليوش، 1999،ص33)**.

وقد جاء في نص المادة 25 من المرسوم التشريعي 93–12، أنه يمكن القيام باستثمارات تنجز انطلاقاً من تقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر، ومسعرة رسمياً من البنك المركزي الجزائري، الذي يتأكد قانوناً من استيرادها في مناطق من التراب الوطني تسمى مناطق حرة، حيث تتم عملية الاستيراد أو التصدير أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير، وفق إجراءات جمركية مبسطة.

و**الهدف** الرئيسي من إنشاء المناطق الحرة؛ هو ترقية الصادرات من المنتوجات المصنعة، والحصول على العملة الصعبة، وخلق فرص عمل ونقل التكنولوجيا، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي، وهذه هي الأهداف التي تصبو الجزائر إلى تحقيقها في هذا المجال.

ب– خصائص المناطق الحرة

حتى تتضح الرؤية حول مفهوم المناطق الحرة حدد المشرع الجزائري، الخصائص التالية: **(المادة 2 من المرسوم التنفيذي 94 – 320)**

– تتم فيها عمليات الاستيراد والتصدير أو التخزين أو التحويل، أو إعادة التصدير وفق إجراءات جمركية مبسطة.

– تتم المعاملات التجارية في هذه المناطق، بعملات قابلة للتحويل، مسعرة من البنك المركزي الجزائري.

– تحدث المنطقة الحرة بمرسوم تنفيذي، بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية، ويحدد موقعها الجغرافي وحدودها ومساحتها، وعند الاقتضاء يحدد الأنشطة التي يسمح بممارستها.

*** الامتيازات الممنوحة للاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة**

تختص الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة بالامتيازات التالية:

– الإعفاء من جميع الضرائب والرسوم، والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي، باستثناء الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع، والمساهمات والاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي (**المادة 28 من المرسوم التشريعي 93 – 12**).

– تعفى عائدات رأس المال الموزعة، الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة من الضرائب (**المادة 29 من المرسوم التشريعي 93 – 12**).

– يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 20% من مبلغ أجورهم (**المادة 30، المرسوم التشريعي 93–12**).

– يرخص للمستثمرين في المناطق الحرة، أن يقوموا ببيع حصة من إنتاجهم الخاص في الجزائر.

– يمكن للمستثمرين الذين يعملون في المناطق الحرة، أن يوظفوا العمال والمواطنين والمؤطرين الأجانب بدون شكليات مسبقة.

4– امتيازات الاستثمارات المنجزة في مناطق أقصى الجنوب

تمثل مناطق أقصى الجنوب، المساحة الإقليمية المشكلة، من المناطق الإدارية للولايات (المحافظات) المتحدة، تندوف، أدرار، تمنراست، إليزي.

تستفيد الاستثمارات المنجزة بهذه المناطق، بالامتيازات التالية:

أ– في مرحلة إنجاز الاستثمار

– الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل، بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.

– تطبيق معدل مخفض يقدر بـــ 5‰، فيما يخص الحق الثابت على العقود التأسيسية، والزيادات في رأس المال.

– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على السلع والخدمات، التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو محصلاً عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

– تطبيق معدل مخفض يقدر بـــ 5%، في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار (**Ministere des finance,1999,p26**).

ب– في مرحلة استغلال الاستثمار

– الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي، والرسم على النشاط المهني.

– إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري؛ ابتداء من تاريخ الحصول عليها لمدة 10 سنوات.

– الإعفاء بعد مدة 10 سنوات، من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني والضريبة على القيمة المضافة على رقم الأعمال المحقق من الصادرات (**بابا، 2004، ص153**).

III –2–3– الإطار القانوني للاستثمارات بعد 1993

بعد مجيء قانون ترقية وتطوير الاستثمار، ومن أجل منح الارتياح للمستثمر الأجنبي وكذلك دعم لسياساتها الداخلية التزمت الدولة الجزائرية بإبرام معاهدات متعددة الأطراف ومعاهدات ثنائية على المستوى الدولي تتعلق بحماية وتشجيع الاستثمار مع عدد من الدول، هذه الاتفاقية متباينة النظم والتوجهات نذكر منها: (**كورتل، 2007، ص11**)

– المصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى وذلك في المرسوم الرئاسي 346/95 المؤرخ في 30 تشرين الأول 1995.

– المصادقة على الاتفاقية المتضمنة لإحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وذلك في المرسوم الرئاسي رقم 345/95 المؤرخ في 30 تشرين الأول 1995.

– المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، مرسوم رئاسي رقم 306/95 المؤرخ في 7 تشرين الأول 1995.

– المصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار وذلك في المرسوم الرئاسي رقم 334/98 الصادر في 26 تشرين الأول 1998.

– الترخيص للشريك الأجنبي لتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه في المرسوم التنفيذي رقم 93/95 المؤرخ في 25 آذار 1995.

– التوصية بدعم كافة المستثمرين وإزالة العوائق التي تحول دون تدفق الاستثمار وذلك بإنشاء الشباك الوحيد في المرسومين التنفيذيين رقم 319/97 و 320/97 الصادرين في 24 آب 1997.

– إصدار العديد من القوانين والمراسيم الخاصة في الاستثمار الوطني والأجنبي مثل المرسوم التشريعي 172/93 الصادر في 5 تشرين الأول 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار والمراسيم التنفيذية 321/320/319/97 الصادرة في 24 آب 1998 والمتعلقة بصلاحيات وتنظيم وسير الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار وتكفل الدولة بنفقات المنشآت القاعدية المرتبطة بإنجاز الاستثمارات.

– تنظيم المنافسة وترقيتها وحمايتها ومعاقبة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات وذلك بواسطة مجلس المنافسة، الأمر رقم 06/95 المؤرخ في 25 كانون الثاني 1995 والمتعلق بالمنافسة.

إن التقييم الأولي لوضعية الاستثمار في الجزائر، أكد على النتائج السلبية التي خلفها المرسوم التشريعي رقم 93 – 12، حيث أن التجربة دلت على بعض النواقص والقصور فيها، طالما أنه لم يحقق ما كان منتظر منه رغم الضمانات والحوافز التي قدمت فيه، لذلك جاء الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 آب 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر.

III–2–3–1– قانون تطوير الاستثمار

بالرغم من المبادئ المشجعة التي تضمنها قانون الاستثمارات لسنة 1993؛ إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية لم يكن يتناسب مع مستوى الطموحات والأهداف التي سطرتها الدولة، وأمام هذا الوضع فقد قامت السلطات سنة 2001 بإصدار قانون جديد يهدف إلى تطوير الاستثمارات، إذ أن هذا القانون لم يأت بمفاهيم جديدة، إنّما قام بتعزيز المبادئ التي كرسها قانون 1993، كما أكل أيضاً الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 19 تموز 2006 المعدل والمتمم له (للأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار)، النواقص التي كانت تشوب بعض نصوصه، هذا الاستبدال يحمل في طياته أكثر من دلالة فمن جهة يضفي على العمل الاستثماري الطابع الإيجابي من خلال منح الحرية التامة في النشاط ومن جهة أخرى يكرس لانسحاب الدولة من حقل الاستثمار الاقتصادي، بحيث تتخلى عن دور المنتج وتتفرغ لدور المحفز بكل ما يحمله من أجهزة وضمانات (**الجيلالي،د ت،،ص678**).

إلا أن تخلي الدولة عن كافة أدوارها تجاه الاستثمار ما هو إلا نوع من الانسحاب الإيجابي بحيث يبقى تدخل الدولة موجود، ولكن في إطار مغاير يتمثل في تفرغها لدور المحفز بدل المنتج المباشر ويتجلى هذا التفرغ في جانبين هما:

III-2-3-1-1- تدعيم الإطار المؤسساتي لأجهزة الاستثمار

في مجال تدعيم الغطاء القانوني للاستثمار تم إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار، حيث تم:

1- استحداث مجلس وطني للاستثمار CNI

تم إنشاء هذا المجلس بموجب المادة 18 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 آب 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، يرأسه رئيس الحكومة، وهو جهاز استراتيجي تتمثل مهامه في أنه يعمل على تشجيع تطوير الاستثمار وهذا طبقاً لإجراءات المادة 19 من الأمر 01-03 وعليه يتولى المجلس المهام التالية:

- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.
- اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة.
- الفصل في الاتفاقية المبرمة ما بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمستثمر.
- الفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات المذكورة في المادة 3 من نفس القانون.
- يفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي المنصوص عليه في هذا الأمر.
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.
- يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها.
- يعالج كل مسألة تتمثل بتنفيذ الأمر 01 – 03.

يعد المجلس الوطني للاستثمار من أهم ما جاء به الأمر 01 – 03 فهو مكون من أكبر وصاية للدولة (على الأقل ثمانية وزراء) ويترأسه رئيس الحكومة، ويجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر ويمكن استدعاؤه عند الحاجة، إن هذا الحجم المعتبر من الدورات يعبر عن رغبة وإصرار السلطة في تحسين مناخ الاستثمار ومراقبة تطوره.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

لقد أنشأ المشرع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار محل وكالة ترقية الاستثمارات **APSI**، طبقا لنص المادة 6 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 آب 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتكون في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وتقوم بالمهام التالية: **(منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار** ANDI)

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع.
- بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة (النافذة الواحدة)اللامركزية.
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطوير الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

3- تيسير الشباك الوحيد

الشباك الوحيد اللامركزي على مستوى كل ولاية(محافظة) يشمل الممثلين المحليين للوكالة والهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار، أنشأ الشباك الوحيد اللامركزي من أجل تأمين سهولة العمليات الاستثمارية وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين **(منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)**.

فهو المؤهل قانوناً لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، موضوع التصريح المذكور في المادة 04 من الأمر 01-03.

- ينشأ الشباك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة.

- يتأكد الشباك الوحيد بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، من تحقيق وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع، ويسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط والتخفيف المقررة.

- تنشأ الدولة انطلاقاً مما تبقى من أصول المؤسسات العمومية المنحلة، قصد ضمان تمثيلها لتطوير الاستثمار، حافظة عقارية وغير منقولة، يسند تيسيرها إلى الوكالة المكلفة بتطوير الاستثمار.

– يتم عرض أراضي الأساس العقارية من خلال تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي.

III –2–3–2–1–2– تبسيط وتخفيف أنظمة وإجراءات الاستثمار

لقد حدد قانون تطوير الاستثمار جملة من التحفيزات من أجل الاستثمارات وتوجيهها، بعض هذه التحفيزات عبارة عن مزايا تمنح في إطار عام، وبعضها الآخر يقدم في إطار استثنائي خاص (**ANDI**).

أ– مزايا النظام العام

إضافة إلى الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القوانين السابقة، نص قانون تطوير الاستثمار على استفادة الاستثمارات المنجزة في إطاره على المزايا التالية:

– تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستورة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على السلع والخدمات والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض على كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني (المادة 09 من الأمر 01–03).

ب– مزايا النظام الاستثنائي

إضافة إلى الحوافز السالفة الذكر، منح قانون تطوير الاستثمار مزايا استثنائية وخاصة لنوعين من الاستثمارات، تلك التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وتلك التي تتميز بأهمية خاصة للاقتصاد الوطني، لاسيما الاستثمارات التي تستعمل تكنولوجيا خاصة تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتؤدي إلى تنمية مستديمة تتلخص مجموع المزايا الخاصة الممنوحة في مجموعتين:

✓ **قبل إنجاز الاستثمار:** حيث يستفيد المستثمر من:

– الإعفاء من دفع حقوق الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

– تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدره 2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

– تكفل الدولة جزئياً أو كلياً بالمصاريف فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء أكانت مستورة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

– تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

✓ **بعد معاينة انطلاق الاستغلال**

– الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

– الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

– منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن وتسهل الاستثمار كتأجيل العجز وآجال الاستهلاك (المادة 11 من الأمر 01 – 03).

III –3– تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا بد من الاعتماد على العديد من المصادر، حتى تسهل المقارنة بين واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفي بعض الدول العربية؛ ومن بين المصادر التي ستعتمد في التقييم التقارير الصادرة عن مجلس الأمم المتحدة، وكذلك إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI** كما سيتم الاعتماد على عدد من المؤشرات الكمية والنوعية المستخدمة من طرف العديد من الهيئات الدولية المهتمة بقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر.

III–3–1– تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حسب UNCTAD

مما سبق تم عرض مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرض أهم خصائص الاقتصاد في الجزائر ومراحل تطوره مرورا بالإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها السلطات الجزائرية من أجل تحسين البيئة الاستثمارية لغرض جذب المستثمرين.

إن تقييم أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لن يكون ذا دلالة إلا إذا اعتمد أسلوب المقارنة بين الجزائر وبقية الدول العربية التي قامت هي الأخرى بإدخال العديد من التعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار، فلقد أشار تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2009 الذي يصدر سنوياً عن مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية **UNCTAD** إلى أن مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الوارد إلى الدول العربية (21 دولة شملها التقرير) بلغ 96.4 مليار دولار خلال سنة 2008 مقابل 80.8 مليار دولار سنة 2007، أي بزيادة قدرها 15.6 مليار دولار شكلت ما نسبته 5.7% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على مستوى العالم (البالغة 1697.3 مليار دولار) وهي بذلك أكبر نسبة تبلغها.

وشكلت هذه التدفقات ما نسبته 15.5% من إجمالي الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول النامية (البالغ 620.7 مليار دولار) وهي أعلى نسبة تسجلها على الإطلاق، وترجع هذه الزيادة إلى الارتفاع الملحوظ في التدفقات إلى عدد من الدول العربية ــ **رغم حدة الأزمة المالية الحالية** ــ منها السعودية من 24.3 مليار دولار عام 2007 إلى 38.2 مليار دولار عام 2008، والجزائر من 1.66 مليار دولار إلى 2.66 مليار دولار والسودان من 2.43 مليار دولار إلى 2.60 مليار دولار وتونس من 1.60مليار دولار إلى 2.76 مليار دولار، وشهدت سورية ارتفاعا ملحوظا في التدفقات (من 1.2 مليار دولار إلى 2.1 مليار دولار) مرده تنامي فرص الأعمال التجارية نتيجة للانفتاح الاقتصادي المتزايد في البلد و كذلك نظراً لتحسين علاقاته الدولية، أما الإمارات فلقد شهدت انخفاض في حجم الاستثمارات الوافدة إليها والذي بلغت نسبته 3%(من 14.18 مليار دولار عام 2007 إلى 13.7 مليار دولار عام 2008)؛و كان السبب الرئيسي الآثار الضارة التي خلفتها الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية في السياحة و العقارات و المصارف، أما في البحرين ،العراق و فلسطين فلم ترتفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا ارتفاعا طفيفاً، في حين بقيت مبالغ الاستثمار الأجنبي الوافدة إلى الأردن في المستوى الذي بلغته في عام 2007 (28 مليون دولار)**(UNCTAD, 2009,p6)**. و تراجعت هذه التدفقات في كل من الكويت اليمن و عمان.

والجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بعض الدول العربية.

الجدول رقم (3-8): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بعض الدول العربية خلال الفترة 2000 – 2008

الوحدة: مليون دولار

الدول/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
الإمارات	-506	1184	1314	4256	10004	10900	12806	14187	13700	67845
مصر	1235	510	647	237	2157	5376	10043	11578	9495	41278
المغرب	422	2808	481	2314	895	1653	2450	2803	2388	16214
السعودية	183	504	453	778	1942	12097	18293	24318	38223	96791
لبنان	964	1451	1336	2860	1899	2624	2675	2731	3606	20146
السودان	392	574	713	1349	1511	2305	3541	2436	2601	15422
الجزائر	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1662	2646	11399
تونس	779	486	821	584	639	782	3312	1618	2761	11782
سورية	270	110	115	160	320	583	659	1242	2116	5575
ليبيا	141	-113	145	143	357	1083	2013	4689	4111	12569

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد تقارير الأنكتاد و عدد من تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية

حسب الأرقام؛ احتلت الجزائر المرتبة التاسعة من أصل 21 دولة عربية وذلك حسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2008 حيث بلغت تدفقات **FDI** إلى الجزائر حوالي 11.39 مليار دولار خلال الفترة نفسها، في حين احتلت السعودية المرتبة الأولى بتدفقات بلغت 96.79 مليار دولار، ثم الإمارات حيث قدر التدفقات بـــ 67.84 مليار دولار، ثم مصر، لبنان، والسودان،المغرب، وتونس حيث قدرت تدفقات **FDI** خلال الفترة 2000 – 2008 بـــ 11.78 مليار دولار، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لبعض الدول العربية

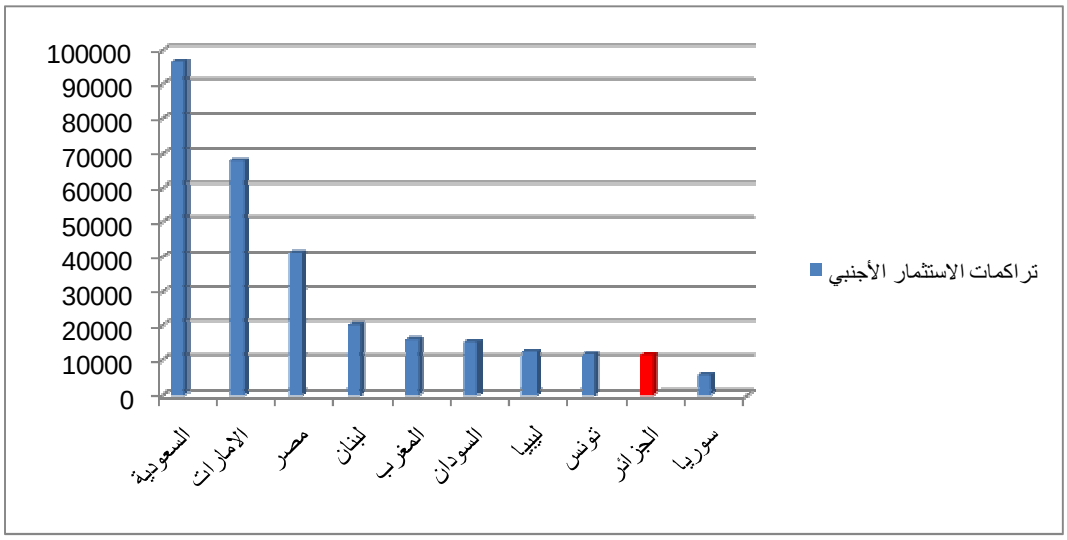

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

III -3-2 - واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب بيانات ANDI

حسب تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI**، وهي الهيئة المكلفة رسمياً بضمان ترقية الاستثمارات في الجزائر وتطويرها ومتابعتها وتسهيل إجراءات تأسيسها، تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، غير أنه يبقى محدود مقارنة بالجهود المبذولة لترقيته، فخلال الفترة الممتدة بين نهاية سنة 2002 ونهاية سنة 2007، تم التصريح لدى الوكالة بإنجاز ما يزيد عن 34531 مشروع استثماري، لم تبلغ منها مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوى 588 مشروع استثماري, أي أن الاستثمارات الأجنبية لم تمثل من الاستثمارات الإجمالية في الجزائر طوال الفترة الممتدة بين 2002 و 2007 سوى نسبة 1.7% من حيث العدد وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-9): تطور عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة

خلال الفترة 2002 – 2007

المشاريع الاستثمارية/ السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
	عدد المشاريع	عدد المشاريع	عدد المشاريع	عدد المشاريع	عدد المشاريع	عدد المشاريع	عدد المشاريع
الاستثمارات المحلية	3023	7132	3379	2171	6857	11563	34125
الشراكة	24	44	43	35	44	64	254
استثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي	62	35	62	49	56	70	334
المجموع الجزئي	86	79	105	84	100	134	588
المجموع الكلي	3109	7211	3484	2255	6975	11697	34731

Source: Agence National de developpement dinvestissement ANDI, 2008

الشكل رقم (3-2): نسبة الاستثمارات الأجنبية من إجمال الاستثمارات الوطنية

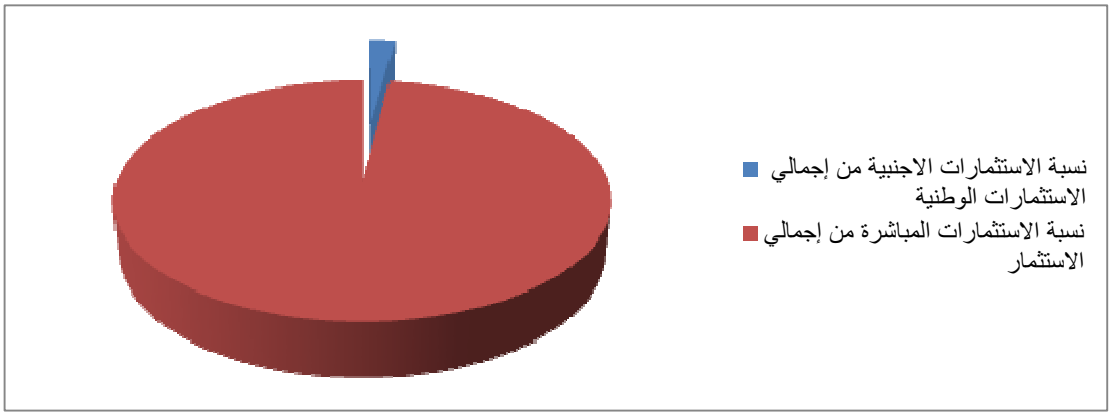

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

لقد تم التصريح لدى وكالة **ANDI**عن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة خلال الفترة 2002 – 2007، حيث أن قيمة 588 مشروع استثماري أجنبي قدرت بـــ 747596 مليون دينار جزائري.– منها 254 مشروع شراكة بقيمة 349920 مليون د ج و 334 مشروع بقيمة 367676 مليون د ج – من أصل 3397104 مليون د ج تمثل قيمة إجمالي الاستثمارات الوطنية خلال نفس الفترة الزمنية، أي يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل نسبة 22.00% من القيمة الإجمالية للاستثمارات الوطنية خلال الفترة 1993 – 2001 والجدول أدناه يبين تطور قيمة الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2007.

الجدول رقم (3–10): تطور قيمة الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2007.

الوحدة مليون د ج

المشاريع الاستثمارية/ السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
الاستثمارات المحلية	328964	450280	231812	398612	454206	786352	2649508
الاستثمارات الأجنبية منها:							
الشراكة	13140	31910	25975	19104	165481	94304	349920
استثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي	27496	8269	128615	93813	88037	51446	397676
المجموع الجزئي	40636	40179	154590	112917	253524	145750	447596
المجموع الكلي	368882	490459	386402	511529	707730	932101	3397104

Source : ANDI, 2008

يلاحظ من الجدول أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتزايد باستمرار وذلك منذ سنة 2002 لسنة 2007، حيث بلغت 40636 مليون د.ج خلال سنة 2002 أي ما نسبته 11% من إجمالي قيمة الاستثمارات الوطنية، ثم ارتفعت سنة 2004 إلى 154590 مليون د.ج، أي ما نسبته 40% من إجمالي الاستثمارات الوطنية، ثم ارتفعت سنة 2006 إلى 253524 مليون د.ج أي بنسبة 35.82% من القيمة الإجمالية للاستثمارات، أما في سنة 2007 عرفت الاستثمارات الأجنبية انخفاضاً من حيث القيم بالرغم من زيادة عدد المشاريع – زيادة إلى 134 مشروع خلال 2007 – والشكل أدناه يوضح قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة 2002 – 2007.

الشكل رقم(3-3): قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من إجمالي الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2002 – 2007.

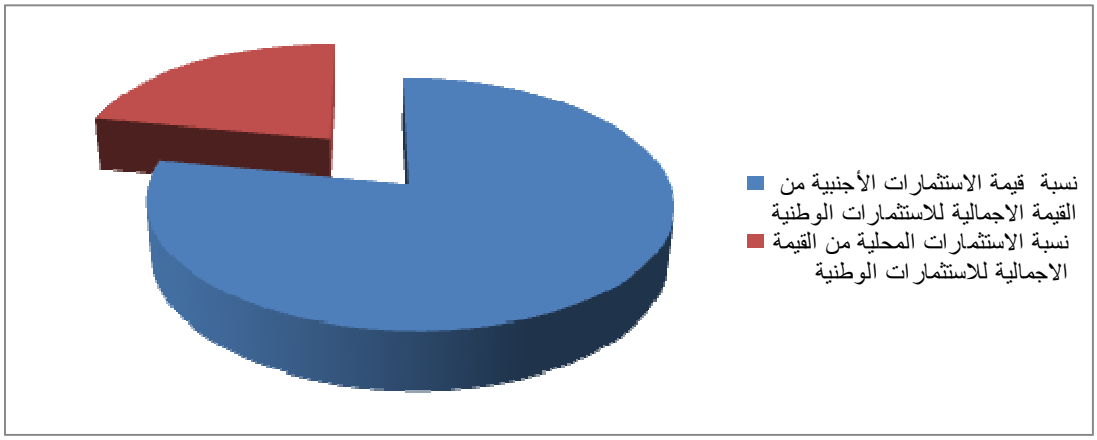

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

عموماً يمكن القول إن المشاريع الاستثمارية في الجزائر قد تمت إجمالاً بوتائر معتبرة بدءاً من سنة 2002 حتى سنة 2007، ولعل ذلك راجع إلى مدى نجاعة الإجراءات المتخذة لترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر، وذلك منذ الشروع في الإصلاحات الاقتصادية إلى الوقت الحالي؛ إلا أن هذه الإجراءات لم يكن لها تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي وهذا يوضح بأن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال غير محفز ويتطلب مزيد من التحسين.

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموع قطاعات الاقتصاد الوطني حيث تحتل كل من قطاعات الصناعة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية مكانة الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك لأن هذه القطاعات أكثر مردودية وفائدة وتهيئة لجذب الاستثمارات الأجنبية من غيرها من القطاعات.

والجدول **(3–11)** يوضح توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب القطاع خلال الفترة 2002 – 2007.

الجدول رقم (3–11): توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب القطاع خلال الفترة 2002 – 2007.

القطاع	عددالمشاريع الأجنبية	النسبة %	القيمة (مليون دولار)
الزراعة	8	1	2017
البناء والأشغال العمومية	61	10	43442
الصناعة	271	46	403090
النقل	18	3	10992
السياحة	8	1	26091
الصحة	4	1	5982
الخدمات	81	14	93393
التجارة	0	0	0
الاتصالات	3	1	162586
المجموع	588	%100	747596

Source : ANDI, 2008

حسب بيانات الجدول قدر عدد المشاريع الأجنبية الموجهة لهذه القطاعات على التوالي بـــ 271 مشروع بالنسبة لقطاع الصناعة (نسبة 46%، وبقيمة 403090 مليون د.ج)، 81 مشروع استثماري لقطاع الخدمات (نسبة 14% من إجمالي الاستثمارات المنجزة وبقيمة قدرها 93393 مليون د.ج)، و 61 مشروع بالنسبة للبناء والأشغال العمومية (أي ما نسبته 10% وبقيمة تقدر بـــ 43442 مليون د.ج).

يضم **قطاع الصناعة:** المحروقات التي تعد أهم مجال من مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، ولا يزال هذا القطاع يجلب إليه عدد من الشركات الأجنبية التي تعمل في مجال البحث والتنقيب والاستغلال وغيرها، بالإضافة إلى الشركات الأخرى التي تعمل حالياً في مختلف أنشطة قطاع المحروقات مثل شركة توتال الفرنسية Total التي استقرت في الجزائر منذ سنة 1951، والشركات الإسبانية "**Repsol, Iberdrola Cepsa, Gaz Natural**"

إضافة إلى بريش بتروليوم **BP** وشيل **Shell** البريطانيين... الخ (**Benachenhou, 2006, p32**).

بالنسبة لقطاع الصناعة يضم هو الآخر مجالات مهمة وحيوية ومربحة للاستثمارات الأجنبية كصناعة الأدوية التي استقطبت العديد من الشركات الأجنبية، يضم قطاع الصناعة أيضاً المشاريع المتعلقة بتحلية 1.5 مليون متر مكعب يومياً من مياه البحر، ويعرف السوق تنافسية قوية بين عدد من الشركات الأجنبية، لكن الملاحظ الحضور الكبير للشركات الإسبانية، الكونسورتيوم جيدا "**Le consortium Geida**" يضم أربعة شركات إسبانية "**cobra**، **sadyt**، **Besesa**، **Codesa**" والتي أنشأت سنة 2004، حيث اشترك هذا التمركز مع الشركة الجزائرية للطاقة **AEC** من أجل إنتاج الماء الخالي من الملح.

إضافة إلى المجمع الإسباني أنيما أكاليا "**Enima Aqalia** " والتي ستقوم بإنجاز مصنع لتحلية مياه البحر في مستغانم بطاقة تقدر بـــ 100000 م3، وذلك لأنها قدمت سعراً منخفضاً مقارنة بمنافسيها هذه الأخيرة ستقوم بإنجاز شركة مشتركة مع **AEC** من أجل إنجاز واستغلال وصيانة هذه المحطة التي تكلف 100 مليون دولار وتستغل لمدة 25 سنة، إضافة إلى الشراكة بين **Pridesa** و **SNC Lavalin** الكندية لإنجاز وحدة تحلية مياه البحر بزرالدا، تكلف 155 مليون دولار **(Benochenhou, 2006, P76)**.

بالنسبة **لقطاع البناء والأشغال العمومية:** فإن سوق الإسمنت يشهد حضور كبير للشركات الأجنبية العربية خاصة بعد أن ارتفع الطلب المحلي للإسمنت إلى 13 مليون طن خلال سنة 2005 والمتوقع أن يصل إلى 17 مليون طن خلال سنة 2010، وذلك نتيجة لما يتطلبه المشروعين الكبيرين المتعلقين بإنجاز الطريق السريع شرق غرب والسكك الحديدية (الطريق السريع شرق غرب يمثل جزءً من مشروع الطريق السريع المغربي، حيث يمثل طوله 1216 كلم وهو يربط بين أهم ولايات الوطن من مغنية حتى الطارف مرور بتلمسان، سيدي بلعباس، وهران، غليزان، الشلف، الجزائر، سطيف، برج بوعريريج، قسنطنية، عنابة.

فلقد تم إنشاء مجموعة أوراسكوم للبناء الصناعي المصري الشركة الجزائرية للإسمنت "**Algeria Cement Company** " والتي توفر 4 مليون طن من الإسمنت للسوق المحلي.

ومجموعة فرعون "**Le Groupe pharaon** " السعودي، كما تقدمت العديد من الشـــركات الأجنبية في كانون الثاني 2006 بعدة عروض من بينها الشركة الصينية "**CSCE**" التي تتواجد بالجزائر منذ عدة سنوات والمجمع "**CETIC**" الصيني الذي يشتهر بخبرته العالمية في إنشاء الطريق السريعة، إضافة إلى مجموعة بويغاس "**Bouygues**" والمجموعـــة الأمريكيـــة علـــى رأسها باشتال "**Bechtel**" وكذلك كوجال "**Cojal**" اليابانية.

بالنسبة **لقطاعي الزراعة والسياحة** فتحصل كل منهما على مشاريع أجنبية منجزة خلال الفترة 2002 – 2007 ؛ ما يمثل نسبة 1% من إجمالي المشاريع الأجنبية المباشرة لكل منهما، وهي ما تقدر بـــ 2017 و 26091 مليون د.ج على التوالي، وهذه النسبة قليلة مقابل الفرص الكبيرة المتاحة للقطاعين.

أما عن توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب نوع الاستثمار، فلقد تم التصريح لدى الوكالة "ANDI" خلال الفترة 2002 – 2006 بأن 400 مشروع استثماري من بين 454 مشروع أنجز خلال الفترة السابقة الذكر، وهي عبارة عن استثمارات أنجزت لأول مرة "**creation**" أما 54 مشروع فهي عبارة عن مشاريع توسع "**Extenstion**"، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (3–12): توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب نوع الاستثمار خلال الفترة 2002 – 2006.

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	القيمة (بالمليون دولار)	عدد اليد العاملة
إنشاء (creation)	400	533600	60735
توسع (extension)	54	68245	3809
المجموع	454	601845	64544

Source : ANDI, 2007

الشكل رقم (3–4): عدد الاستثمارات الأجنبية حسب النوع كنسبة من إجمالي المشاريع خلال الفترة 2000 – 2006.

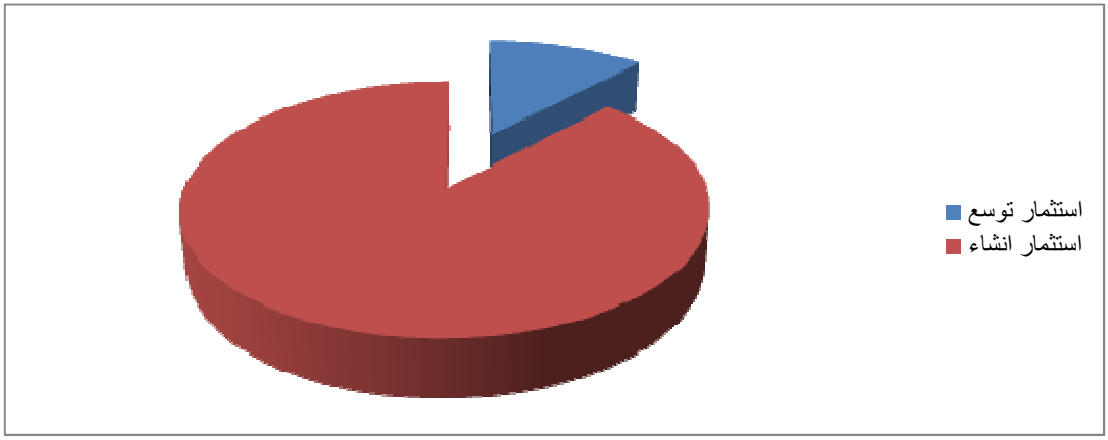

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

أما عن توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب منطقة الأصل، فتكشف البيانات على أن المشاريع العربية قدرت بـــ 251 مشروع من أصل 588 مشروع أجنبي وبقيمة 422052 مليون د.ج أي ما يمثل نسبة 56% من إجمالي المشاريع الأجنبية، وتحتل الدول الأوروبية المرتبة الثانية من حيث عدد وقيمة المشاريع حيث قدرت المشاريع الأوروبية المنجزة بـــ 278 مشروع بقيمة 237866 مليون د.ج أي ما يعادل نسبة 32% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المنجزة خلال الفترة 2002 – 2007 وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (3–13): توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب منطقة الأصل خلال الفترة 2002 – 2007.

المنطقة	عدد المشاريع	القيمة (بالمليون د.ج)	%
أوروبا	278	237866	32
الاتحاد الأوروبي	235	214674	29
آسيا	32	55416	07
أمريكا	14	27254	04
الدول العربية	251	422052	56
أستراليا	01	2954	00
مشاريع متعددة الجنسية	12	2054	00
المجموع	588	747596	%100

Source:ANDI 2007

يلاحظ بالنسبة للاستثمارات العربية أن الاستثمارات المصرية تحتل الصدارة من حيث قيمتها حيث أنجزت 27 مشروع بقيمة إجمالية تساوي 136928 مليون د.ج، ثم تليها الكويت ثم العربية السعودية، ثم سورية، ليبيا، تونس.... الخ، أما بالنسبة للاستثمارات الأوروبية فقد احتلت الاستثمارات الإسبانية المرتبة الأولى حيث أنجزت 29 مشروع بقيمة إجمالية قدرت بـــ 118127 مليون د.ج خلال الفترة 2002 – 2007، ثم تليها فرنسا، هولندا، بلجيكا، البرتغال.

بالنسبة للاستثمارات الأمريكية فقد قدرت بـــ 7 مشاريع بقيمة 18236 مليون د.ج.

بالنسبة لدول آسيا تعتبر الصين أهم مستثمر في الجزائر حيث قدرت المشاريع بـــ 21 مشروع استثماري، وذلك بقيمة قدرها 26016 مليون د.ج. والجدول التالي يبين بعض الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2007.

الجدول رقم (3-14): بعض الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2007

البلد	عدد المشاريع	القيمة (مليون د.ج)
مصر	27	136928
السعودية	8	22683
الإمارات العربية	5	76622
الكويت	2	88525
ليبيا	35	6780
سورية	57	10565
تونس	36	6416
قطر	1	3288
المغرب	3	2355
إسبانيا	29	115127
فرنسا	121	39376
هولندا	3	13864
ألمانيا	6	7799
الصين	21	26016
إنجلترا	11	1431
كندا	5	3681
الولايات المتحدة الأمريكية	7	18236
أستراليا	1	2954
روسيا	1	764

Source: ANDI, 2008

تشير بيانات الوكالة "ANDI" للفترة 2002 – 2007، عن مشاريع الشراكة بين الجزائر وبين دول مختلفة، فنجد مشاريع شراكة بين فرنسا ولبنان في الجزائر والتي قدرت بـــ 4

مشاريع من أصل 588 وبلغت قيمتها 1168 مليون د.ج، كذلك مشاريع شراكة بين الأردن والبحرين وقطر، كذلك الاستثمار بين العربية السعودية وفلسطين والأردن والذي قدرت قيمته بـــ 32168 مليون د.ج، والجدول أدناه يوضح بعض مشاريع الشراكة في الجزائر.

الجدول رقم (3-15): بعض مشاريع الشراكة بين دول مختلفة في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2007.

البلد	عدد المشاريع	القيمة
العربية السعودية وفلسطين والأردن	1	32168
الأردن والبحرين وقطر	1	12742
فرنسا وإسبانيا	2	330
فرنسا ولبنان	4	1168
فرنسا والكونغو	1	2019
فرنسا وألمانيا	1	166
الأردن ومصر	1	1475
فرنسا وتركيا ولكسمبورغ	1	275

Source: ANDI, 2008

من خلال ما سبق يلاحظ أن الدول المتخلفة والأقل تقدماً مثل: مصر، ليبيا، الهند، أكثر استعداد للعمل في الجزائر وذلك اقتناعاً منها أن بيئة الاستثمار في هذا البلد لا تقل تطوراً من بيئة الاستثمار في بلادها وحتى إن وجدت نواقص فهي تصل إلى حد تنفيذ الاستثمارات، طالما أن ذات النواقص قد تواجهها في بلدانها الأصل.

والوضع يختلف بالنسبة لمؤسسات الدول الأكثر تقدماً، فلا تزال استثماراتها في الجزائر ضعيفة من حيث العدد والقيمة رغم أن لبعضها عدداً معتبراً من المشروعات الاستثمارية كفرنسا، إيطاليا، إسبانيا، وهذا يؤكد أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال يقيم من قبل الشركات الأجنبية بأنه غير مهيأ لجذب واستقطاب استثمارات ذات قيمة ومبالغ مالية كبيرة، الأمر الذي يستدعي مضاعفة الجهود لتهيئة بيئة أعمال أكثر جاذبية لشركات الاستثمار الأجنبي من أصل الدول المتقدمة وذلك حتى تشارك في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة من خلال توفير رؤوس الأموال، التكنولوجيا القادرة على استغلال الإمكانيات المتاحة بأكثر فعالية وأحسن مردودية وتوفير مناصب شغل ملائمة.

من خلال بيانات الوكالة "ANDI" يلاحظ أن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2007 على العمالة والتشغيل المحلي تبدو حسنة، حيث توفر الاستثمارات الأجنبية 77564 منصب شغل منها 25374 منصب شغل في مشاريع الشراكة و 52190 منصب ناتجة عن المشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أي أن الاستثمارات الأجنبية تحقق نسبة تشغيل تصل إلى 12% من إجمالي مناصب الشغل والجدول أدناه يوضح حجم اليد العاملة التي توفرها الاستثمارات المحلية والأجنبية.

الجدول رقم (3–16): حجم اليد العاملة التي توفرها الاستثمارات المحلية والأجنبية خلال الفترة 2002 – 2007.

المشاريع الاستثمارية	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
	عدد مناصب الشغل	عدد مناصب الشغل	عدد مناصب الشغل	عدد مناصب الشغل	عدد مناصب الشغل	عدد مناصب الشغل	عدد مناصب الشغل
استثمارات محلية	84357	107566	67442	70295	94787	144275	568722
الاستثمارات الأجنبية منها:							
الشراكة	1744	2888	2208	4145	8608	5781	25374
استثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي	10444	5285	4523	4511	20188	7239	52190
المجموع الجزئي	12188	8173	6731	8656	28796	13020	77564
المجموع الكلي	96545	115739	74173	78951	123583	157295	646286

Source: ANDI, 2008.

الشكل رقم (3-5): نسبة مناصب الشغل التي توفرها الاستثمارات الأجنبية والمحلية خلال الفترة 2002 – 2007.

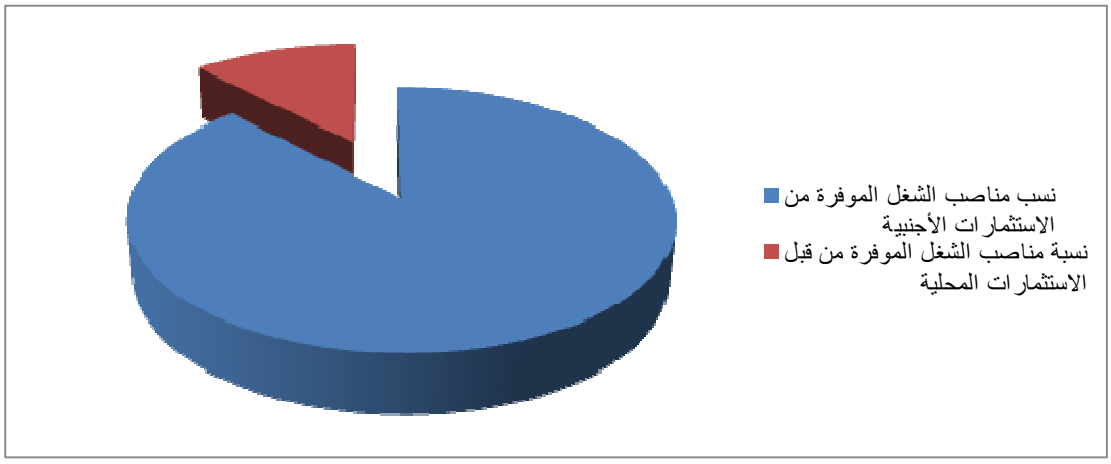

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

III-3-3- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر بالاعتماد على بعض المؤشرات

III-3-3-1- التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سيتم الاعتماد في تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر على حساب المؤشر لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، هذا المؤشر تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءً من سنة 1996، ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري **(بن حسين، 2005، ص10)**.

تقع الخصائص الأولى ضمن السياسة الاقتصادية، وتمثل محصلة ونتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة وتشمل ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية، ومجموعة سياسات المعاملات الخارجية، والجدول **(3-17)** يلخص وضع الجزائر وبعض الدول العربية بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار.

الجدول رقم (3-17): المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار للجزائر وبعض الدول العربية

البلد/ نوع المؤشر		مؤشر السياسة المالية: عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر سياسة التوازن الخارجي: عجز الحساب التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر السياسة النقدية: التعبير عليه من خلال معدل التضخم.
الجزائر	2005	6.33	*(20.83)	1.64
	2006	8.45	(25.30)	2.53
	التغير في المؤشر	+ 2.16	(25.30)	0.89
	درجة المؤشر	1	3	0
تونس	2005	2.56	•1.04	2.00
	2006	1.33	2.83	4.5
	التغير في المؤشر	(1.23)	1.79	2.50
	درجة المؤشر	1	1-	0
المغرب	2005	3.97	(2.26)	1.00
	2006	1.69	(3.75)	3.30
	التغير في المؤشر	(2.28)	(3.75)	2.30
	درجة المؤشر	1	3	0
ليبيا	2005	(28.14)	(34.94)	2.00
	2006	(40.68)	(46.06)	3.40
	التغير في المؤشر	(40.68)	(46.06)	1.4
	درجة المؤشر	3	3	1
السعودية	2005	(18.82)	(29.17)	0.7
	2006	(22.27)	(27.51)	2.2
	التغير في المؤشر	(22.27)	(27.51)	1.5
	درجة المؤشر	3	3	0

* الأرقام الموجودة بين قوسين تمثل الفائض في الحساب الجاري.

• يمثل عجز في الحساب الجاري، وسبب هذه الكتابة أن المؤشرات الجزئية للمؤشر تهتم بالعجز و ليس بالفائض.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، 2006.

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يمكن حساب المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية في الجزائر وبعض الدول العربية، والذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة أي:

[(1 + 3 + 0) / 3 = 1.33 بالنسبة للجزائر.

[(1 + (1−) + 0) / 3] = 0 بالنسبة لتونس

[(1 + 3 + 0) / 3] = 1.33 بالنسبة للمغرب

[(3 + 3 + 1) / 3] = 2.33 بالنسبة لليبيا

[(3 + 3 + 0) / 3] = 2 بالنسبة للسعودية.

مع العلم بأن تقييم المؤشر يكون كما يلي:

- أقل من 1 عدم تحسن مناخ الاستثمار.
- من 1 إلى 2 تحسن مناخ الاستثمار.
- من 2 إلى 3 تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

بالاستناد إلى هذا المؤشر يمكن التأكيد على تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر خلال السنتين (2005 – 2006) ويرجع الفضل في ذلك إلى تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط وتحسن إيرادات الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

بالنسبة لوضع الجزائر مقارنة ببقية الدول العربية فإنه حسب هذا المؤشر يعتبر مناخ الاستثمار في الجزائر أكثر تحسن منه في تونس، ورغم هذا التحسن إلا أن الجزائر لا تعد من بين الدول الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي بل إنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذبه مقارنة بالإمكانيات والمؤهلات التي تتوفر عليها.

وللوصول إلى تحليل أكثر عمقاً لمناخ الاستثمار في الجزائر يمكن إدراج بعض المؤشرات النوعية التي تأخذ بها الكثير من المؤسسات الدولية.

III-3-3-2- تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر بالاعتماد على مؤشرات نوعية أخرى

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ويلاحظ أن هناك عدداً متنامياً من هذه المؤشرات والتي هي باعتراف واضعيها أنها

لم تصل بعد إلى مرحلة الدقة الكاملة والثبات ولا تخلو من الثغرات لكنها حتماً تعتبر من الوسائل والأدوات التي تزكي القرار وترجحه، بل وأثبتت الدراسات الاقتصادية أن هناك مثلا صلة قوية بين ترتيب الدولة أو درجتها في هذه المؤشرات وبين مقدار ما تجتذبه من الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن هذه المؤشرات يستفاد منها لغرض المقارنة بين مكونات بيئة الاستثمار في مختلف الدول، ومن أجل معرفة مكانة الجزائر وتقييم مناخ الاستثمار فيها سيتم إدراج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي، كما تجدر الإشارة قبل ذلك أن الجزائر لم يتم تصنيفها بعد في بعض المؤشرات النوعية وذلك لحداثة استخدام هذه المؤشرات أو لعدم توفر البيانات الكافية.

أ- مؤشر الحرية الاقتصادية

تم اعتماد هذا المؤشر منذ عام 1995، وذلك لقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد، وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويصدره معهد هيرتاج فاونديشن"hertage foundation" بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال " Wall street journal"، ويهدف هذا المؤشر إلى إرساء معايير تصنيفية وتجريبية لقياس حجم الحريات الاقتصادية التي تتمتع بها دول العالم، ويغطي مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2006، 161 دولة (**المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2006، ص18**)، ويقيس 50 متغيراً مستقلاً قسمت ضمن عشر معايير تمثل العناصر الرئيسية للحريات الاقتصادية: السياسة التجارية، الأعباء المالية الحكومية (الضغط الجبائي)، مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد، السياسة النقدية، حجم تدفق رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي، البنوك والتمويل، الأجور والأسعار، حقوق الملكية، الضبط والقوانين، نشاط السوق غير الرسمية.

وتصنف الدول (161) في مؤشر الحرية الاقتصادية وفقاً لدرجة تحرر اقتصادها إلى أربعة مجموعات:

- دول ذات اقتصاد حر (1 – 1.99 نقطة).
- دول ذات اقتصاد شبه حر (2 – 2.99 نقطة).
- دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة (3 – 3.99 نقطة).
- دول ذات حرية اقتصادية معدومة (4 – 5 نقاط).

فكلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل ذلك على تأثير أكبر للدولة على الاقتصاد بمعنى حرية اقتصادية أقل.

ويتضح من الجدول (**3-18**) أن الجزائر تتمتع بدرجة حرية اقتصادية على غرار تونس، المغرب، سورية، فقد احتلت بذلك المرتبة 119 دولياً وهي بذلك تختلف عن السعودية

والبحرين والكويت التي تتمتع بدرجة حرية شبه كاملة، إلا أن الجزائر تبقى أحسن بكثير من حيث درجة الحرية مقارنة بليبيا لأن هذه الأخيرة صنفت ضمن الدول العربية التي تتمتع بحرية اقتصادية معدومة نتيجة تدخل الدولة في معظم أوجه النشاط الاقتصادي.

الجدول (3-18): مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر ولبعض الدول العربية للفترة 2005 – 2006.

الترتيب من بين 19 دولة عربية	الدولة	الترتيب عالمياً		قيمة المؤشر		تصنيف الحرية الاقتصادية
		2005 (161 دولة)	2006 (161 دولة)	2005	2006	
1	البحرين	20	25	2.10	2.23	حرية اقتصادية شبه كاملة
2	الكويت	54	50	2.76	2.74	
4	السعودية	72	62	2.99	2.84	
11	المغرب	85	97	3.18	3.21	حرية اقتصادية ضعيفة
12	تونس	83	99	3.14	3.24	
13	الجزائر	114	119	3.49	3.46	
16	سورية	139	145	3.90	3.93	
17	ليبيا	153	152	4.40	4.16	حرية اقتصادية معدومة

Source: the Heritage founclation & wall street journal, index of economic freechn, http://www.heritage.org/resarch /featunes/index/

ب- مؤشر الشفافية

تصدره منظمة الشفافية الدولية "**Transparency international**" كمنظمة غير حكومية (مقرها برلين) منذ عام 1995، وهي تعرف عدم الشفافية (الفساد) على أنه: استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة، وبالتالي يرصد فيه درجة الفساد حسبما يراها رجال الأعمال والمحللون، ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني.

✓ **دليل المؤشر:** تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و 10 على النحو الآتي:

- صفر يعني درجة فساد عالية.
- 10 يعني درجة شفافية عالية.

– ما بين صفر وعشرة مستوى متدرج من الشفافية، بحيث كلما ارتفع رصيد الدول من النقاط المسجلة دل ذلك على مستوى شفافية أعلى والعكس صحيح وقد غطى المؤشر 159 دولة سنة 2006 **(زايري، زيدان، 2007، ص16)**.

وحسب منظمة الشفافية الدولية نجد أن الجزائر دخلت للترتيب في هذا المؤشر سنة 2003، وتوجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية فهي مرتبة 97 من أصل 159 دولة سنة 2006.

ج– مؤشر التنمية البشرية

يصدر مؤشر التنمية البشرية سنوياً منذ عام 1995 عن برنامج الأمم المتحدة، ويعتبر أداة هامة لقياس توجهات التنمية البشرية في العالم، ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

– طول العمر؛ يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 و 85 سنة.

– المعرفة؛ ويقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح بين صفر و 100%.

– مستوى المعيشة؛ ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و 40000 دولار **(بن حسين، 2005، ص15)**.

✓ **دليل المؤشر:**

يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر: مؤشر تنمية بشرية عال 80% أو أكثر، مؤشر تنمية بشرية متوسط من 50% إلى 79%، مؤشر تنمية بشرية منخفض أقل من 50%.

✓ **وضع الجزائر:**

تعد الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة مثل تونس ومصر، وهذا جعلها تحتل المرتبة 103 من بين 155 بلد سنة 2005 بعد أن كانت تحتل المرتبة نفسها من أصل 177 بلد سنة 2004، والمؤشر يعكس مدى نجاح جهود تنمية رأس المال البشري الذي أصبح عصب التنمية المستدامة، والجزائر سيتحسن ترتيبها في هذا المؤشر خلال السنوات المقبلة بفضل مجهودات الدولة لتحسين مستوى المعيشة.

د– مؤشر سهولة أداء الأعمال

استحدث المؤشر سنة 2005، يصدر سنوياً عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية، حيث يُعتمد في تحليل المؤشر على عشرة جوانب تغطي دورة حياة المشروع

الاستثماري وهي: (**تقرير البنك الدولي، 2007**) مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تنفيذ العقود، مؤشر إغلاق المشروع. وقد غطى هذا المؤشر في سنة 2006 نحو 175 دولة منها 17 دولة عربية، ويعد وسيلة فعالة تساعد البلدان النامية على تحديد الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال، حيث يسمح لصناع السياسات ومتخذي القرار بمقارنة الأداء التنظيمي لدول ما مع الدول الأخرى والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية وتحديد أولويات الإصلاح، ووفقاً لتقرير البنك الدولي قامت عشر دول عربية بـــ 17 إصلاحاً تنظيمياً، أدت إلى اختصار ما تستغرقه الشركات من وقت وما تتحمله من تكلفة خاصة بالمتطلبات القانونية والإدارية، وقد قامت الجزائر ومصر والأردن والكويت والسعودية وسورية وتونس واليمن بإصلاح واحد على الأقل، كما تم في الجزائر إصدار تعليمات للبنوك والمؤسسات المالية لإبلاغ مكتب تسجيل الائتمان عن القروض غير المسددة، مما زاد من المعلومات المتاحة بشأن المقترضين، كما تم تخفيض معدل الضريبة على الشركات من 30% إلى 25%، إلا أن التقرير يشير إلى أن المنطقة العربية ما زالت تغيب عنها الإصلاحات في مجالات متعددة مما يتسبب في وضع العقبات أمام الأعمال، ومن أهمها: المغالاة في إصدار التراخيص وضع العقبات أمام الأعمال، ومن أهمها: المغالاة في إصدار التراخيص وضعف أداء الأنظمة القضائية.

أما عن تصنيف هذا المؤشر للدول العربية فقد احتلت الجزائر المرتبة العاشرة، حيث تصدرت المؤشر عربياً السعودية بمرتبة عالمية تساوي 38، تلتها الكويت (46)، سلطنة عمان (55)، الإمارات (77)، الأردن (78)، تونس (80)، لبنان (86)، اليمن (98)، المغرب (115)، الجزائر (116).

هـــ- مؤشرات تقويم المخاطر القطرية: تشمل عدة مؤشرات من بينها:

1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر شهرياً عن مجموعة "PRS" الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ سنة 1980، وذلك لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر المخاطر السياسية، (يشكل 50% من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية يشكل 25%)، ومؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25%)(**قويدري، 2006، ص291**).

✓ **دليل المؤشر:**

من صفر إلى 49.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جداً

من 50.0 إلى 59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة.

من 60.0 إلى 69.5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة.

من 70.0 إلى 79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة.

من 80.0 إلى 100 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جداً.

وضع الجزائر: وردت الجزائر خلال سنة 2006 ضمن الدول ذات المخاطر المنخفضة مثلها مثل المغرب وتونس، فلقد تقدمت الجزائر بنقطة واحدة مقارنة بسنة 2005 وكذلك تونس، وهذا يدل على الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر، وتحسن الوضعية المالية.

2- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية "COFACE"، يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد، ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.

✓**دليل المؤشر:**

صنف المؤشر إلى مجموعتين رئيسيتين:(**المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2006، ص215**).

*** درجة الاستثمار (A) وتنقسم إلى أربع مستويات هي:**

A_1: البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة، و سِجِل السداد جيد جداً، وأن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جداً.

A_2: احتمال عدم السداد يبقى ضعيف جداً حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقراراً أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة ثقل تسبب عن الدول المصنفة ضمن A_1.

A_3: بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة، قد يؤدي بسجل المدفوعات المنخفضة أصلاً لأن يصبح أكثر انخفاض من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

A_4: سجل المدفوعات المتقطعة قد يصبح أسوأ حالاً مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، رغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى في حدود مقبولة جداً.

* درجة المضاربة، وتقسم إلى ثلاث مستويات:

B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيء أصلاً.

C: قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيء أصلاً.

D: ستؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيء جداً أكثر سوءً.

يغطي المؤشر 164 دولة منها 20 دولة عربية، وقد صنفت الدول العربية في المؤشر كما هو موضح في الجدول

الجدول رقم (3-19): تصنيف الدول العربية حسب مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية

الدول	درجة المخاطر
الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، سلطنة عمان، تونس، الجزائر، السعودية، المغرب	الدرجة الاستثمارية من (A_2) إلى (A_4). 9 دول.
الأردن، مصر، جيبوتي، سورية، لبنان، ليبيا، موريتانيا، اليمن	درجة المضاربة B ،C 8 دول
الصومال، السودان، العراق	درجة عالية من المضاربة D 3 دول.

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار، 2006، ص83.

بمقارنة مؤشر عام 2006 مع مؤشر عام 2005، يتبين أن جميع الدول العربية التي يغطيها المؤشر قد حافظت على تصنيفها السابق، الجزائر كانت مصنفة ضمن الدرجة الاستثمارية A_4 سنة 2005 وحافظت على نفس الدرجة خلال 2006.

إضافة إلى هذين المؤشرين (المؤشر المركب، مؤشر كوفاس) هناك مؤشرات أخرى تعتمد لقياس درجة المخاطر المتعلقة بالاستثمار نذكر منها: مؤشر اليورو مني للمخاطر القطرية، مؤشر الأنستيتوشنال أنفستور للتقييم القطري.

و- مؤشر التنافسية العالمية 2006

يصدر مؤشر التنافسية العالمية سنوياً منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بالتعاون مع أكاديميين وشبكات عالمية تتألف من 109 مؤسسات شريكة، ويعد أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار، يقيس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصادياً مع الدول الأخرى لغرض تحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات.

✓ **دليل المؤشر:** يتراوح المؤشر بين 01 (أدنى درجة تنافسية) إلى 07 (أعلى درجة تنافسية)، بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية.

✓ **مكونات المؤشر:** يتكون مؤشر التنافسية العالمية بشكل أساسي من مؤشرين رئيسيين هما: مؤشر النمو للتنافسية ومؤشر الأعمال للتنافسية.

بالنسبة لمؤشر النمو للتنافسية: في سنة 2006، غطى 125 دولة منها 10 دول عربية، بينما غطى مؤشر الأعمال للتنافسية 121 دولة منها 10 دول عربية.

✓**وضع الجزائر**

بالنسبة لمؤشر النمو للتنافسية لسنة 2006، فقد تصدرت تونس مجموعة الدول العربية واحتلت المرتبة (30) عالمياً وتلتها كل من الإمارات (32)، قطر (38)، الكويت (44) والبحرين (49)، في حين احتلت الجزائر المرتبة 76 بعدما كانت في المرتبة 82 سنة 2005، وهكذا كانت الجزائر من بين 6 دول عربية التي سجلت تحسناً بنسب متفاوتة أما فيما يخص مؤشر الأعمال للتنافسية، فقد تصدرت أيضاً تونس الدول العربية باحتلالها المرتبة (26) عالمياً وتلتها كل من الإمارات (31)، قطر (34)، الكويت (44) والبحرين (51)، وجاءت الجزائر في الرتبة 85 عالمياً بعدما كانت تحتل المرتبة 95 في سنة 2005، وهكذا جاءت الجزائر ضمن 7 دول عربية عرفت تحسناً بنسب متفاوتة (**المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2006، ص85**).

III-3-4- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، (الحوافز والتسهيلات) غير أن هذا لم يؤدي إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما يثير جملة من التساؤلات عن أسباب وخفايا هذه المفارقة العجيبة وبالأخص عن الأسباب الكامنة وراء هذا التعثر.

إن من بين العناصر التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق نظراً لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي، كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حالياً تعد متواضعة مقارنة بالدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.

وبصفة عامة يمكن ذكر العوامل التي أدت إلى عدم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر في العوائق الرئيسية التالية:

III-3-4-1- عدم وجود سوق منافسة

حيث تتجلى ولحد اليوم سيطرة القطاع العام والاقتصاد الممركز والمخطط، حيث ما زال القطاع العام يقوم بدور هام في الاقتصاد وبشكل ملحوظ، وبرنامج الخصخصة يعرف بطء كبيراً في تنفيذه، والدليل على هذا أن القسط الأوفر من السوق ما زال مسيطر عليه من طرف البنوك العمومية (حوالي 94%)، وكذلك الهياكل القاعدية وبعض الصناعات ما زالت مسيطر عليها من طرف القطاع العام، على الرغم من ضعفها، وهو ما يشكل عائق أمام الاستثمار المحلي والأجنبي(**منصوري،د ت، ص152**).

إضافة إلى هذه الأسباب يمكن إرجاع انخفاض الاستثمارات الأجنبية؛ إلى عدم وجود سوق تنافسية بمعنى الكلمة وهذا لوجود الأنشطة غير الرسمية بحجم كبير والتي تمثل ربع النشاط الاقتصادي وهذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء.

III-3-4-2- المعوقات القانونية

في بعض الأحيان هناك غموض في بعض النصوص القانونية مما نتج عنه عمليات التأويل المختلفة في فهمها، وبعضها لا يصدر في الوقت المناسب، إضافة إلى ذلك يلاحظ عدم تناسب قوانين الاستثمار في الجزائر مع المتغيرات العالمية، وعدم السرعة في تطبيق القوانين وطول إجراءات التقاضي وارتفاع تكلفتها، وتجدر الإشارة كذلك إلى تأخر أو محدودية التقدم في إنشاء قوانين مهمة للاستثمار الأجنبي مثل قوانين الشركات والمنافسة وحماية الملكية الفكرية وقوانين الخصخصة بما فيها سرعة البت في المنازعات التجارية، وأن النظام القضائي يفتقر إلى الخبرة والمعرفة الجيدة بالقضايا التجارية المرتبطة بالاستثمار، حيث لا توجد محاكم مؤهلة للتعامل مع بعض القضايا التجارية كالإغراق والمنافسة.

III-3-4-3- المعوقات السياسية والاقتصادية

لقد عرفت الجزائر مرحلة توتر في فترة التسعينات أدت إلى عدم الاستقرار الأمني، الأمر الذي خلق نوعاً من التردد للمستثمرين في اتخاذ قرارهم للاستثمار في البلاد (إلا أنه وفي الآونة الأخيرة هناك تحسن ملحوظ وما زاده تحسناً مشروع المصالحة الوطنية الذي قام به السيد الرئيس بوتفليقة)، أما العراقيل الاقتصادية فهي متعددة يذكر منها:

- محدودية السوق المحلي نتيجة لانخفاض مستوى الدخل الفردي أو قلة عدد السكان في الجنوب ومن ثم يعاني المستثمر من مشكل تسويق منتجاته، الأمر الذي يؤثر على عوائده الاستثمارية.

– رغم امتلاك الجزائر لبنية تحتية جيدة من خدمات النقل والطرق والمواصلات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، إلا أنها تبقى غير كافية وما زالت بحاجة للتطوير ومن بين هذه النواقص نجد، مشكل الموانئ هذه الأخيرة تعتبر إحدى الحلقات الأساسية والفاعلة في المنظومة التجارية خاصة حركة السلع من وإلى داخل البلد، وإذا كانت نتيجة الاستثمار الخاص بشكل عام (محلي أو أجنبي) تعتمد أساساً على حركية السلع والمواد من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، فالنشاط الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الموانئ يفرض مقاييس دولية خصوصاً في الفترة الحالية، من هذه المقاييس المداومة وعدم التوقف عن العمل، التسليم في الوقت المحدد للحاويات وتوفير البنية التحتية التي تسهل عمل الميناء، التحكم في إرساء السفن وإذا كانت إحدى عوامل نجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على مدى احترام وتوفير الموانئ للمقاييس الدولية، فإن الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس حيث وجهت لها انتقادات من قبل المستثمرين تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائياً في الموانئ الجزائرية فمثلاً ميناء الجزائر بالرغم من أن 80% من السلع المستوردة تمر عبره، إلا أن مختلف المتعاملين يشتكون من بطء عملية تسريح السلع واستغراقها لوقت أطول، إلى جانب ذلك حتى يتمكن المتعاملون من الحصول على بضاعتهم كاملة يضطرهم هذا إلى دفع رشاوي أو اللجوء إلى وساطة شخص على مستوى الميناء، كما يشكل نقص التجهيزات والإمكانيات على مستوى الموانئ من أهم مظاهر سوء التسيير (مثلاً: عدم وجود العدد الكافي من الآلات لرفع البضائع، نقص قطع الغيار....) **(همال، 2004، ص4)**.

III –3–4–4: عائق العقار

العقار يشكل أحد أهم الصعوبات لإنشاء وتطوير القطاع الخاص الوطني والأجنبي وجعله أكثر ديناميكية في الجزائر، والوصول إلى العقار الصناعي فهو جد معقد بسبب ندرة الأراضي المخصصة، وبسبب تكاليف وأعباء ومضاربة جد هامة، أكثر من 40% من المؤسسات تبحث عن العقار الصناعي، انتظارها هذا قد يصل إلى 4 سنوات، مما جعل من مسألة العقار المحدد الرئيسي لموقع المؤسسة خلافاً لما هو متعارف عليه فالقرب من السوق ووجود الهياكل الجيدة وتوفر المادة الأولية واليد العاملة المؤهلة هي العوامل التي يجب أن تؤخذ في الحسبان قبل انطلاق أي مشروع، ومما عقّد الأمور أكثر اشتراط البنوك للرهن المضمون، كل هذا جعل من مشكل العقار الصناعي أحد أهم معوقات الاستثمار في الجزائر على الرغم من اتساع مساحة البلد وتنوع ميزات المناطق.

III-3-4-5- العائق المالي

إن نوعية المشكل المالي الذي تواجهه المؤسسة منذ 1993 لم يعد حصولها على العملة الصعبة وإنما حصولها على العملة المحلية لتمويل استثماراتها، فالصيرفيون يرجعون السبب إلى كون المشاريع المقدمة ليست قابلة للتمويل (غياب دراسات بجدوى جيدة، غياب أموال أو ضمانات كافية...)، ولكن هذا يخفي في الحقيقة غياب الكفاءات البنكية القادرة على تقييم المشاريع وتحديد إمكانية البنك لأخذ المخاطرة.

يرجع المستثمرون في أغلب الأحيان أسباب تأخير تحقيق استثماراتهم وارتفاع تكاليفها إلى غياب التمويلات فضلاً عن اعتبارهم بأن النظام المالي لا يتميز بالفعالية وغير قادر على التأقلم مع متطلباتهم فحتى العمليات الجارية (تحويل، مسك الحسابات، تحرير الأموال المودعة) تعرف صعوبات، فتحويل صك بنكي مثلاً من وكالة إلى أخرى تابعين لنفس البنك وتقعان في نفس المدينة قد يستغرق أحياناً شهراً كاملاً(**همال، حفيظ، 2005، ص192**)، إضافة إلى أن بعض الإجراءات المصرفية المتسمة بمركزية القرار ونقص المعلومات والمعطيات الكافية حول فرص التمويل المتاحة وغياب الشفافية في منح القروض وضعف المنتجات المالية المقترحة على المستثمرين الخواص (**Ministere de la PME, P30**).

خلاصة الفصل

إن الجزائر تتوفر على كل المقومات التي تجعل منها بلداً مزدهراً يحقق نسب جيدة من النمو الاقتصادي، هذا فضلاً عن موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وقربها من الأسواق الأوروبية وانفتاحها عليها، فللحكم على مدى توفر الجزائر على عوامل جذب الاستثمار وتوفير مناخ استثماري ملائم، يمكن القول أنها حققت العديد من النقاط الإيجابية من ناحية الاستقرار والانفتاح الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية (التحكم في معدلات التضخم، واستقرار أسعار الصرف، انخفاض حجم المديونية، انخفاض معدلات البطالة)، إضافة إلى أن قانون تطوير الاستثمار قدم أكبر قدر من الضمانات والتسهيلات من أجل جذب وطمأنة المستثمرين الأجانب وهذا ما عجزت عن تحقيقه سلسلة من القوانين السابقة التي جاءت بصدد تشجيع الاستثمار.

كل هذا يؤكد أن مناخ الاستثمار يعد في المستوى المقبول وهو في تحسن مستمر من سنة لأخرى، إلا أنه بالرغم من ذلك هناك العديد من النواقص تمثل تحديات حقيقية تواجه الاقتصاد الجزائري وفي كثير من الأحيان تعتبر منفذ لتشويه صورة الجزائر يجب تداركها، كما أن سلبية بعض المؤشرات النوعية للاستثمار المتعلقة بالجزائر مقارنة بالدول العربية الأخرى قد يعطي صورة خاطئة عن الجزائر.

إن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يظل بعيداً عن الأهداف المرجوة، فمعظم الاستثمارات الأجنبية تتحقق في قطاع النفط دون القطاعات الأخرى، وهو ما يستدعي معرفة أهمية هذه الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع والآثار المترتبة عليه، وهذا ما سيتم عرضه في الفصل التالي من البحث.

تمهيد

لقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على مواردها الذاتيـــة فـــي تمويـــل مشـــاريعها الاستثمارية والمتأتية أساسا من موارد النفط، والجزائر أثناء انتهاجها لمسيرة التنمية آنذاك لم تكن تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية، ويظهر ذلك في أن قوانينها لم تنص صـــراحة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية خوفا من تدخل الأجانب في سيادة الدولة؛ غير أن التحولات الاقتصادية العالمية و تحدياتها التي لم تكن الجزائر بمنأى عنها من جهة و الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية التي مسّت الجزائر بسبب تراجع الأسعار والإنتاج في منتصف الثمانينات ومـــا بعدها من جهة ثانية، أدت إلى اتخاذ قرارات جذرية في المجـــال الاقتصـــادي بالخصـــوص؛ تمثلت في إنهاء أسلوب التسيير المركزي الموجه للاقتصاد والذهاب نحو الخصخصة وتحرير الاقتصاد الوطني. وفي هذا المجال عمدت الحكومة الجزائرية إلى تطبيق إصلاحات جديـــدة تمثلت في فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال إصدار العديد من القوانين لتشجيع عملياته. إضافة إلى إصدار قوانين تشجع خصوصا الاســـتثمار فـــي قطـــاع الـــنفط، باعتباره قطاع استراتيجي أعطيت له أهمية بالغة في إطار تطبيق الخطط التنموية، وعليه فقد سعت الدولة إلى تطوير و تنمية القطاع من خلال السماح للمستثمرين الأجانب بالتـــدخل فـــي القطاع، هذا الأخير الذي يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة و تقنيات عالية التكنولوجيا.

وسيتم من خلال هذا الفصل إجراء دراسة عن كيفية إتمام الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط، والآثار المترتبة عنه، إضافة إلى التطرق إلى إمكانيات الجزائر لتنمية الطاقة المتجددة وذلك من خلال النقاط التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط.
- الآثار الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط.
- إمكانيات الجزائر لتنمية الطاقات المتجددة.

IIII-1- الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط

فيما يأتي سيتم التطرق للاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط والتي هي عبارة عن استثمارات مشتركة مع أهم شركة وطنية تنتمي للقطاع شركة سوناطراك – رافعة الاقتصاد الجزائري – ولذلك فإنه قبل عرض المشاريع المشتركة لا بد من الإشارة إلى الشركة الوطنية سوناطراك وذلك بعرض نشأتها وتطورها وكذا نشاطاتها المختلفة في قطاع المحروقات.

IIII-1-1- نشأة وتطور سوناطراك

لقد تم إنشاء سوناطراك الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات بعد إصدار المرسوم رقم 63-491 المؤرخ في 31 كانون الأول 1963 ؛ الذي كلفها بمهام محددة تتلخص في نقل وتسويق المحروقات، ثم جاء المرسوم رقم 66-296 المؤرخ في 22 أيلول 1966، ليوسع مهامها إلى عدة ميادين منها البحث عن المحروقات وإنتاجها وتحويلها وتسويقها.
ورغم كل هذه التعديلات بقيت سوناطراك بإسمها القديم، وعملت بكل جهدها على تطوير فروع المحروقات فتفرعت عنها 17 مؤسسة جديدة*.
وفي 21 كانون الثاني 1998 وبعد موافقة المجلس الوطني للطاقة تم تأكيد تسمية سوناطراك وهي: الشركة الوطنية للبحث عن المحروقات وإنتاجها وتسويقها، والتي يوجد مقرها بمدينة الجزائر **(منشورات سوناطراك المختلفة)**.

IIII-1-1-1- مهام سوناطراك

في بداية نشأة سوناطراك، كان هدفها يتلخص في نقل وتسويق المحروقات وحسب، وعليه فمحدودية نشاطها هذا ناتج عن نقص الخبرة في ميدان البحث والتنقيب والإنتاج من جهة، ولصعوبة التحكم في المؤسسات الأجنبية المستغلة للبترول من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس قررت الحكومة توسيع نشاط سوناطراك إثر صدور مرسوم 66-296 أين تعود للشركة:

- كل العمليات من بحث وتنقيب صناعي وتجاري للأحواض.
- بناء كل وسائل نقل المحروقات.
- توزيع وبيع المحروقات ومختلف المواد المشتقة منها، يتم في الجزائر قبل الخارج.
- معالجة وتحويل المحروقات على أرض الوطن وإقامة صناعة بتروكيميائية.

* تم إعادة هيكلة سوناطراك لتنبثق عنها 17 مؤسسة مستقلة.

- المشاركة في كل عملية صناعية، تجارية، مالية، أو عقارية مرتبطة بطريقة مباشرة بمهامها.

وبهذا القرار أصبح حضور سوناطراك يتزايد في كل مراحل النشاط البترولي، وبعد إعادة الهيكلة ركزت سوناطراك على المهام الإستراتيجية لقطاع المحروقات والتي كانت تترتب حول محاور ذات النشاطات الآتية:

- نشاطات الاستكشاف والبحث عن المحروقات.
- نشاطات تنمية واستغلال آبار (الحقول) المحروقات.
- نشاطات نقل المحروقات عبر الأنابيب.
- تمييع وتحويل الغاز الطبيعي.

واستمرت سوناطراك هكذا حتى سنة 1998، أين كانت هذه السنة صعبة بسبب تواصل انخفاض أسعار البترول الخام خلال الأشهر الأخيرة الشيء الذي انعكس سلبا على إيرادات وفوائد سوناطراك، هذه الشركة التي لها موقعها الأساسي في الاقتصاد الوطني ولذلك اتخذت عدة إجراءات لمواجهة خلل السوق بذهنية جديدة وبناءً على هذا أصبحت سوناطراك تهدف حاليا إلى:

- التنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها.
- تحويل المحروقات وتكريرها.
- تطوير شبكات نقل المحروقات وتخزينها وشحنها واستغلال هذه الشبكات وتسييرها.
- تمييع الغاز الطبيعي ومعالجته وتقويم المحروقات الغازية.
- تسويق المحروقات.
- دراسة كل الأشكال والمصادر الأخرى للطاقة وترقيتها وتقويمها.
- تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بصناعة المحروقات وكل عمل يمكن أن يترتب عنه فائدة لسوناطراك.

والآن وبعد كل هذه السنوات من نشاط سوناطراك، نجدها قد حققت العديد من النجاحات هي:

1- أول شركة على مستوى إفريقيا
2- تحتل المرتبة 12 بين الشركات البترولية العالمية.
3- ثاني مصدر للغاز الطبيعي والغاز المميع.
4- ثالث مصدر للغاز الطبيعي عبر العالم.
5- نشاطاتها تمثل حوالي 30% من PNB (الناتج الوطني الخام للجزائر).

6- توظف حوالي 120 ألف شخص(**revue de sonatrach2007**).

IIII-1-1-2- أنشطة شركة سوناطراك

تتواجد سوناطراك اليوم عبر نشاطاتها في عدة مناطق من العالم: إفريقيا، آسيا، أوربا، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط...

أ- نشاط المنبع L'amont

يشكل البحث والتنقيب واستثمار منابع النفط، القلب المهني لمجموعة سوناطراك.

تمت متابعة جهود التنقيب (بشكل ذاتي أو عبر المشاركة) من أجل اكتشاف منابع نفط جديدة وتفعيل استثمار المنابع القديمة خلال عام 2007 في الجزائر، وكذلك في مالي، موريتانيا، النيجر، مصر وليبيا في إفريقيا، بالإضافة إلى البيرو في أمريكا اللاتينية.

إن نشاط المنبع أدمج في إستراتيجية الفروع التابعة لسوناطراك المرتبطة بالمنبع مثل: ENAGEO المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء، ENTP المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار، GCB الشركة الوطنية للهندسة المدنية والبناء، ENSP المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار، ENGTP المؤسسة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى (**التقرير السنوي لسوناطراك، 2007، ص 22**).

ب-نشاط النقل عبر الأنابيب Transport par canalisation

تشكل شبكة نقل سوناطراك أداة أساسية ضمن إستراتيجية المجموعة، تتميز بمرونتها وفعاليتها وقربها من السوق الأوربي وقدرتها التنافسية، وذلك من خلال شبكة أساسية يفوق طولها 16200 كلم من أنابيب نقل المحروقات، يمثل الأنبوب الأول أنبوب إنريكو ماتي (يصل الجزائر بإيطاليا عبر تونس) "Enrico Mattei".

الأنبوب الثاني بيدرو دوران فاريل (يصل الجزائر بإسبانيا عبر المغرب) " Pedro Duran Farel".

ومع مساهمة الفرعين ENAC المؤسسة الوطنية للأنابيب و SARPI الشركة الجزائرية لإنجاز المشاريع الصناعية، فإن سوناطراك تمتلك وسائل وتكنولوجيا ضرورية من أجل عمليات الصيانة والمعالجة للهياكل القاعدية لنقل المحروقات، مشروع مدغاز (الجزائر/إسبانيا) الذي تم تشغيله في تموز 2009 (**Revue de l'energie, 2009, P 83**).

كما أنه هناك قيد الإنجاز طرق جديدة لتصدير الغاز نحو السوق الأوربي خاصة عبر مشروع غالسي (الجزائر/إيطاليا) إضافة إلى شركة تختص بدراسات الجدوى التي تم إنشاؤها بين الجزائر ونيجيريا من أجل مشروع أنبوب الغاز الطبيعي (مشروع TSGP) العابر للصحراء وطوله 4000 كلم – بداية الأشغال للفترة ما بين 2015-2017.

ج- نشاط المصب L'aval

تتابع سوناطراك نموها مع إطلاق مشاريع كبرى في حقل تمييع الغاز وكذلك في حقل التكرير والبتروكيمياء، ومن أجل تقوية موقعها في نشاطات المصب الغازية تهدف إلى إستثمار ترابط الغاز والكهرباء في حقل التوليد المشترك للطاقة.

إن سوناطراك تمتلك من خلال نشاط المصب 4 مجمعات للغاز الطبيعي المسال GNL، ومركبين لغاز البترول المسال GPL ومركبين للبتروكيمياء، ووحدة PEHD تعود إلى الفرع ENIP (الشركة الوطنية للصناعة البتروكميائية) و 5 مصانع تكرير تعود إلى الفرع NAFTEC (المؤسسة الوطنية للتكرير) ووحدة لاستخلاص الهليوم وفرعين للصناعة وتسيير المناطق الصناعية.

د- نشاط التسويق

فتحت سياسة المشاركة الأسواق الدولية أمام سوناطراك وسمحت لها بتسويق المحروقات في أوربا وأمريكا وآسيا.

يهتم التسويق بإدارة عمليات البيع والنقل البحري، أين تتم الإجراءات بالتنسيق مع الفروع مثل: NAFTAL التي تهتم بتوزيع المنتجات البترولية، SNTM HYPROC من أجل النقل البحري للمحروقات، COGIL من أجل تسويق الغاز الصناعي بالإضافة إلى هذا تمت مؤخرا شركة مشتركة SONACEP بين سوناطراك و CEPSA الإسبانية من أجل تسيير خيارات التسويق والتجارة في المنتجات البترولية وعمليات الشحن بالنسبة للنقل البحري.

III-1-2- الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط

تتم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط عن طريق إنشاء استثمارات مشتركة بين الشركة الوطنية سوناطراك ومختلف الشركات الأجنبية، ويكون ذلك من خلال الأشكال الآتية:

III-1-2-1- الاشتراك بالمساهمة L'association en participation

تتكون خصائص هذا النوع من الشراكة فيما يأتي: **(القانون رقم 14-86)**

- استثمارات البحث تمول من طرف الشريك الأجنبي.
- يسحب الشريك الأجنبي حصته من إنتاج الحقل حسب نسبة المساهمة بشرط أن تكون حصة سوناطراك على الأقل 51%.
- عند اكتشاف حقل قابل للاستغلال فإن الشركة الأجنبية تتمتع بحقها في إنتاج الحقل بنسبة مساهمتها والتي لا تتجاوز 49% من الإنتاج المكتشف.

- يتحمل الشريك الأجنبي مسؤولية دفع الأعباء والرسوم على حصته في الإنتاج.

IIII-1-2-2- الشراكة التجارية Société commerciale mixte

تخضع الشراكة التجارية إلى القانون الجزائري وتكون نسبة مساهمة الشركة الوطنية سوناطراك 51% على الأقل، أما فيما يخص طرق التمويل ومبادئ الفوائد المستحقة، فهي نفسها كما في حالة الاشتراك في المساهمة وهنا توجد حالتين:

- يوزع الإنتاج بين الشركاء ، بحيث يدفع كل الأطراف الإتاوة والضريبة النسبية على حصته
- الشركة التجارية تقوم بتسويق الإنتاج وعليها دفع الإتاوة و الضريبية ومثالا على هذا النوع من الشراكة الشركة المختلطة (ALEPCO) الجزائرية الليبية* **(عبد الله، 2003، ص 101)**.

IIII-1-2-3- عقود الخدمات

تنقسم عقود الخدمات إلى نوعين هما:

- عقد الخدمة ذات المخاطر والذي يطلق عليه اسم عقد المؤسسة أو الوكالة.
- عقد المساهمة التقنية دون المخاطر.

فبالنسبة لعقد الخدمة ذات المخاطر؛ فإن الشريك الأجنبي يتحمل كاملا تمويل عمليات البحث وتكمن المخاطر في إمكانية بحث بترولي فاشل، مما يعدم كل إمكانية تسديد المصاريف الخاصة بعملية البحث والتنقيب. خلافا عن عقد تقاسم الإنتاج، ففي حالة الاستكشاف يسدد للشريك مصاريفه والخدمات المقدمة وهذا نقدا أو عينا.

أما عن عقد المساهمة التقنية دون مخاطر تقدم الشركة الأجنبية في إطاره خدمات للشركة وبناءً عليه فإنه في هذه الحالة وفي إطار الشراكة:

- يدفع للشريك الأجنبي مبلغ عيني أو نقدي الذي يجب ألاَّ يتجاوز 29% من الإنتاج المكتشف.
- يحدد الدفع عينا أو نقدا وكذا كيفيات التسديد مقدما في العقد.
- إذا اتفق الطرفان على الدفع عينا تسلم حصة الشريك الأجنبي بقيمة التسليم في ميناء الشحن مع جميع الأعباء والرسوم وكذا من الالتزامات الجبائية البترولية (**Revue N°735, Le Pétrole et Gaz, 1999, P 19**).

* هذه الشراكة ذات حصص متساوية بين سوناطراك والشركة الليبية (NOC)

IIII-1-2-4- عقد اقتسام المنتوج

تطبق هذه النظم بصفة خاصة في مجالات الاكتشافات البترولية حيث تحتاج إلى موارد مالية ضخمة وتكنولوجيا عالية في حين تبقى نتائجها احتمالية، ومن ثم لا تقدر عليها الاقتصاديات النامية، فيعهد بها إلى مشروع متعدد الجنسية ذو قدرة ضخمة من حيث التمويل والمعرفة الفنية، فيقوم بالاستثمار والإنفاق على الإنتاج ويتحمل مسؤولية النجاح أو الفشل كما يقوم أيضا بتطوير وتدريب العناصر المحلية من العمالة والمهندسين واالكوادر كما يقوم في بعض الأحيان بتسويق الإنتاج كله أو جزء منه ويتم اقتسام الناتج بعد اكتشافه بنسبة معينة بين الشريك المحلي والشريك الأجنبي الذي كلف بالاتفاق، ويمكن للسلطة المحلية استخدام نصيبها إما في الاستهلاك المحلي أو تصديره للخارج و الجدول أدناه يبين الشركات المنشأة عبر الشراكة خلال الفترة 1965 –2006.

الجدول رقم (4–1): الشركات المنشأة عبر الشراكة خلال الفترة 1965–2006

	رمز الشركة	الشراكة ومعدلات المساهمة	مجال النشاط	تاريخ الإنشاء	تاريخ نهاية صلاحية العقد	ملاحظة
نشاط المنبع l'amont شراكة تعاونية	ASCOOP	سونطراك=50% ERAP=50%	اكتشاف وإنتاج	65/07/29	71/02/24	مساحة تساوي 200.000 كلم ^{2} إنجاز (حفر) 35 بئر و اكتشاف 4 آبار
المنبع شراكة تساهمية	20 عقد مساهمة	سونطراك =51% الشركات البترولية = 49%	اكتشاف وإنتاج	1973	1986	مساحة تجاوزت من 200.000 كلم ^{2}في 1974 إلى 266.000 كلم ^{2}سنة 1986
شراكة من خلال تقاسم الإنتاج	60 عقد تقاسم الإنتاج	/	/	1987	2005	مساحة انتقلت من 30000 كلم ^{2} إلى 300.000 كلم^2
المنبع (خدمات) الشراكة الجزائرية للجيوفيزياء	ALGEO	سونطراك =51 % Teledyne(USA) = 49%	- المعالجة الزلزالية - طوبوغرافيا - الهيدروجيولوجيا	1964	1982	/
	ALREG	سونطراك =51 % Globe universal sciences INC(USA) = 49%			1982	

المنبع (خدمات) الشركة الوطنية للحفر	ALFOR	سونطراك =50 % South Eastern = Driling Inc 50% Dallas	حفر الآبار البترولية	1966	1982	إنشاء ENTP بناءا على OTP لسونطراك
المنبع (خدمات) الشركة الوطنية لمراقبة الجيولوجية	ALCORE	سونطراك =51% Core = Laboratories %49	مراقبة جيولوجية للآبار وتحاليل مخبريه	1969	1981	/
المنبع (خدمات) الشركة الوطنية للدياغرافيا	ALDIA	سونطراك =51 % Dreser = Atlas(USA) %49	تسجيلات الدياغرافيا في الآبار	1970	1981	/
الشركة الوطنية للتجريب	ALTEST	سونطراك =51 % =Backer(USA) %49	تقييم الإحتياطيات	1970	1981	/
/	ALCIM	%51=ENSP BJ sewices %49=	تدعيم وتغليف الآبار	1982	1986	/
الشركة الوطنية لوسائل الحفر	ALDIM	سونطراك =51 % =Christensen %49	انجاز وسائل الحفر	1973	1983	/
الشركة الوطنية لسائل الحفر	ALFUID	سونطراك = 51% Milehen(USA) %49=	إنشاء + خدمات متعلقة بوسائل الحفر	1973	1982	/
الشركة المختلطة للتدعيم	BJSP	%51= ENSP BJ services %49=	تدعيم	1986		/
الشركة المختلطة لتقديم خدمات الدياغرافيا	HESP	%51=ENSP Haliburton(US %49=A)	دياغرافيا الآبار	1999		/
شركة مختلطة لسوائل الحفر	BASP	%51= ENSP Baroid(USA) %49=	إنشاء+جمع سوائل الحفر	2003		تبني مهام ALFUID

مهمة جديدة			حماية البيئة ومعالجة فضلات المشاريع البترولية	%51= ENSP MEDES (itali) =49%	MESP	الشركة الوطنية لمعالجة الفضلات البترولية للمشاريع
/		09/22 1967	الانشاء حماية اجتماعية	سونطراك = 51% Union industrielle et =entreprise 49%	ALTRA	الشركة الجزائرية للأعمال الكبرى
/	1971	1965	نقل الخام بواسطة أنابيب الغاز	سونطراك = 25% =SNREPAL 25% CFPA= 50%	SOPEG أنبوب ناقل للبترول	النقل
BP و TOTAL تنازلتا عن حصتهما لأغراض إستراتيجية في تشرين الثاني 2006	/	جانفي 2001 بداية الأشغال في 2006 و الوضع تحت الخدمة في 2009	نقل الغاز الطبيعي من خلال الأنابيب تحت البحر	سونطراك = 20% 20% =CEPSA BP,ENDESA GDF,TOTAL, 12=Iberdrola % لكل منها	MEDGAZ	النقل
/	؟	2003 2006	نقل الغاز	سونطراك , ENL POWER ,EDI SON,EOS , WINTERSHE LE	TRANS MED	النقل
شراء حصتي إس أن ريبال في 1965/7و بريتيش بتروليوم في 1967/01/30 تأميم حصة إسو موبايل في 67/8/24 تأميم كامل في71/02	1971	1964	تكرير وتوزيع	سونطراك = 8% =SNREPAL 10% BP =10% ESSO =17% MOBIL =6% CFP =32% SHELL =17%	SRA	نشاط المصب الشركة الجزائرية للتكرير
شراء حصة ايراب نتيجة تماطل في العمل من طرف الشريك	/2/17 1970	/7/15 1967	تمييع ونقل الغاز	سونطراك = 50% ERAP=50%	SOME LGAZ	شركة تمييع ونقل الغاز وتسويقه
شراء حصة الشريك عن طريق سونطراك		1964	تمييع الغاز الطبيعي	/	CAMEL	تمييع الغاز الطبيعي

انتاج الهيليوم	HELIOS	سونطراك =51% HELAP=49%	انتاج الهيليوم والازوت الغازي والسائل	1991		بداية الاشغال في 1994
تحويل	PROPA-NCHEM	سونطراك =49 % BASF =51%	بروبالين	2000		بداية الانتاج 2003
نشاط المصب	POLYMED	سونطراك = 67% Repsol =33% و فيما بعد إكتسبت سونطراك=63% BAD =12.19% Repsol =26.95%	/	1990-2000	تشرين الثاني 2006	تقاعد Repsol لعدم مردودية المشروع
نشاط المصب Shipping	SONACEP	سونطراك = 50% CEPSA= 50%	/	2001		/
نشاط المصب تسويق	MED LNG GAZ	سونطراك = 50% GDF= 50%	تسويق GN GNL للأسواق الأورو متوسطية	2006		/

Source: Abdelmadjid Attar et Zerouk Djerroumit , pp 10- 14

IIII-1-3- أهم المشاريع المشتركة بين سوناطراك والشركات الأجنبية

قامت الشركة الوطنية سوناطراك بمشاريع مشتركة مع شركات أجنبية من بينها:

IIII-1-3-1- مشروع عين صالح غاز

يعد مشروع عين صالح أكبر مشروع لإنتاج الغاز الجاف في البلاد Gaz Sec (غير مصحوب بالبترول الخام)، كما أنه كذلك من أهم المشاريع الطاقوية المنجزة في إطار الشراكة مع سوناطراك.

إن شراكة عين صالح للغاز تتضمن تطوير 7 آبار للغاز الطبيعي في الوسط الجنوبي للجزائر: كرشبا Krechba، تيقنتور Tigentour، ريق Reg، حاسي مومن Hassi Moumen، وغارت البيفينات Garet el befinat، عين صالخ Ain Salah، غور محمود Gour Mahmoud، ويتم تطوير هذه الآبار عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى: يتم تطوير الحقول الآتية؛ كرشبا، تيقنتور، ريق، بدأ الإنتاج في سنة 2004، حيث يتم نقل الغاز المنتج عبر الأنابيب ويقدر طولها بـ 579 كلم وذلك إلى غاية المحطة الأولى حاسي الرمل، ثم فيما بعد يتم نقله نحو الأسواق الواسعة في جنوب أوربا.
المرحلة الثانية: يتم فيها تطوير الحقول الأربعة المتبقية، وهذا من أجل ضمان مستوى إنتاج ومبيعات منتظمة خلال فترة التطوير، ويقدر الإنتاج المتوقع من هذا المشروع بـ 9 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الخالص.
يهدف هذا المشروع إلى رفع الإنتاج الكلي للغاز في الجزائر بحوالي 15%، وقدرت التكاليف الإجمالية بحوالي 2.7 مليار دولار خلال فترة تمتد حتى 30 سنة.
إضافة إلى ما سبق فإن مشروع عين صالح هو مشروع متطور من خلال مساهمته في حماية البيئة، حيث تحصل على شهادة الإيزو 14001، ومن خلال هذا المشروع فإنه تتم عملية الإنتاج واستخلاص ثاني أكسيد الكربون Co2 من الغاز المنتج من آبار عين صالح، ثم يتم نقله وإعادة حقنه في خزان كرشبا (بين طبقات الأرض).
وصف العقد: عقد تقاسم العائدات Contrat de partage de revenus
الشركاء: سوناطراك (35%)، بريتش بتروليوم BP (33%)، ستات أويل Statoil (32%).
الهدف: التنقيب والبحث والاستغلال لآبار الغاز الطبيعي المكتشفة أو التي سيتم إكتشافها وذلك في المحيط المتعاقد عليه لعين صالح، إضافة إلى نقل وتسويق الغاز.
تاريخ انتهاء العقد: 18 شباط 2027.

IIII-1-3-2- مشروع الغاز المتكامل قاسي الطويل

مشروع قاسي الطويل Gassi Touil le projet integré Gaz تم عن طريق توقيع عقد شراكة مع سوناطراك والكونسورتيوم الإسباني ريبسول غاز ناتورال Repsol YPF/ Gas Natural، حيث تم توقيع العقد في 1 كانون الأول 2004 ويتضمن الاتفاق على ما يأتي:

- إنجاز مشروع دمج، تطوير، استغلال، تمييع وتسويق الغاز المسترجع من آبار قاسي الطويل والرهورد النوس Rhourde Nouss.
- يحقق المشروع احتياطات قابلة للاستخراج تقدر بـ 219 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، يقدر الاستثمار الإجمالي خارج النقل البحري بين 3 و 4 مليار دولار، وذلك خلال فترة 54 شهرا من التطوير، (**Revue de Sonatrach, 2005, P5**) يمتد العقد إلى 30 سنة.

- محيط التعاقد يقارب 13100 كلم^2 موزعة على مناطق قاسي الطويل والرهورد النوس.
- الإستكشاف في المحيط المتعاقد عليه.
- حفر 52 بئر وتطوير 16 أخرى مكتشفة موجودة من قبل.
- إنشاء مصنع لتسييل الغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية قدرها 4 مليون طن في السنة.
- إنشاء التجهيزات اللازمة لمعالجة 22 مليون متر مكعب يوما من الغاز الخام.
- تضمن سوناطراك النقل عبر الأنابيب في الجزائر للمنتجات المستخرجة من المحيط المتعاقد عليه، كما أن فصل غاز البترول المسال GPL يكون مضمونا 100%. أما عن الغاز الطبيعي GN، والغاز الطبيعي المسال (المميع) GNL يتم تسويقها بصفة مشتركة من طرف سوناطراك والكونسورتيوم إلى السوق العالمي من خلال شركة تسويق مشتركة **(Revue de Sonatrach, 2004, P23)**.

إن الشركتين الإسبانيتين ريسبول وغاز ناتورال قد فشلتا في تسيير مشروع قاسي الطويل الذي تم إدراجه منذ خمس سنوات كان من المفروض أن يتم في سنة 2009، بيد أن التأخر الذي تسببت فيه هاتان الشركتان أجبر سوناطراك على مراجعة أوراقها وفسخ العقد الذي يربطها بهما وذلك بعد تحذيرات عدة.

ما يمكن الإشارة إليه أنه ليس كل المشاريع الأجنبية يمكن أن تتسم بالنجاح، فمثلا مشروع قاسي الطويل كانت كل الآمال متعلقة به خاصة في إسراع إنجاز المشروع للبدء في استغلاله سنة 2009 ، إلاَّ أن الأمر لم يتوقف هنا فقط، بل أجبرت سوناطراك على اللجوء إلى التحكيم الدولي من أجل حصولها على تعويضات من الشركتين لأن تماطل هاتين الأخيرتين في إنجاز المشروع ومن ثم إلغاء العقد المشترك نتج عنه تكبد سوناطراك خسائر معتبرة **(مجلة الطاقة والمناجم، 2008، ص 79)**.

IIII-1-3-3- مشروع ميدغاز الرابط بين الجزائر وأوربا عبر إسبانيا

يعد مشروع ميدغاز Med Gaz la ligne direct Algerie Europe via l'Espagne مشروع إنشاء أنبوب غاز بحري يربط بين الجزائر وأوربا عبر إسبانيا، وهو مثال آخر عن سياسة الشراكة المتبعة في قطاع المحروقات ؛ و الذي تم بين سوناطراك والمجمع الإسباني CEPSA. وقد صنف الإتحاد الأوربي مشروع ميدغاز في قائمة أهم مشاريع الغاز والكهرباء، وسيتم عبر هذا الخط نقل ما يقدر بـ 8 مليار متر مكعب سنويا من الغاز **(Sonatrach report Oil & Gaz,2008, P 03)**.

هذا المشروع الضخم يبدأ من بني صاف Beni-Saf (غرب الجزائر)، بالقرب من آرزيو بطول 200 كلم وعمق 2160 متر وصولا إلى الميريا Almeria جنوب إسبانيا وقد قدرت قيمة الاستثمار بـــ 900 مليون أورو.

- خلال سنة 2005 تم توقيع بروتوكولي اتفاق بين سوناطراك والشـــركات الإســـبانية سيبسا "CEPSA "، إيبردرولا "IBERDROLA "، يحتوي كل منهما على حجم تموين يقدر بـــ 1.6 مليار متر مكعب سنويا لكل شركة.
- وفي سنة 2006 تم توقيع بروتوكولي اتفاق بين سوناطراك والشركتين الإســـبانيتين إنديزا "ENDESA" وغازدوفرنس "Gas De France " (GDF) للتموين بحجم يســـاوي 0.96 مليار متر مكعب لكل شركة (**The word of Sonatrch, P 6**).

وصف المشروع:

الموقع: الجزائر – إسبانيا

الهدف: تصدير 8 مليار متر مكعب من الغاز سنويا كما يهدف المشـــروع إلـــى تغذيـــة المصانع المستقبلية للغاز الطبيعي المميع وتحويل الغاز مباشرة إلى مشتقات ســـائلة فـــي آرزيو، والجدول رقم **(4-2)** يبين حجم التموين ونسب المشـــاركة لكـــل شـــريك فـــي المشروع.

الجدول (4-2): حجم التموين ونسب المشاركة لكل شريك في المشروع ميدغاز

الشـــريك	حجم الغاز المتعاقد عليه (مليار م^3)	المساهمة في ميدغاز MEDGAZ (%)
سوناطراك SONATRACH	1.88	36
سيبسا CEPSA	1.6	20
إيبردرولا IBERDROLA	1.6	20
إنديزا ENDESA	0.96	12
غازدوفرنس Gas De France (GDF)	0.96	12

Source: Revue Sonatrach

IIII-1-3-4- مشروع غالسي

إن مشروع غالسي هو مشروع إنجاز أنبوب غاز يربط بـــين الجزائـــر وإيطاليـــا عبـــر سردينيا، سيمتد هذا الأنبوب على مسافة كلية 1470 كلم تقريبا، حيث يبدأ من حاسي رمل

من أجل الوصول إلى القالة ثم عبر البحر إلى غاية سردينيا من أجل الوصول إلى منطقة "Gastiglionne Della Pescaia " التي تقع شمال روما (إيطاليا)، تقدر الطاقة الإبتدائية لأنبوب الغاز 8 مليار متر مكعب سنويا وذلك بعمق أقصى 2000 متر، تساهم في المشروع 6 شركات أوروبية في إطار الشراكة بنسبة 36%، إيديسون "Edison " 18%، أونيل باور Enel Power 13.5%، وينترشيل "Winter Shell" 13.5%، إنيرجيا "EOS " Energia" " 9%، و بروقميزا Progmisa 5%، و سفيرس "Sfirs" 5% (**Sonatrach .(Report Oil & Gaz, 2008, P3**

إن مشروع غالسي سوف يخدم إيطاليا وجنوب فرنسا إضافة إلى البلدان الأوربية.

يشمل إتفاق الشراكة هذا إلى إلتزام الدول المتعاقدة لتعزيز وتنفيذ وتحقيق أفضل الشروط لكي يتسنى إستغلال أنبوب الغاز في موعد أقصاه أيار 2012 (**Sonatrach Magazine, 2009, P 13).**

وصف المشروع:

مشروع غالسي Project Galsi يربط الجزائر بإيطاليا، يهدف إلى تصدير 8 مليارات متر مكعب من الغاز سنويا نحو إيطاليا عبر سردينيا.

من خلال ما سبق؛ تم عرض أهم المشاريع المنجزة عبر الشراكة بين سوناطراك والشركات الأجنبية؛ و فيما يأتي سيتم التطرق إلى الآثار الناجمة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط.

III-2- الآثار الناجمة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط

للاستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من الآثار في قطاع النفط نذكر منها:

III-2-1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط على الإنتاج وعلى ميزان المدفوعات

فيما يأتي سيتم التطرق لأثر الاستثمارات الأجنبية المنجزة في قطاع النفط على الإنتاج من جهة وعلى ميزان المدفوعات من جهة ثانية.

III-2- 1- 1- الأثر في الإنتاج

كما سبقت الإشارة إلى أنه بعد عملية البحث والتنقيب؛ وفي حالة اكتشاف آبار تجارية للغاز و البترول فإنه تأتي عملية إنتاج واستغلال هذه الآبار كخطوة ثانية وتتم كل هذه العمليات من بحث واستثمار وإنتاج في منابع النفط والغاز في نشاط المنبع، حيث تقوم بهذه العمليات سوناطراك لوحدها أو بمشاركة شركات نفطية أخرى والجدول أدناه يبين تطور بنية إنتاج النفط خلال الفترة 2000-2007.

الجدول رقم (4-3): تطور بنية إنتاج النفط خلال الفترة 2000- 2007

الوحدة: مليون طن برميل معادل*

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إنتاج سوناطراك لوحدها	184	177	174	170	168	167	164	161
إنتاج عبر الشراكة	18	25	32	42	55	65	66	72
الإنتاج الكلي	202	202	206	212	223	232	230	233
نسبة الإنتاج عبر الشراكة من إنتاج سوناطراك لوحدها	9.78 %	14.12 %	18.39 %	24.70 %	32.73 %	38.92 %	40.24 %	44.72 %
نسبة الإنتاج عبر الشراكة من الإنتاج الكلي	8.91 %	12.37 %	15.53 %	19.81 %	24.66 %	28.01 %	28.69 %	30.90 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: - سوناطراك تقرير سنوي 2007.

-Sonatrach, different Rapports annuels

من خلال الجدول السابق، يلاحظ أن إنتاج النفط في تزايد مستمر خلال الفترة 2000 ــ 2007؛ فلقد ارتفع حجم الإنتاج خلال سنة 2001 من 202 مليون طن برميل معادل إلى 212 مليون طن برميل معادل سنة 2003، أي بزيادة تقدر بـــ 10 مليون ط.ب.م، ثم ارتفع حجم الإنتاج بتسارع متزايد خلال السنوات التالية، حيث وصل إنتاج النفط إلى 233 مليون ط. ب .م وعليه يمكن القول أن مستويات الإنتاج التي تقوم بها سوناطراك لوحدها أو عن طريق الشراكة تبقى جيدة على الرغم من الانخفاض الذي سجل في عام 2006 . يلاحظ أيضاً أن إنتاج سوناطراك في تناقص مستمر منذ 2000 حتى سنة 2007 حيث انخفض إنتاجها من 184 مليون ط.ب.م إلى 161 مليون طن ب.م، وفي المقابل ارتفع إنتاج الشركات الأجنبية

* البرميل هو حجم النفط الخام الذي يساوي 158.9 لتر وفق الشروط العادية لضغط الحرارة.
البرميل المعادل للنفط (ط.ب.م) هو حجم المحروقات السائلة أو الغازية التي تمتلك احتواء طاقوي قدره 1400000 كيلو حراري مساوي لمحتوى برميل بترول خام.

من النفط من 18 مليون طن.ب.م سنة 2000 إلى 72 مليون ط.ب.م سنة 2007 أي بزيادة تقدر بـــ 54 مليون ط.ب.م وهي زيادة معتبرة خلال 7 سنوات، أما نسبة الإنتاج عبر الشراكة من إنتاج سوناطراك لوحدها في تزايد مستمر منذ 2000 حيث كانت تقدر بـــ 9.78% لتصل إلى 44.72% سنة 2007.

لابد للإشارة إلى أن انخفاض نسبة إنتاج النفط من طرف الشركات الأجنبية قبل سنة 2005 يرجع إلى القوانين المتعلقة بالمحروقات المعمول بها سابقاً؛ والتي كانت لا تسمح للشركات الأجنبية باستغلال وتطوير الآبار المكتشفة من قبل والتي كانت محتكرة من طرف سوناطراك غير أنه وبعد صدور القانون 05 ــ 07 المتعلق بالمحروقات، وسع هذا القانون من إطار الشفافية و المنافسة وعدم التمييز بين المتعاملين العموميين وغيرهم في منح الرخص المنجمية ورفع الاحتكار في استغلال منشآت نقل النفط وفتح المجال للاستثمار.أما فيما يتعلق بنسبة إنتاج الشركات الأجنبية من الإنتاج الكلي فيلاحظ أنها في تزايد مستمر حيث ارتفعت من 8.91% سنة 2000 إلى 30.90% سنة 2007.

والشكل أدناه يوضح تطور إنتاج النفط خلال الفترة 2000 ــ 2007

الشكل رقم (4-1): تطور إنتاج النفط خلال الفترة 2000 ــ 2007

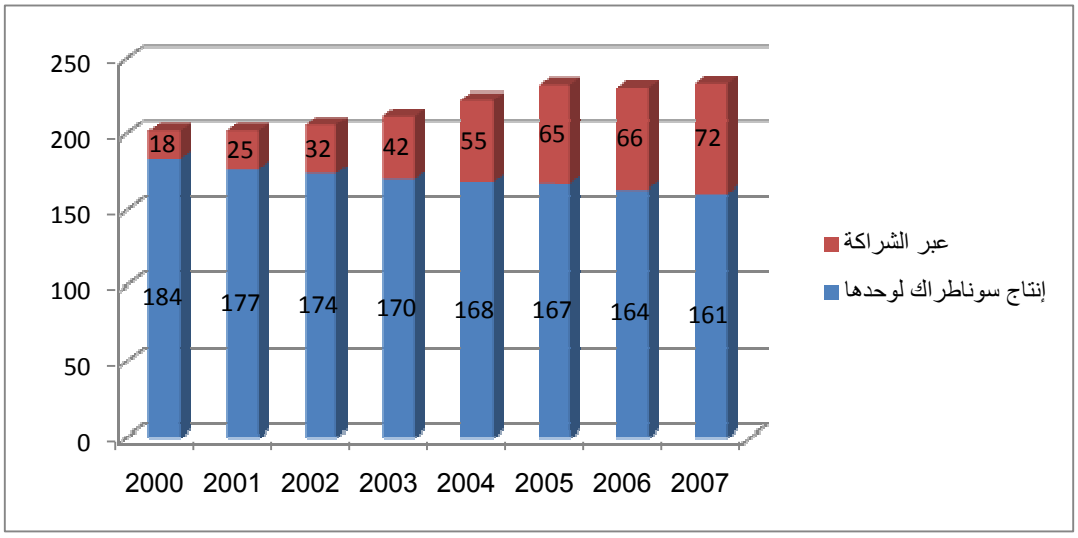

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

إن زيادة الإنتاج السنوي للنفط من قبل الشركات الأجنبية من الإنتاج الكلي، يبين الأثر الإيجابي والدور الواضح للمشرعات الأجنبية على زيادة الإنتاج في قطاع النفط.

وفيما يأتي سيتم عرض مساهمة الشركات الأجنبية من خلال مشاريعها في زيادة الإنتاج حسب كل منتج.

1 ــ تطور إنتاج البترول الخام

يبين الجدول(**4-4**) إنتاج البترول الخام خلال الفترة 2000 ــ 2007

الجدول (4-4):إنتاج البترول الخام خلال الفترة 2000 ــ 2007

الوحدة: مليون ط.ب.م

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إنتاج البترول الخام من طرف سوناطراك لوحدها	49	47	44	43	43	42	41	41
إنتاج البترول الخام عبر الشراكة	11	12	19	29	33	37	38	38
الإنتاج الكلي	60	59	63	72	76	79	79	79

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لسوناطراك 2007 ، ص29

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن إنتاج البترول الخام في تزايد مستمر خلال الفترة 2000 ــ 2007، حيث ارتفع الإنتاج الكلي من 60 مليون طن. ب.م سنة 2000 إلى 79 مليون ط.ب.م أي بزيادة تقدر 19 مليون ط.ب.م، يلاحظ كذلك أن إنتاج البترول الخام من قبل الشركات الأجنبية في تزايد مستمر من 11 مليون ط.ب.م خلال سنة 2000 إلى 38 مليون ط.ب.م سنة 2007؛ أي بفارق 27 مليون ط.ب.م، وهي نسبة جد معتبرة خلال 7 سنوات وفي المقابل انخفض إنتاج سوناطراك من 49 مليون ط.ب.م سنة 2000إلى 41 مليون طن. ب.م خلال سنة 2007.

إن زيادة إنتاج البترول الخام من قبل الشركات الأجنبية خلال وبعد 2004، يؤكد الدور الكبير والأثر الإيجابي لمساهمة الشركات الأجنبية في زيادة إنتاج البترول الخام وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-2): تطور بنية إنتاج البترول الخام خلال الفترة 2000 ــ 2007

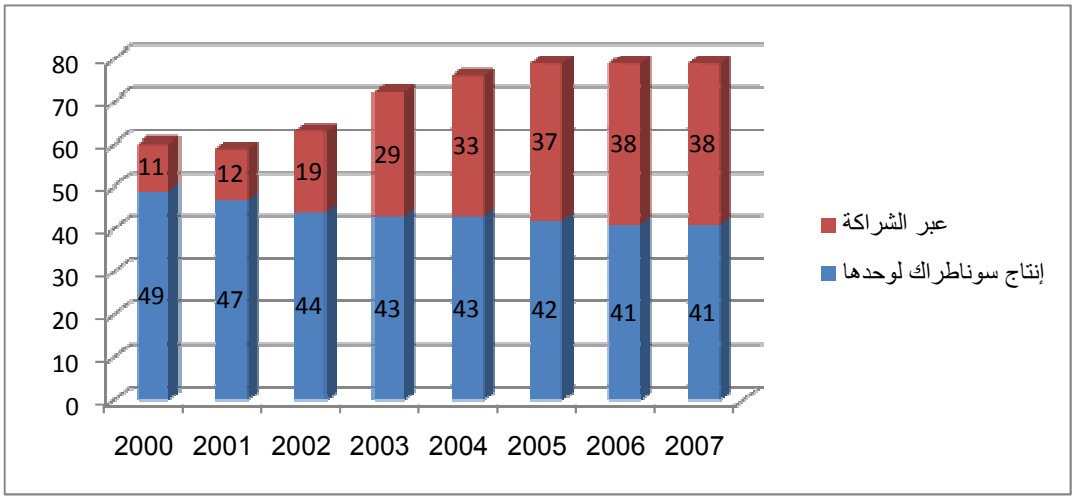

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

2 ــ تطور إنتاج غاز البترول المميع GPL

ينتج غاز البترول المميع من حقول الغاز الطبيعي إلى جانب استخلاص من عملية معالجة البترول الخام.أما عن إنتاج غاز البترول المميع فيلاحظ أنه تقريباً ثابت عند مستوى 8 مليون ط.ب.م و 9 مليون ط.ب.م وهذا ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (4-5): تطور إنتاج غاز البترول المميع GPL
خلال الفترة 2000 ــ 2007

الوحدة: مليون ط.ب.م

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إنتاج GPL من طرف سوناطراك لوحدها	7	8	8	7	7	7	6	6
إنتاج GPL عبر الشراكة	1	1	1	1	2	2	2	3
الإنتاج الكلي	8	9	9	8	9	9	8	9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مختلف تقارير سوناطراك.

- التقرير السنوي لسوناطراك 2007 ص29

على الرغم من إنتاج غاز البترول المميع GPL في مستويات منخفضة جداً مقارنة مع إنتاج البترول الخام إلا أنه يلاحظ أن الشركات الأجنبية تساهم بنسب تتراوح بين 12.5% (سنة 2000) و33.33% (سنة 2007) من الإنتاج الكلي لـــ GPL والشكل الآتي يوضح ذلك.

الشكل رقم (4-3): تطور بنية إنتاج GPL خلال الفترة 2000 ــ 2007

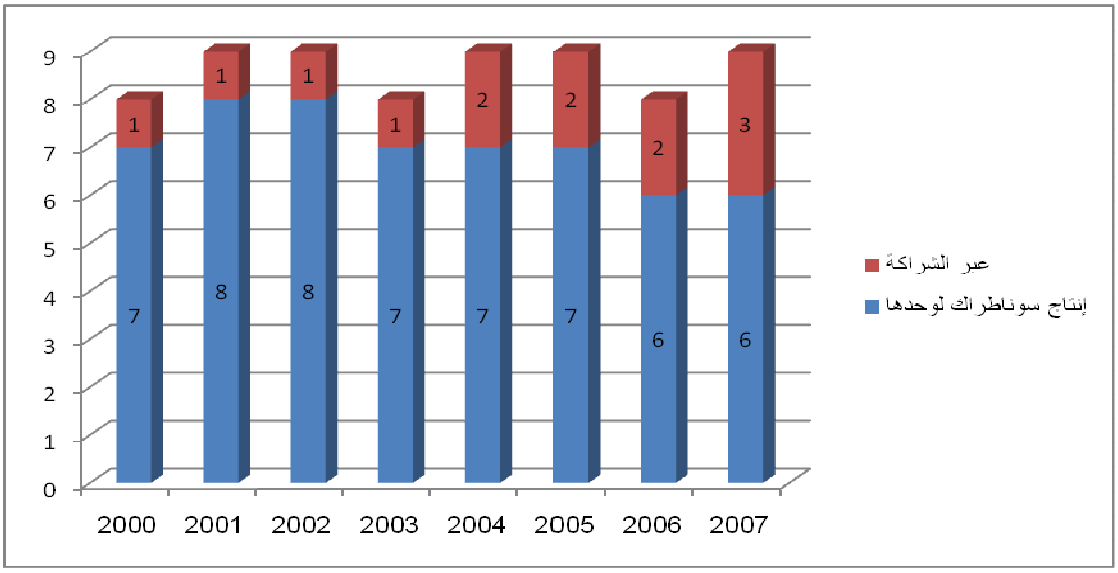

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

3 ــ إنتاج الغاز الطبيعي GN

تتميز الحقول الجزائرية بغناها الخاص بالغاز الطبيعي، حيث تنتج ما يقارب 66% من 80 مليار متر مكعب من الغاز، الذي تقوم الجزائر بتسويقه خاصة من حقل الغاز العملاق في حاسي رمل ويقدر مخزون الغاز الجزائري بحوالي 3% من مجموع المخزون العالمي ، كما تقدر طاقة التصدير ب 38 مليار متر مكعب بالنسبة للغاز الطبيعي ، وما يقارب 27 مليار متر مكعب في شكله المميع (غاز طبيعي مميع GNL)؛ أما فيما يتعلق بإنتاج الغاز الطبيعي GN فإنه يتم عن طريق الشركة الوطنية سوناطراك لوحدها باستخدام إمكانياتها الذاتية، أو عن طريق الشراكة، والجدول الآتي يوضح تطور بنية إنتاج الغاز الطبيعي خلال الفترة 2000 ــ 2007.

الجدول رقم (4-6): تطور بنية إنتاج الغاز الطبيعي GN خلال الفترة 2000 ــ 2009

الوحدة : مليار متر مكعب

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إنتاج GN من طرف سوناطراك لوحدها	128	129	128	125	124	124	122	120
إنتاج GN عبر الشراكة	12	12	12	13	20	28	28	33
الإنتاج الكلي	140	141	140	138	144	152	150	153

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لسوناطراك، 2007، ص 29.

-Sonatrach, different Rapports annuels.

من خلال الجدول السابق يبدو واضحاً أن مساهمة سوناطراك في إنتاج الغاز الطبيعي GN أكبر بكثير من إنتاجه عبر الشراكة، كما أن إنتاج سوناطراك بالرغم من كبره إلا أنه يشهد انخفاضاً طفيفاً في كل سنة خلال الفترة 2000 ــ 2007، وفي المقابل يلاحظ ارتفاع حجم إنتاج GN عن طريق الشركات الأجنبية بعد أن كان مستقراً خلال السنوات 2000، 2001، 2002، عند 12 مليار متر مكعب، ليرتفع إلى حد 33 مليار متر مكعب لسنة 2007 مقابل 120 مليار متر مكعب منتج من قبل سوناطراك.

ومن أجل الحكم على مدى مساهمة الشركات الأجنبية في زيادة حجم الإنتاج من الغاز الطبيعي GN، فيلاحظ أن نسبة إنتاج الشركات الأجنبية من الإنتاج الكلي في ارتفاع مستمر من 8.57% سنة 2000 إلى أكبر نسبة تقدر بـــ 21.56% سنة 2007، وهذا ما يؤكد المساهمة الواضحة للشركات الأجنبية في زيادة إنتاج GN بالرغم من أن هذه المساهمة ليست بالقدر الكبير والشكل **(4-4)** يبين تطور بنية إنتاج الغاز الطبيعي خلال الفترة 2000 ــ 2007.

الشكل رقم (4-4): تطور بنية إنتاج الغاز الطبيعي خلال الفترة 2000 ــ 2007

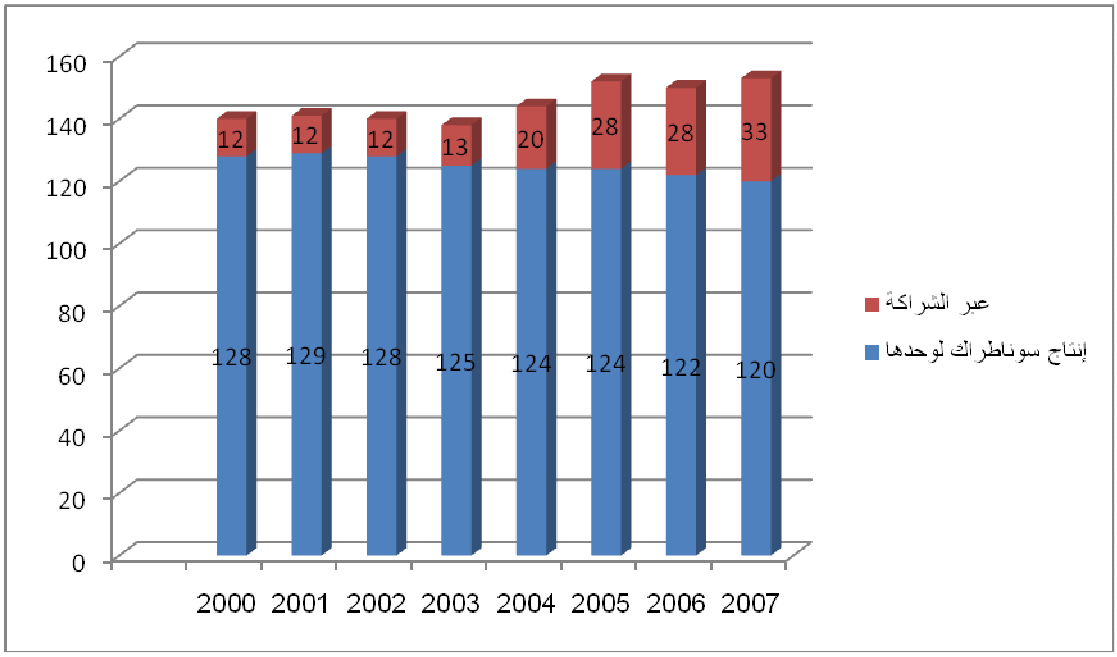

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

IIII-3- 1- 2- الأثر في ميزان المدفوعات

لمعرفة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في قطاع النفط على ميزان المدفوعات، لا بد من التطرق أولاً إلى الإيرادات من صادرات النفط، حيث أنه بعد عمليات البحث والاستكشاف، وبعد عمليات الاستغلال والإنتاج تأتي مرحلة التسويق وفيها يسوق جزء من النفط إلى السوق الوطني، أما الجزء الأكبر فيوجه كصادرات إلى العالم الخارجي، ومن أجل تعزيز مكانتها في الأسواق البترولية والغازية الدولية، تواصل سوناطراك عصرنة خدمات التسويق إلى جانب تدعيم أسطولها باقتناء سفن جديدة، ومن جهة أخرى فإن سياسة الشراكة التي شرعت فيها سوناطراك، قد فتحت لها الأسواق الدولية. تشمل صادرات المحروقات في الجزائر لعام 2007 على صادرات البترول الخام (بقيمة 25.4 مليار دولار)، المكثفات (تم تصدير ما قيمته 8.5 مليار دولار)، والمنتجات البترولية المكررة (5.8 مليار دولار)، غاز البترول المميع (40 مليار دولار)، الغاز الطبيعي المميع (6.3 مليار دولار)، الغاز الطبيعي (35.5 مليار $م^3$ أي 8.2 مليار دولار)**(Revue de l'energie et des mines, 2009, P23)**.

لقد تزامنت الزيادات في صادرات البترول خاصة مع الارتفاع في أسعار البترول في السوق العالمي، مما أثر إيجاباً على إيرادات الجزائر من صادرات النفط وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-7): تطور إيرادات صادرات النفط خلال الفترة 2000 ــ 2007

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إيرادات صادرات النفط	21.06	18.53	18.19	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61
حصة الشركاء الأجانب	1.17	1.02	1.60	2.19	3.11	3.42	3.73	4
نسبة حصة الشركاء الأجانب من إجمالي إيرادات النفط	5.55 %	5.50 %	8.79 %	9.12 %	9.85 %	7.50 %	6.95 %	6.71 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Bank of Algeria, Repport 2005, 2008

من الجدول السابق يلاحظ أن:

ــ الإيرادات من صادرات النفط الجزائري في ارتفاع مستمر، حيث ارتفعت من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 23.99 مليار دولار، على الرغم من الانخفاض الذي شهدته سنتي 2001 و 2002 وذلك نتيجة لانخفاض أسعار البترول المتوسطة من 28.5 دولار للبرميل الواحد سنة 2000 إلى 27.8 و 25.2 دولار للبرميل على التوالي للسنتين 2001 و 2002، ثم استمرت الإيرادات في الارتفاع حيث وصلت إلى 59.2 مليار دولار في سنة 2007.

ــ كما أن إيرادات النفط يعود جزء منها كحصة إلى الشركات الأجنبية حيث كانت تمثل 1.17 مليار دولار سنة 2000 من إجمالي الإيرادات التي تساوي 21.06 مليار دولار، أي أن نسبة الشركاء تقدر بـــ 5.55% هذه النسبة بالرغم من صغرها إلى أنها تؤكد المساهمة الإيجابية للشركات الأجنبية (من خلال الاستثمارات المشتركة مع سوناطراك) في إجمالي إيرادات الدولة من صادرات النفط؛ ثم ارتفعت هذه النسبة في السنوات التالية لتصل إلى أعلى نسبة لها سنة 2004 أي ساهمت حصيلة الشركات الأجنبية المقدرة بـــ 3.11 مليار دولار بنسبة تساوي 9.85% من إجمالي إيرادات صادرات النفط للسنة نفسها.

من خلال ما سبق؛ يمكن القول إن الشركات الأجنبية من خلال إنجازها لمشاريع مشتركة مع سوناطراك تمكنت من المساهمة بشكل واضح في الإيرادات من صادرات النفط ومنه فإن هذه

المساهمة سيكون لها الأثر الإيجابي على ميزان مدفوعات الجزائر، هذا الأخير الذي يتكون من ثلاث موازين هي:

ـــ الميزان التجاري.

ـــ ميزان العمليات الجارية.

ـــ ميزان العمليات الرأسمالية.

ويعد الميزان التجاري البند الرئيسي لأي ميزان مدفوعات، حيث يشمل على صادرات وواردات كل دولة، حيث تتمثل صادرات الجزائر أساساً في صادرات النفط بنسب كبيرة وصادرات أخرى، أما عن الواردات فهي متنوعة، ويظهر أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط على ميزان المدفوعات من خلال أن حصة الشركاء الأجانب وإن كانت قليلة يمكن أن تغطي نسب معينة من الواردات وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-8): مساهمة حصة الشركات الأجنبية من إيرادات النفط في تغطية الواردات خلال الفترة 2000 ـــ 2008

الوحدة مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	21.65	19.09	18.71	24.47	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59
النفط	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19
حصة الشركاء الأجانب من إيرادات النفط	1.17	1.02	1.60	2.19	3.11	3.42	3.73	4	-
صادرات أخرى	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67	0.79	1.13	0.98	1.40
الواردات	-9.53	-9.48	-12.01	-13.32	-17.95	-19.86	-20.68	-26.35	-37.99
الميزان التجاري	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27	26.47	34.06	34.27	40.60

Source:

-Bank of Algeria, Repport 2008, P63

-Bank of Algeria, report 2005, P62

من الجدول السابق نلاحظ أن:

ــ إيرادات الصادرات الجزائرية ترتفع سنوياً بمعدلات متزايدة، حيث ارتفعت من 21.65 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 78.59 مليار دولار عام 2008، أي بفارق 59.94 مليار دولار.

ــ الإيرادات من صادرات النفط تمثل الجزء الأكبر من إجمالي صادرات الجزائر خلال كل السنوات والجدول **(4–9)** يبين تطور نسبة الإيرادات من صادرات النفط من إجمالي إيرادات الصادرات.

الجدول (4–9): تطور نسبة إيرادات صادرات النفط من إجمالي إيرادات الصادرات خلال الفترة 2000 ــ 2008

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة إيرادات صادرات النفط من إجمالي الصادرات	97.27 %	97.06 %	96.79 %	98.03 %	97.92 %	98.40 %	97.93 %	98.38 %	98.21 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

يلاحظ من الجدول ما يأتي:

ــ نسبة الإيرادات من صادرات النفط من إجمالي الصادرات تتراوح بين 97% و98% خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2008.

ــ تساهم الصادرات الجزائرية بشكل كبير في تغطية وارداتها المتنوعة ويظهر ذلك من الفائض في الميزان التجاري، فبالرغم من الانخفاض الذي عرفه خلال سنتي 2001 و 2002 والناتج أساساً عن انخفاض أسعار البترول، إلا أنه ارتفع بعد ذلك ليصل إلى 11.14 مليار دولار سنة 2003، ثم ليواصل الارتفاع ليصل إلى 40.60 مليار دولار عام 2008. وهذا يدل على المساهمة الكبيرة والأثر الإيجابي لصادرات النفط في تحقيق فائض موجب في رصيد الميزان التجاري.

ــ بالتمعن في معطيات الجدول فإنه يتبين أن حصة الشركات الأجنبية من إيرادات صادرات النفط لها دور فعال في تغطية نسبة من الواردات ويظهر ذلك بأكثر وضوح من خلال الجدول.

الجدول رقم (4-10): تطور حصة الشركات الأجنبية من إيرادات صادرات النفط بالنسبة إلى إجمالي الواردات خلال الفترة 2000 ــ 2008

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حصة الشركات الأجنبية من إيرادات صادرات النفط كنسبة من إجمالي الواردات	%12.27	%10.75	%13.32	%16.44	%17.32	%17.22	%18.03	%15.18

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

يلاحظ من الجدول السابق أن حصة الشركات الأجنبية من إيرادات صادرات النفط يمكن أن تساهم بشكل واضح في تغطية إجمالي الواردات حيث أنها تمثل 12.27% من إيرادات سنة 2000، ثم بقيت هذه النسبة في الارتفاع حتى سنة 2006 حيث أصبحت تمثل 18.03% من إجمالي الواردات، لتعاود هذه النسبة الانخفاض إلى 15.18% خلال سنة 2007. من خلال ما سبق يمكن القول إن حصة الشركات الأجنبية من إيرادات النفط دور كبير وأثر إيجابي على الميزان التجاري، لأن لها القدرة على تغطية نسبة معينة من الواردات وبالتالي فإنه كلما زادت نسبة هذه الحصة فإنه تزيد مساهمتها في تغطية الواردات ومن ثم زيادة في الرصيد الموجب للميزان التجاري، هذا الأخير كلما ارتفعت قيمته كلما ساهم بشكل واضح في تحقيق رصيد موجب لميزان المدفوعات.

رصيد ميزان المدفوعات = [رصيد الميزان التجاري – خدمات الديون والتحويلات] – رصيد ميزان عمليات رأس المال.

IIII-3- 2- أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا لقطاع النفط

تعد مسألة نقل التكنولوجيا من بين الأدوات الرئيسية التي تلجأ إليها الدول النامية خاصة لتحقيق أهدافها التنموية.

لقد أثير الكثير من الجدل حول تعريف عبارة «نقل التكنولوجيا» وهذا الجدل راجع إلى سببين: أولهما أن عبارة نقل التكنولوجيا ما تزال غامضة حتى اليوم، وغير مستوعاة تماماً، فالتكنولوجيا جديدة بالنسبة لمجتمع مستقبل في حين أنها مألوفة في المجتمع الذي ينشرها.

ثانيهما إن العقود التي تتعلق بنقل التكنولوجيا تجد دائماً صعوبة في التطبيق وخصوصاً أنها تغطي وتشمل علاقات بين أطراف ليسوا على نفس القدر من المساواة.

تعرف نقل التكنولوجيا قانونياً على أنها: «إجراء يكون الهدف منه نقل حق من شخص إلى آخر كنقل الملكية أو الانتقال من مكان إلى آخر، وكذلك انتقال رؤوس الأموال من بلد لآخر» **(الطيار، 1999، ص 90)**.

أما في المفهوم الاقتصادي فإن نقل التكنولوجيا هي العملية التي من خلالها يتم ترويج العلم والتكنولوجيا، وهي تشمل إما نقل المعلومات العلمية الأساسية في تقنية ما أو الاعتماد على تقنية موجودة باستعمال جديد.

يمكن تعريف نقل التكنولوجيا بصفة عامة ومختصرة بأنها «فن وعلم وصنعة»، وذلك بما تحتويه وتتطلبه من دراسات، بحوث ومهارات وخبرات لازمة للتطبيق في مجال أو مجموعة مجالات إنتاجية معينة **(سلمان، 2004، ص 100)**.

ويتحقق نقل التكنولوجيا بطرق مختلفة أهمها:

أ ــ عقود الإجازة: Les Accords de licences

هي العقود التي يمنح بموجبها المتعامل الأجنبي للطرف المحلي الحصول على التكنولوجيا أو المعرفة مقابل ثمن معين يدفعه الطرف المحلي، سواء عن طريق مبلغ جزافي أو عن طريق نسبة من المبيعات أو باشتراك المتعامل في رأسمال الطرف المتلقي، أو شراء المتعامل الأجنبي المواد التي تم إنتاجها باستعمال التكنولوجيا المرخص بها بأسعار تفضيلية. وعملياً فإنه يفترض النقل الفعلي للتكنولوجيا أن يكون المتلقي حائزاً على درجة معينة من القدرات التقنية تمكنه من استعمال هذه التكنولوجيا بطريقة فعالة **(قادري، 2004، ص 36)**.

ب ــ عقد استعمال العلامة التجارية: Le Franchisage

يحصل بموجب هذا العقد المرخص له على جملة من العناصر تحتوي إضافة إلى العلامة التجارية على احتكار أو امتياز بالبيع محلياً والمساعدة في التيسير مقابل مبلغ جزافي أو إتاوات أو الالتزام باحترام بعض قواعد الشركة المرخصة.

ج ــ عقد المفتاح في اليد: Accord clé en main

تبرم مثل هذه العقود بهدف تسريع وتيرة التصنيع ببناء بنية صناعية قبل التحكم في عملية الإنشاء الصناعي، بحيث يتعهد المتعامل الأجنبي بتقديم مجمعات صناعية عاملة وتأجيل الحصول على الثمن حتى تتمكن المنشآت ذاتها في توليد رأسمال، وعادة ما تبدأ هذه العقود بدراسة القابلية مروراً بالمساهمة التكنولوجية والمعرفة التقنية والمخططات.. إلخ، ثم تسليم

المصنع جاهزاً وتسمى هذه العقود بالمفتاح في اليد لأن التزامات الشريك الأجنبي تنتهي بانتهاء بناء المصانع والمنشآت المعنية، وإعدادها للعمل كي يتكفل الشريك المحلي بعد ذلك بتشغيلها (**قادري، 2004 ، ص 39**).

د ــ عقد المنتج في اليد: Accord produit en main

يهدف هذا العقد إلى جعل الطرف الأجنبي يعمل على التحويل الفعلي للتكنولوجيا والمعرفة الصناعية، وتظهر في شكل عقد مركب يضع على عاتق الشركة الأجنبية ثلاث التزامات أساسية هي تسليم المواد الملموسة وتحويل التكنولوجيا وضمان إنتاج خصوصي.

هـ ــ الشركة المشتركة:

وتنشأ عن مساهمة شريكين على الأقل في الاستثمار، وتعد من الأشكال الجديدة؛ إذ يسيطر الطرف المحلي في هذه الشراكة على الأقل بنسبة 50% أو أكثر من المساهمة في رأس المال وبالتالي الحصول على حقوق الرقابة الفعلية.

بعد عرض مفهوم نقل التكنولوجيا وكذلك طرق نقلها، فإنه فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا إلى قطاع النفط في الجزائر فإنه يظهر ذلك من خلال اقتناء الشركة الوطنية سوناطراك لبرامج معلوماتية، وذلك في إطار حصولها على حقوق الملكية الصناعية والتجارية، والجدول الآتي يوضح تطور هذه الحقوق سنوياً لدى سوناطراك خلال الفترة 2000 ــ 2006.

الجدول رقم (4-11): تطور حقوق الملكية الصناعية والتجارية سنوياً لدى سوناطراك خلال الفترة 2000 ــ 2006

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قيمة حقوق الملكية الصناعية والتجارية	-	802	550	924	1636	2270	1935

Source: Sonatrach, different Rapports financiers.

من خلال الجدول يلاحظ مدى اهتمام سوناطراك بالحصول على التكنولوجيا وهذا يظهر من خلال الزيادة المتواصلة لقيمة حقوق الملكية الصناعية والتجارية؛ حيث ارتفعت من 802 مليون دينار جزائري سنة 2001 إلى 924 مليون دينار جزائري سنة 2003 ثم إلى 2270 مليون دينار جزائري سنة 2005.

يبدو أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بين سوناطراك والشركات الأجنبية) واضحاً في نقل التكنولوجيا إلى قطاع النفط وذلك من خلال مساهمتها الكبيرة في نشاط التنقيب، البحث

والاستكشاف، يتمثل الهدف منها أساساً في معرفة الآبار التي يتواجد فيها البترول والغاز وذلك بتحديد مكانها جغرافياً وجيولوجياً حسب طبقات الأرض وتقدير كمياتها وهناك عدة أساليب للبحث والاستكشاف والجدول الآتي يوضح مساهمة الشركاء الأجانب في عمليات البحث والحفر التطويري.

الجدول (4-12): مساهمة الشركاء الأجانب في عمليات البحث والحفر التطويري خلال الفترة 2000 – 2007

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التنقيب								
أمتار محفورة (م)	102704	92642	76482	122614	160945	184728	216692	325991
بما فيها المشاركات	64768	44365	30579	68948	100895	90897	123886	176702
آبار محفورة	36	36	29	41	60	64	77	114
بما فيها المشاركات	21	13	9	23	35	32	48	63
من قبل سوناطراك	15	23	20	18	25	32	29	51
حفر التطوير								
سوناطراك لوحدها (أمتار محفورة)	-	194551	161072	195240	217816	265698	279718	239981
المشاركات (أمتار محفورة)	-	200655	336067	274119	176272	195514	278357	273731
مردودية سوناطراك متر/الشهر للآلة	1382	1306	1369	1501	1498	1599	1157	-
مردودية الشركاء الأجانب متر/ الشهر للآلة	1906	2210	2509	2372	2492	2235	1172	-

Source: sonatrach, different Raports annuels.

سوناطراك، التقرير السنوي، 2007، ص 24.

يلاحظ من معطيات الجدول أن الشركات الأجنبية تساهم بشكل كبير في عمليات البحث والتطوير ويظهر ذلك من خلال عدد الأمتار المحفورة سنوياً من طرفها، حيث ارتفعت عدد الآبار المحفورة من 61768 م سنة 2000 إلى 176702م سنة 2007، وهي بذلك تمثل نسبة 60% و 54% على التوالي خلال السنتين 2000 و 2007.

أما فيما يتعلق بحفر التطوير "Forage de developpement"، فيلاحظ أن عدد الأمتار المحفورة من طرف الشركات الأجنبية في إطار الشراكة مع سوناطراك، أكبر من عدد الأمتار المحفورة من طرف سوناطراك لوحدها ويرجع ذلك أساساً إلى استخدام الشركات الأجنبية لآلات وتقنيات عالية الجودة والتنكولوجيا في مجال التنقيب والبحث حيث يتضح من الجدول السابق أن عدد الأمتار المحفورة (والتي تدخل ضمن الحفر التطويري) من طرف الشركات الأجنبية قدرت بـــ 200655 متر محفورة سنة 2001 مقابل 194551 متر محفورة من طرف سوناطراك لوحدها باستخدام إمكانياتها الخاصة.

ويلاحظ أن هذا التفوق للشركات استمر حتى 2003 حيث قدرت عدد الأمتار المحفورة عبر الشركة بـــ 274119 م مقابل 195240 م محفورة من طرف سوناطراك لوحدها، إلا أنه سرعان ما استدركت الشركات الأجنبية تفوقها في عمليات الحفر التطويري خلال سنة 2006 وكذلك 2007. فلقد تم حفر 273731 م عبر الشراكة سنة 2007 (73 بئر من أصل 146) مقابل 239981 م محفورة من قبل سوناطراك لوحدها (73 بئر). **(سوناطراك التقرير السنوي، 2007، ص 24)**.

إلا أن ما يجدر الإشارة إليه؛ أن الشركات الأجنبية باستخدامها لتقنيات ذات تكنولوجيا متطورة فإنها تفوقت على سوناطراك الشركة الوطنية من حيث المردودية، ويقصد بالمردودية هنا عدد الأمتار المحفورة من طرف كل آلة مستخدمة في عملية البحث والتطوير خلال فترة زمنية، حيث يلاحظ من خلال الجدول رقم **(4-12)** أن مردودية كل من سوناطراك والشركات الأجنبية في تزايد مستمر خلال الفترة 2000 ــ 2006 غير أن مردودية الشركات الأجنبية أكبر من مردودية سوناطراك، حيث قدرت مردودية سوناطراك سنة 2000 بـــ 1382 متر محفورة/ للآلة في الشهر، مقابل 1906 متر محفورة/ للآلة في الشهر بالنسبة للشركات الأجنبية وكذلك في سنة 2005 قدرت مردودية كل آلة مستخدمة من طرف سوناطراك في المتوسط بـــ 1599 متر/ للآلة في الشهر مقابل 2235 متر/ للآلة في الشهر بالنسبة للشركات الأجنبية، وهذا يعني أن الآلات والتقنيات المستخدمة من طرف الشركات الأجنبية النشطة في قطاع النفط وخاصة في مجال التنقيب والبحث والتطوير تتمتع بتكنولوجيا عالية عن تلك الآلات المستخدمة من طرف سوناطراك. وعليه فيمكن القول إن للشركات الأجنبية النشطة في قطاع النفط دوراً كبيراً وأثراً إيجابياً في نقل التكنولوجياً إلى قطاع النفط، هذه التكنولوجيا

ساهمت بشكل كبير في نشاط التنقيب والبحث والتطوير؛ وما يؤكد ذلك هو تزايد عدد الآبار التجارية المكتشفة سنوياً من طرف الشركات الأجنبية والجدول رقم **(4-13)** يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-13): الآبار المكتشبة من طرف سوناطراك والشركات الأجنبية في إطار الشراكة خلال الفترة 2000 ــ 2007

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
اكتشافات سوناطراك لوحدها	5	4	4	3	5	6	9	8
الاكتشافات عبر الشراكة	3	3	2	4	8	2	8	12
المجموع	8	7	6	7	13	8	17	20

Source: Sonatrach, the different Rapports annuels.

يلاحظ من الجدول؛ أن عدد الآبار المكتشفة من طرف الشركات الأجنبية في إطار المشاريع المشتركة مع سوناطراك وذلك بعد القيام بعمليات التنقيب والحفر في تزايد مستمر خلال الفترة 2000 ــ 2007 بالرغم من الانخفاض الذي شهدته سنة 2005.

لقد تم تحقيق 20 اكتشافاً عام2007؛

9 للزيت، من ضمنها 5 عبر المشاركة.

8 للغاز، من ضمنها 6 عبر المشاركة.

1 للزيت وغاز المكثفات لسوناطراك لوحدها.

2 لغاز المكثفات، من صمنها 1 عبر الشراكة.

سمحت هذه الاكتشافات بإبراز وجود حجم محروقات بلغ 203 مليون طن ب م (مثبتة ومحتملة) يتوزع كما يلي:

زيت: 70.3 مليون ط.ب.م، غاز: 124.4 مليون ط.ب.م، مكثفات: 8.4 مليون ط.ب.م (سوناطراك، تقرير سنوي 2007، ص 26).

من خلال ما سبق يتبين أن المشاريع الأجنبية بين سوناطراك والشركات الأجنبية لها دور كبير في الاكتشافات، وذلك لأن الشركات الأجنبية تعتمد في عمليات البحث والتنقيب والحفر والتطوير على تقنيات ذات تكنولوجيا عالية، وهذا معناها أن هذه المشاريع تساهم في نقل التكنولوجيا إلى قطاع النفط، هذه التكنولوجيا تساعد على زيادة عدد الاكتشافات السنوية وبالتالي زيادة الإنتاج من النفط. وبالتالي تحقيق أثر إيجابي على إيرادات الدولة من صادرات النفط وبذلك تحسين ميزان المدفوعات.

IIII- 3-3- أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط على البيئة

قبل التطرق إلى أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة المشتركة المنجزة في قطاع النفط بين سوناطراك والشركات الأجنبية على البيئة، لا بد من الإشارة إلى الإطار التنظيمي المتعلق بحماية البيئة ثم السياسة الطاقوية من أجل المحافظة على البيئة، ومن ثم التطرق إلى أهم الإجراءات المتخذة للحفاظ على البيئة.

تعد مشكلة التلوث البيئي من أهم المواضيع التي تشغل العالم في السنوات الأخيرة، بالنظر إلى حجم الكوارث الطبيعية المسجلة سنوياً، حيث تعد الدول الصناعية والنامية منها مسؤولة عن ظاهرة ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية نتيجة انبعاثات الغازات، والجزائر كدولة نامية تعلم مدى مساهمتها في المجال البيئي، فهي تكرس كافة جهودها على الصعيدين الوطني والدولي.

IIII-3-3- 1- الإطار التنظيمي المتعلق بحماية البيئة

على الصعيد الوطني تستمر الجزائر في تبني القوانين والأنظمة لتسيير مواردها الطبيعية دون الإخلال بالتوازن البيئي، وعليه تم إصدار:

ـ القانون رقم 01 ـ 19 المؤرخ في 12 كانون الأول 2001؛ والمتعلق بتسيير ومراقبة والقضاء على النفايات السامة.

ـ القانون رقم 99 ـ 09 المؤرخ في 15 تموز 1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة.

ـ القانون رقم 03 ـ 10 المؤرخ في 19 تموز 2003 والمتعلق بالمحافظة على البيئة في إطار التنمية المستدامة.

ـ المرسوم التنفيذي رقم 04 ـ 409 الصادر في 11 كانون الثاني 2005، الذي يضع القواعد الخاصة بالفعالية الطاقوية المطبقة على الآلات التي تعمل بالكهرباء، الغاز والمواد البترولية.

كما أخذ المشكل البيئي جانباً في قانون الكهرباء والغاز وكذا القانون الجديد 05 ـ 07 المتعلق بالمحروقات.

أما دولياً فقد عمدت الجزائر المصادقة والانضمام إلى معظم الاتفاقيات التي اتخذتها الدول تحت إشراف الأمم المتحدة ، منها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ (UNFCCC) ومؤخرا المصادقة على بروتوكول كيوتو في 16 شباط 2005 **(مؤتمر الطاقة العربي الثامن، 2006، ص 36).**

واستناداً إلى الوثيقة الصادرة عن أمانة الاتفاقية بتاريخ 14 شباط 2007 بلغ عدد الدول المصادقة أو المنضمة إلى البروتوكول 170 دولة، منها 18 دولة عربية، من بينها 9 أقطار أعضاء (الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، سوريا، قطر، الكويت، مصر وليبيا)، و9 من الدول العربية الأخرى وهي: الأردن، تونس، جيبوتي، السودان، عمان والمغرب، موريتانيا، اليمن ولبنان. **(OAPEC، 2007، ص7)**

IIII-3-3-2- السياسة الطاقوية من أجل الحفاظ على البيئة

يولي قطاع الطاقة والمناجم أهمية كبيرة للمسائل البيئية مما أدى إلى إدماج هذه الانشغالات في السياسة القطاعية، والبرنامج الحكومي، وتتمحور السياسة الطاقوية أساساً حول:

1 ــ تطوير الاقتصاد في الطاقة.

2 ــ ترقية وتطوير استعمال الطاقات الأقل تلوثاً (الغاز الطبيعي، غاز البترول المميع، البنزين الخالي من الرصاص).

3 ــ تطهير وإعادة تأهيل المناطق الملوثة.

4 ــ تطوير الطاقات المتجددة.

5 ــ تطوير التسيير البيئي على مستوى الطاقة والمناجم.

كما تظهر جلياً الأهمية المولاة لتطوير استعمال الغاز الطبيعي من خلال السياسة الطاقوية المتبعة المبنية أساساً على الخيارات التالية:

1 ــ الاستعمال الأقصى للغاز الطبيعي، في الاستعمالات الأولية والاستهلاك النهائي الذي يغطي احتياجات الصناعة، الأشخاص، النقل والخدمات.

2 ــ تطوير استعمال غاز البترول المميع.

3 ــ إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 95% من الغاز الطبيعي وتوجيه الاستعمالات المتخصصة.

4 ــ التخفيض التدريجي لحصة المواد البترولية في ميزان الطاقة والتي يتم توجيهها للتصدير.

5 ــ الاستعمال المحدود للحطب الذي يحقق الحفاظ على الثروة الغابية.

6 ــ تطوير الطاقة الجديدة والمتجددة **(مؤتمر الطاقة العربي الثامن، 2006، ص38)**.

IIII-3-3-3- أهم الإجراءات المتخذة للحفاظ على البيئة

بما أن نشاطات الطاقة ذات تأثير سلبي ومباشر على البيئة والصحة؛ فقد تم اتخاذ عدة إجراءات من أجل الإنقاص من حدته، لذا يتم إخضاع جميع الهياكل والإنجازات لدراسة مدى أثرها على المحيط وفي هذا الإطار يتم بذل جهود خاصة من أجل استرجاع غازات المشاعل

Reinjection de Co_2، حيث تقوم شركة سوناطراك بسلسلة مشاريع تهدف إلى استرجاع حجم الغاز المصاحب الذي يتم حرقه على مستوى المكامن (الآبار البترولية)، ففي سنة 2007 تم إنقاص كمية الغاز المحروقة إلى مستوى 7% مقابل 26% في 1980، نتيجة استثمار ما يقارب 225 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2002 ــ 2005.

تقدر طاقة استرجاع الغاز الحالية 3.6 مليار متر مكعب، كما أن عملية الاسترجاع الكلي للغاز المحروق المصاحب للإنتاج البترولي يتم في آفاق 2010 وذلك بفضل السياسة البيئية التي تبنتها الحكومة وكذا شركة سوناطراك والشركات الأجنبية ، وذلك بالإضافة إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية المتخصصة **(مؤتمر الطاقة العربي الثامن، 2006، ص 39)**. وفي هذا الإطار أخذ قطاع الطاقة جانباً من المبادرة الشاملة للشراكة عمومي، خاص من أجل إنقاص كمية الغاز المحروق؛ التي أطلقها البنك العالمي، من ثم قامت الجزائر باستضافة المؤتمر الدولي الثاني حول المبادرة والذي انعقد في أيار 2004 بالإضافة إلى أن الجزائر بادرت بفكرة إنشاء شركة مختلطة لحماية البحار والمحيطات من التلوثات الناتجة عن الكوارث البيئية في مجال النفط. ومن أجل توافق المنشآت مع النظم الدولية وتحسين نوع المنتجات البترولية، تم إدراج برنامج خاص لإعادة تأهيل المصافي، والذي يسمح بتدعيم وتحديث وحدات المعالجة، وضع نظام المراقبة الذاتي للإفرازات الهوائية وتحسين نوعية الوقود وذلك بخفض نسبة الكبريت والمواد الأروماتكية (العطرية) والتزام القطاع بإدراج نظام تسيير جذري لإزالة الفضلات السامة والمخاطر الناتجة عن عمليات التحويل والإنتاج وذلك بمعالجة النفايات السائلة (المياه المستعملة، طين الحفر، ...).

كما أن هناك عدة مشاريع نموذجية تقوم بها شركات قطاع الطاقة والمناجم بالتعاون مع شركات القطاعات المعنية الأخرى من أجل غرس الأشجار والحفاظ على الطبيعة والبيئة.

IIII-3-3-4- مشروع عين صالح لالتقاط وتخزين Co_2 ودوره في حماية البيئة

من أجل المساهمة في المجهود العالمي للمحافظة على طبقة الأوزون والاستثمار العقلاني للموارد الطبيعية، تعمل سوناطراك مع شركائها الأجانب على إلغاء الشعلة على جميع مواقعها. على الرغم من تضاعف حجم الإنتاج بنسبة أربع مرات خلال الثلاثين سنة الأخيرة، حيث انخفضت نسبة الغازات التي يتم التخلص منها عبر الشعلة مقارنة بالغازات التي يتم إنتاجها من 80% عام 1970 إلى 7% عام 2005، ومن المتوقع التخلص الكامل من الحرق عبر الشعلة بحلول عام 2010 **(Sonatrach Rapport, 2006, P17)**. ومن جهة أخرى بادرت سوناطراك مع بريتش بتروليوم "BP"، و ستات أويل "Stat oil"إلى اعتماد عملية إعادة حقن

ثاني أكسيد الكربون Co_2 في حقل غاز عين صالح، ويبرز هذا المشروع كواحد من أهم مشروعين من هذا النوع في العالم.

مع العلم أن مشروع عين صالح لإنتاج الغاز دخل حيز الإنتاج خلال 2004 وذلك بمعدل إنتاج يقارب 9 مليون متر مكعب من الغاز في السنة؛ وهي موجهة للتصدير خاصة إلى إسبانيا وإيطاليا ، ولقد كان هذا المشروع يتطلب استثمار حوالي 2.7 مليار دولار **(Revue de l'energie, 2006, P155)**؛ حيث تم إبرامه بين سوناطراك و بريتش بتروليوم "BP" في البداية، ثم بعد ذلك انضمت الشركة الترويجية ستات أويل"Stat oil" من خلال شرائها لجزء من حصة BP في المشروع وحالياً المشروع يسير من طرف الشركات الثلاثة وتكمن أهمية المشروع في حماية البيئة حيث:

1 ــ تم تصنيف مشروع عين صالح لالتقاط وتخزين الغاز الكربوني من أفضل المشاريع المتعلقة بحماية البيئة، مقارنة بباقي المشاريع المنجزة من طرف "BP " والتي تدخل ضمن حماية البيئة.

2 ــ يهدف مشروع عين صالح؛ إلى انتزاع أو فصل Co_2 من الغاز المنتج من خلال آبار عين صالح لإعادة حقنه داخل خزانات (بين طبقات الأرض).

3 ــ إن عملية إعادة حقن Co_2 (يتوقع حقن ما مقداره 17 مليون طن خلال عمر المشروع الذي قد يصل إلى 20 عاماً)، يركز على خفض الانبعاثات الملوثة الناتجة عن المشروع بأكثر من 60%.

4 ــ إن الخفض من انبعاثات Co_2 يقابله (يساوي في المقابل) سحب 250000 سيارة من السير **(النفط والتعاون العربي، 2009، ص 155)**.

يمكن القول إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في قطاع النفط في الجزائر لها أثر إيجابي في حماية البيئة، ويظهر هذا بوضوح من خلال مشروع عين صالح لالتقاط وتخزين Co_2، وبالتالي فالأثر الكبير الذي يمكن تحقيقه لصالح البيئة إنما هو نجاح لسوناطراك وشركائها (Stat oil, BP).

IIII-4- إمكانيات الجزائر لتنمية مصادر الطاقة المتجددة

تلعب مصادر الطاقة المتجددة دورا ثانويا في إمدادات الطاقة العالمية. فالطاقات المتجددة هي مصادر أولية موجودة بالطبيعة و متوفرة باستمرار، إلا أن تحويل معظمها إلى طاقة كهربائية أو حركية لا يزال يحتاج إلى تطوير تقني و بيئي حتى يصبح استخدامها مٌجدٍ اقتصاديا. وتشمل؛ مصادر الطاقة الكهرومائية، و الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة الحرارة الجوفية ، و طاقة الكتلة الحيوية، بالإضافة إلى طاقة المحيطات و المد و الجزر التي تعد من الطاقات المتجددة.

إن التحديات المستقبلية تجبر الجزائر على تبني سياسة طاقوية ولو بعيدة المدى، تهدف إلى تغطية جزء من احتياجاتها بمصادر الطاقة المتجددة غير الناضبة؛ و لذلك تتجه الجزائر إلى دعم استثمار الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية و طاقة الرياح، و تعمل على أن تكون حصة الطاقات المتجددة حوالي 5% عام 2010 من أجل استهلاك الطاقة الأولية في الجزائر، و10 % عام 2020 . و هي تسعى باستخدام الطاقة الشمسية و طاقة الرياح لتوليد 575 ميغاواط كهرباء عام 2020، و مما يذكر أن الجزائر تعتمد حالياً في توليد الكهرباء بنسبة 99.6 % على الغاز الطبيعي، و 0.2 % لكل من الطاقة الكهرومائية و الخلايا الشمسية الفوتوفولتية. و في حين تقوم الجهات المسؤولة بتبني سياسات تشجع استخدام الطاقة المتجددة، إلا أن الأهداف مازالت محدودة.

من بين الخيارات المتنوعة من المصادر المتجددة بالنسبة للجزائر ما يأتي:

1- الطاقة الشمسية:

تتوفر الطاقة الشمسية في كافة الدول العربية بمعدلات تزيد على معظم مناطق العالم الأخرى، و المنطقة العربية مؤهلة لاستغلال الطاقة الشمسية في تسخين المياه ــ في الدول العربية بشكل واسع الأردن ــ عن طريق السخانات الشمسية.

في الجزائر يجري تطبيق برنامج وكالة الطاقة الشمسية**PACES**، الذي يشير إلى إمكانية أن تصبح البلاد في المستقبل مصدرة للطاقة الشمسية إلى أوروبا؛ وذلك لأن الجزائر الواقعة في حزام الصحراء الكبرى يجعلها من أكبر الدول المستقبلة لضوء الشمس، وقد تصل مدة الإشماس فيها أحياناً إلى 3900 ساعة في السنة **(Ministere de l'energie et des Mines, APRVE)**، والذي تتمكن التكنولوجيا الحديثة من تحويله (أي ضوء الشمس) إلى طاقة شمسية حرارية (Solaire thermique) أو شمسية كهربائية/ ضوئية (Solaire photovoltaique).

ورغم أن الجزائر قد أنشأت أول معهد للطاقة الشمسية وكان تحت وصاية جامعة الجزائر حتى سنة 1972، إلا أنها لم تعرف تطوراً كبيراً في هذا الميدان. وأول قرية تسير بالطاقة

الشمسية في الجنوب الجزائري بدأت في سنة 1998 بطاقة إنتاج كهربائية تقدر بـــ 30.7 ألف كيلوواط، ثم تطورت بعد ذلك ووصل إنتاج الكهرباء في سنة 2002 إلى 725.5 ألف كيلوواط، يوفر طاقة لحوالي 1000 مسكن في عشرين قرية صغيرة من الجنوب الجزائري **(Rapport de sonelgaz, 2002, P21)**، وهي أرقام متواضعة لكن يجب تشجيعها لما تتوفر عليه البلاد من إمكانيات (المساحة والمدة الزمنية من استقبال حرارة الشمس).

و من المتوقع أن يكون بمقدور الجزائر خلال 20 سنة توليد طاقة كهربائية باستخدام الطاقة الشمسية بما يعادل 72 محطة عاملة بالفحم، يمكن أن تلبي حاجة 100 مليون نسمة ، و حتى 2040 يمكن أن تولد ما يعادل 5% من حاجة العالم للكهرباء**(OAPEC, 2008, P 130)**.

2- طاقة الرياح

هي الطاقة المستمدة من الرياح عن طريق تحويل حركة الرياح (طاقتها الحركية)، إلى شكل آخر من أشكال الطاقة سهلة الاستخدام بالدرجة الأساس طاقة كهربائية و إلى درجة أقل طاقة ميكانيكية تستخدم في عدد كبير من التطبيقات.

تتوفر طاقة الرياح في معظم الدول العربية على مدى وسطي 1400 ساعة/ سنة، و قد بلغ إجمالي الطاقات المركبة من طاقة الرياح في عام 2007 : في مصر (310ميغاواط)، المغرب (124 ميغاواط)، تونس (20 ميغاواط)، الجزائر (1 ميغاواط)، فلسطين (6 ميغاواط)، الأردن (2 ميغاواط)، سورية (1ميغاواط)**.(statistical review of world energy, june 2008)**

3 – طاقة الحرارة الجوفية

هي الطاقة المستمدة من حرارة جوف الأرض و التي عادة ما تكون في شكل ماء/ بخار، و قد استعملت طاقة حرارة جوف الأرض للإمداد بالحرارة منذ آلاف السنين.

لا تزال مصادر الحرارة الجوفية المكتشفة في المنطقة العربية محدودة، كما أن عمليات البحث الجيولوجي لم تستكمل بعد ومع ذلك فإن هناك إمكانيات محدودة في كل من مصر، الأردن، اليمن، سورية، السعودية، المغرب، تونس، الجزائر(تمتلك ما يقرب من 200 نبع في مناطق مختلفة من البلاد.)، لم يتم استغلالها بعد.

4- الطاقة الكهرومائية

تستغل العديد من الدول العربية التي تتوفر لديها مصادر مائية، الطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء خاصة مصر، سورية، العراق، لبنان، تونس، المغرب، الجزائر. و تتوفر لدى بعض هذه الدول مصادر إضافية غير مستغلة حتى الآن.

استنادا إلى إحصاءات مجلس الطاقة العالمي لعام 2007 ، فقد بلغ إجمالي الطاقات المركبة من الطاقة الكهرومائية حتى نهاية 2005 في الأقطار العربية كما يلي:

مصر(2850 ميغاواط)، سورية (1616ميغاواط)، المغرب(1498ميغاواط)، لبنان(280 ميغاواط)، الجزائر(275 ميغاواط)، العراق(260 ميغاواط)، تونس(62 ميغاواط)، الأردن (10 ميغاواط).

من بين الطاقات البديلة التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر أيضا خاصة في توليد الكهرباء نجد خيار **الطاقة النووية** التي لا تصنف ضمن الطاقات المتجددة كون مادة اليورانيوم- مصدر الطاقة النووية- مادة ناضبة و لها عمر افتراضي محدود.

بالنسبة لمستقبل الطاقة النووية؛ فقد أدى ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلى إعادة النظر في أهمية الطاقة النووية من قبل بعض الدول في إمكانية الاستفادة منها ، خاصة في توليد الكهرباء. و في هذا الإطار قامت بعض الدول العربية بالاتفاق مع فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية حول إنشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء و استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

بالنسبة للجزائر تمتلك إمكانيات لتنمية خيار الطاقة النووية، و في غياب التقييم الشامل لاحتياطات البلاد من خامات اليورانيوم؛ فإن الدراسات السابقة تشير إلى توضعات عرقية ورملية لليورانيوم في سلسلة الطاسيلي القريبة من محيط كتلة الرقيبات الموريتانية، وفي منطقة الهقار بكميات مؤكدة تصل إلى 28000 طن و كميات إضافية محتملة تقدر بـــ 5490 طن. ومن المعلوم أن الجزائر تملك مفاعلين نووين (دراية، عين وسارة) لأغراض البحث العلمي و الاستخدام السلمي للطاقة النووية **(مقليد، 2008 ، ص 181)**.

و بشكل عام يمكن القول أن مستقبل الطاقة النووية لا يزال غير واضح. و إذا حدث توسع في المدى القصير فسيكون معظمه في الدول الأسيوية النامية، خاصة الهند و الصين.

إن آفاق 2020 يمكن أن يكون موعداً مهماً في تطور الطاقات المتجددة (ومن الشمس خاصة) بسبب وصول التطور التكنولوجي من دون أدنى شك إلى مستويات من التقدم والفعالية، تضمن الاستعمال الدائم للطاقة المتجددة وانتشارها. وأهم الأهداف المنشودة في تطوير الطاقات النظيفة والمتجددة نذكر ما يأتي:

- تعويض جزء مهم من طاقة المحروقات التقليدية بطاقة متجددة وغير ملوثة للجو؛ أي تعويض فجوة نضوب البترول، والعمل على إطالة عمر الثروة البترولية، لأن إمكانيات الجزائر من البترول محدودة إذا أخذ بالحسبان الاحتياطات المتوفرة حالياً، والاستهلاك الذي يقتضيه التطور الاقتصادي الاجتماعي والديمغرافي مستقبلاً.

ـــ تفعيل القوانين والتشريعات حول التلوث الجوي، فقد بات واضحاً أن العالم سيكون مجبراً على تبني سياسة وتشريعات تحد من استعمال الطاقة الأحفورية، وتشجع استعمال الطاقات المتجددة والنظيفة المحافظة على البيئة.

ـــ تقييم إمكانيات الجزائر من مصادر الطاقة المتجددة من ضوء الشمس، ومن اليورانيوم بالمناطق الصحراوية وجعلها أكثر ربحية.

هذه الأهداف تدخل بشكل واضح ضمن أهداف وبرامج عمل الأمم المتحدة حول التنمية والبيئة، وتعمل أيضاً على ضمان الطاقة للجزائر في المدى البعيد، والتخفيف من الاعتماد الكلي على المحروقات.

خلاصة الفصل

إن للاستثمار الأجنبي المباشر المنجز في قطاع النفط آثار متعـــددة ، خاصـــة علـــى المساهمة في زيادة الإنتاج من النفط و بالتالي زيادة الصادرات التي بدورها تساهم في تحسين ميزان المدفوعات الجزائري الذي حقق رصيدا إيجابيا خلال السنوات الأخيرة كما أن لهذه الاستثمارات دورا كبيرا في نقل التكنولوجيا ، لأن الشركات الأجنبيـــة تستخدم آلات أكثر تطورا و أكثر مردودية مقارنة بالآلات المستخدمة مـــن طـــرف سوناطراك ، إضافة إلى المساهمة في حماية البيئة و الحفاظ عليها وما يثبـــت ذلـــك مشروع عين صالح لاستخلاص غاز أكسيد الكربون و إعادة حقنه في باطن الأرض، هذا المشروع الذي هو من أهم مشروعين على مستوى العالم .

إذن مما سبق فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في قطاع النفط لهـــا آثـــار متعددة و إيجابية ، فهي من المؤكد أكثر وسيلة فعالة مـــن خلالهـــا تعمـــل الدولـــة الجزائرية على تطوير قطاع النفط و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية و الانفتاح على الاقتصاد العالمي. كما تجدر الإشارة إلى أن للجزائر إمكانيات يمكن أن تستفيد منهـــا في تنمية مصادر الطاقة المتجددة – التحضير لمرحلة ما بعد النفط – وهو التحـــدي الثاني و الأساسي الذي ينبغي للدولة الجزائريـــة أن ترفعـــه، وهـــذا يحـــتم القيـــام بإستراتيجية تنموية توفر الثروة غير الناضبة و المتجددة باستمرار، مما يســـنح لهـــا بفرض نفسها في السوق المحلية و على المنافسة في السوق العالمية.

الفصل الرابع

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط في الجزائر

الفصل الثالث

مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الخاتمة

المقدمة

تأكدت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العالمي و في الدول النامية خاصة، لأنها أصبحت من أهم المصادر الداعمة للتنمية لما لها من دور في دفع عجلة التنمية والتطوير، و توفير موارد مالية مكملة للادخار الوطني و المساهمة في نقل التقنيات والمهارات و الأساليب الإدارية الحديثة؛ إذا أن الحالة الاقتصادية و المالية المتدهورة للبلدان النامية لم تترك لها الكثير من الحلول و الخيارات البديلة لفتح اقتصادياتها أمام الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ما كان على هذه البلدان إلا اختيار الشكل الأنسب من بينها، وهو ما تجسد فعلا في توجهات أغلب الدول لإبرام عقود شراكة مناسبة لتطوير قدراتها الذاتية و تغيير البنية الهيكلية لاقتصادها، و تأهيل مؤسساتها و أفرادها.

و يتوقف الدور الذي يمكن أن تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التكنولوجيا، إلى حد كبير على درجة التقدم التكنولوجي للشركات المتعاقدة مع الدول المضيفة، و على مدى رغبة هذه الدول في جلب التكنولوجيا و توطينها. و في هذا السياق تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية للتأقلم مع التحديات التي تفرضها التحولات العالمية، و ذلك بالتخلي عن الأساليب القديمة لتسيير اقتصادها، و البحث عن الوسائل و الأساليب و التقنيات الإدارية العصرية، خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل نظام ذو توجه اشتراكي و الأزمة النفطية لسنة 1986 و بلوغ حجم المديونية مستويات أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري، مما ألزم السلطات الجزائرية تبني إصلاحات اقتصادية و مالية شاملة، ابتداء من التسعينات بتطبيقها لبرنامج الإصلاح الهيكلي، و المتمثل في إصلاح النظام المالي و الجبائي و المنظومة القانونية...إلخ. وكان ذلك بغية تهيئة المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي سوف تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الوطني. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن الاقتصاد الوطني له درجة ارتباط كبيرة و بالغة الأهمية بأهم قطاع ألا و هو قطاع النفط، ويتضح ذلك من خلال النسب الكبيرة التي يساهم بها هذا القطاع في تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية المشكلة للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى مساهمته في ميزانية الدولة و في الصادرات(النسبة إلى إجمالي الصادرات أكثر من 97 %)، كما يساهم في الناتج الداخلي الخام بنسبة (45.5% لسنة 2008 مثلاً)، و بالتالي فإن تنمية الاقتصاد الوطني لا بد و أن تمر بتطوير قطاع النفط، و تطوير و تنمية هذا الأخير تحتاج إلى رؤوس أموال هائلة بالإضافة إلى تقنيات و تكنولوجيا حديثة، كل هذه المتطلبات لا يمكن أن توفرها الدولة الجزائرية من خلال الإمكانيات الذاتية لشركتها الوطنية "**سوناطراك**" أهم شركة في قطاع النفط، مما استوجب الحكومة الجزائرية على قبول تدخل المستثمرين الأجانب للاستثمار في هذا القطاع الحساس وذلك من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

طرح الإشكالية:

أمام السعي الدؤوب للجزائر كغيرها من الدول إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي وجد ضالته خاصة في قطاع النفط، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في **التساؤل الجوهري** التالي:

ما مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط في الجزائر؟

وعلى ضوء ذلك و لأجل بلورة حقيقية لإشكالية البحث و من ثم البحث عن تلك الحقيقة الجوهرية، لابد من طرح مجموعة من **الأسئلة الفرعية** تستدعى اهتماما خاصا و هي كما يلي:

ـ ما شكل الاستثمار الأجنبي المباشر المناسب للاقتصاد الجزائري؟

ـ ما التدابير و السياسة التحفيزية التي اتخذتها الجزائر لتوفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية؟

ـ ما أهم المعوقات التي يمكن أن تواجه المستثمر الأجنبي؟

ـ ماذا عن مكانة وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري؟

ـ ما الشكل الذي تأخذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط؛ و ما هي الآثار المترتبة عنها؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في؛ تبيان مدى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الوطني و خاصة في قطاع النفط الذي يعد محركا و محفز لبقية القطاعات الاقتصادية وممولا لها. وعليه فالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت الحاضر أصبحت ضرورة و خيار جد استراتيجي لا مناص منه لتنمية قطاع النفط و بالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني و هذا لما لهذه الاستثمارات من آثار إيجابية عديدة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى؛ تسليط الضوء على أهم الآثار الناجمة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في قطاع النفط في الجزائر باعتباره أهم قطاع مستقطب لها، ومناقشة كل المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

ـ التعرف على شكل الاستثمار الأجنبي المناسب للاقتصاد الجزائري.

ـ الإحاطة بالتدابير و السياسات التحفيزية التي اتخذتها الجزائر لتوفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية.

ـ تحديد المعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر.

ـ تحليل أهمية و مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري.

ـــ تحديد الشكل الذي تأخذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط ، و التعرف على الآثار الايجابية و السلبية المترتبة عنها.

فرضيات البحث:

للإجابة عن التساؤلات أنفة الذكر؛ نقدم جملة من الفرضيات يمكن إثباتها أو نفيها فيما بعد هي:

الفرضية الرئيسية: للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثير جد كبير على قطاع النفط في الجزائر.

و يتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك هو الشكل الأنسب للاقتصاد الجزائري.

الفرضية الفرعية الثانية : إن أساس جذب و زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر هو ضرورة توفر جملة من المقومات غير المتوفرة حاليا.

الفرضية الفرعية الثالثة: تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر العديد من العقبات و المعوقات التي تؤثر فيها؛ الأمر الذي يستدعي حلول للوصول بالكفاءة الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن.

الفرضية الفرعية الرابعة: يحتل النفط مكانة جد هامة في الاقتصاد الجزائري، غير أن هذا لا يبرر التبعية المتزايدة لهذا القطاع.

الفرضية الفرعية الخامسة: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و المشتركة مع سوناطراك هي الحل الأمثل لتطوير و تنمية قطاع النفط نظرا لما لها من آثار إيجابية فيه.

دوافع اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية و أخرى موضوعية:

أسباب ذاتية: تتمثل في الميول و الاهتمام الشخصي بالبحث في كل ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر خاصة الموجه منه إلى قطاع النفط.

أسباب موضوعية: إن دراسة أثار الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط من المواضيع التي لم تحظ بقدر كاف من البحث، إن لم نقل نادر البحث فيها و تبين ذلك من خلال الدراسات التي تم الاطلاع عليها.

منهج البحث:

حتى تتسنى الإجابة عن إشكالية البحث و تحليل أبعادها و محاولة التحقق من الفرضيات المتبناة تم الاستناد على:

ـ **المنهج الوصفي** ؛ الذي يسمح باستيعاب الإطار النظري و المتمثل في دراسة نظرية لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، و كذلك قطاع النفط.

ـ **المنهج التاريخي**؛ ستتبع طريقة السرد التاريخي خاصة عند التحدث عن المراحل التي مر بها قطاع النفط منذ فترة الاستقلال، و كذلك عند عرض تطور الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات

ـ **المنهج التحليلي**؛ بالنسبة لهذا المنهج فقد اعتمد خاصة كأساس لتحليل و دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط في الجزائر و كذلك لتقييم أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي.

الدراسات السابقة:

قامت دراسات على بعض الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، و بعض الدراسات الأخرى على قضية النفط، و لكن قلة قليلة من الدراسات التي ربطت ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و قطاع النفط. و بحث أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور قطاع النفط في الجزائر يستدعي تعميق الدراسات و البحوث لإضفاء النجاح عليها و تدعيمها، و في هذا الصدد تم الاعتماد على بعض الدراسات التي لها علاقة بجوانب من البحث هي:

أولاً: دراسة عبد القادر بابا، بعنوان:" سياسات الاستثمار في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"(2004): هدفت الدراسة إلى تشجيع رأس المال المحلي و العربي و الأجنبي للتدفق داخل السوق الجزائرية، من خلال خلق مناخ استثماري جيد يوفر الطمأنينة للمستثمر و يؤمن مخاطره، و قد أظهرت النتائج أن الاستثمارات في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية لم تبرز دورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات، و كذلك لم تلعب دورها الفعال في امتصاص البطالة إلا بنسبة ضئيلة، و يبقى الدور الريادي للاستثمارات في قطاع البترول و الغاز؛ ليأخذ النصيب الأكبر خاصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الشراكة مع المتعاملين الأجانب.

ثانياً: دراسة فارس فضيل، بعنوان:" أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية" (2004): هدفت الدراسة إلى إبراز حقيقي لأسباب تعارض المواقف بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر و مختلف الجهود المبذولة هدفت الدراسة إلى إبراز حقيقي لأسباب تعارض المواقف بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر و مختلف الجهود والمساعي التي بذلت على المستويات الثنائية و الدولية لأجل استحداث توافق فيما بينها، أو على الأقل للتخفيف من حدة التعارض و التباين. وقد توصل الباحث إلى أن عدم التوافق بين أهداف الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأهداف

الدول المضيفة له أدى إلى تصادم وجهات النظر بشأنه ، وصل إلى حد العداء و الجفاء وإبداء سلوك منافي له في بعض الأحيان ، و في الأحيان الأخرى التحفظ و الحذر، و لقد تبدد كل هذا مع مرور الزمن بفعل الجهود الدولية المتواصلة من خلال إصدار عدد من مدونات وإجراءات متعددة من أجل تقريب تلك المواقف، إلى جانب ذلك بفعل تزايد الاتفاقيات المبرمة بشأن تشجيعه و حمايته و بفعل التحديات الأخيرة التي استوجبت الاندماج في بوتقة العولمة أين لا مجال للحدود و للدول القومية.

ثالثاً: دراسة الزين منصوري، بعنوان: "آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"(2007):هدفت الدراسة إلى الكشف عن المسببات و العوامل التي تعرقل نمو و تطور الاستثمارات في الجزائر و عوامل و آليات تصحيحها، و الكشف عن السبل التي من خلالها يتم تطوير و نمو الاستثمار المحلي, و يزيد من نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد توصل الباحث إلى أن الجزائر تتوفر على العديد من المؤهلات التي تجعل منها قطباً اقتصاديا كبيرا، كما أن عمليات الإصلاح الهيكلية التي باشرتها الجزائر قد سمحت إلى حد ما بإعادة التوازنات الكلية و تحرير الاقتصاد و انعكست بالإيجاب على تطوير القطاع الخاص و على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعاً: دراسة عيسى مقليد، بعنوان: " قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية" (2008): تعرض البحث إلى مناقشة مدى خطر فقدان الدولة لسيطرتها على أهم قطاع اقتصادي و هو قطاع المحروقات الذي تعتمد عليه الجزائر كلياً في تمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، طالما تبنت سياسة الانفتاح الاقتصادي. كما يشير البحث إلى تحديات الطاقة البديلة الممكنة للمحروقات من مصادر أخرى منها:الفحم و الطاقة النووية و كذلك الطاقات المتجددة مع التركيز على أهمية هذه المصادر و قدرتها على منافسة المحروقات مستقبلاً، خاصة في ظل مشكلة الاحتباس الحراري والأخطار البيئية، و قد توصل الباحث في نهاية دراسته إلى ضرورة المحافظة على ثروة النفط و حسن استغلالها باعتبارها ثروة ناضبة و ضرورة إبقاء قطاع المحروقات تحت رقابة الدولة لما للنفط من أهمية كبيرة ووزن اقتصادي.

أما من خلال **هذه الدراسة** سيتم إبراز **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور قطاع النفط** هذا القطاع الحيوي الذي يعد رافعة الاقتصاد الجزائري نظراً للمكانة التي يحتلها في الاقتصاد الوطني الجزائري، إضافة إلى التحدث عن ضرورة التحضير لمرحلة ما بعد النفط.

التعريف بالمصطلحات:

بناء على مشكلة الدراسة يمكن تحديد المصطلحات التالية:

* **مصادر الطاقة غير المتجددة الناضبة؛** و تسمى أيضاً الأحفورية و هي الفحم الحجري والبترول و الغاز وكذلك الطاقة النووية من خامات اليورانيوم.

* **مصادر الطاقة المتجددة؛** هي المنتجة من مصادر طبيعية متجددة باستمرار غير ناضبة كالطاقة الشمسية و طاقة من حركة الرياح و القوى الهيدرومائية، و الطاقة الجيوحرارية و الطاقة المستخرجة من المنتجات الزراعية و غيرها**(Medfouni, 2002, p 07)**.

* البترول؛ منتوج الأرض القديم، تكون جيولوجياً منذ ملايين السنين و تسمياته Pétrole, Petroleum التي تعني زيت الصخر**(Gilles,2003,p02)**.

* **الغاز؛** يوصف الغاز الطبيعي أحياناً أنه الصورة الغازية للبترول؛ و قد وصف بالطبيعي للتفرقة بينه و بين الغاز الصناعي الذي يتم الحصول عليه بتسخين الفحم، و الغاز الطبيعي هو أسهل مصدر للهيدروكربونات ، يعتبر الغاز الطبيعي وقوداً يحترق دون أن يلوث البيئة**(كتوش، 2004، ص 37)**.

* **المكثفات؛** تتكون من مواد هيدروكربونية، تكون في المكمن بالحالة الغازية تحت تأثير الضغط و الحرارة ، و تتحول فور وصولها إلى السطح أو فور تعرضها لاختلاف في الضغط الجوي إلى سوائل و غازات.

* **المحروقات:** المحروقات السائلة و الغازية و الصلبة.

– **المحروقات السائلة:** النفط الخام و سوائل الغاز الطبيعي و غاز البترول المميع

مصادر البيانات:

سيتم الاعتماد على عدد من المراجع ــ باللغة العربية الانجليزية و كذلك الفرنسية ــ من كتب و مقالات و دوريات علمية و دراسات مختلفة لها علاقة بموضوع البحث ، إضافة إلى تقارير لهيئات رسمية و مراسم تشريعية و مجموعات إحصائية، وكذلك الاعتماد على بيانات من خلال بعض المواقع الرسمية.

صعوبات البحث:

خلال إنجاز هذا البحث هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا أهمها:

ــ قلة المراجع مما تطلب من الباحث اللجوء إلى جامعات أخرى، و حتى السفر إلى دول أخرى.

ــ صعوبة الحصول على الإحصاءات؛ خاصة المتعلقة بواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و كذلك حجم العمالة التي توفرها الشركات الأجنبية في قطاع النفط ، إلا أن هذا يبدو هينا أمام التناقض في بعض البيانات من هيئة لأخرى مما أجبرنا على الاختيار بينها مع الإشارة للمصدر.

ــ عدم توفر البيانات الكاملة لسنتي 2007 و 2008 عند تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على مؤشرات نوعية، مما استدعى أخذ سنتي 2005 و 2006 لمعرفة التغير، و لعل ظهور الأزمة المالية الحالية كان له الأثر في ذلك.

تقسيم البحث:

من أجل الإحاطة بالموضوع و الوصول إلى الاستنتاجات ذات الصلة للتحقق من فرضيات البحث تم تقسيم البحث إلى مقدمة و أربع فصول و خاتمة:

تناولت **المقدمة؛** مشكلة و أهمية و أهداف و فروض و دوافع اختيار الموضوع ومنهج الدراسة و الدراسات السابقة و تعريف بالمصطلحات و تقسيم الدراسة.

يبحث الفصل الأول في **قطاع النفط في الجزائر؛** حيث تناول مراحل تطور قطاع النفط منذ الاستقلال و كذلك الإطار التشريعي الذي مر به القطاع إضافة إلى التعرف على إمكانيات الجزائر من النفط و الغاز و ذلك بعرض لإنتاج و احتياطي كل منهما في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية(خاصة الأعضاء في منظمة الأوابك) ، ثم سيتم عرض أهمية القطاع في الاقتصاد الوطني.

أما الفصل الثاني، الذي هو تحت عنوان: **الاستثمار الأجنبي المباشر (مفاهيم أساسية)؛** سيتم من خلاله تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و التعرف على مختلف أشكاله وأهميته وصولا إلى عرض محدداته ومصادره و اتجاهاته و كذلك مختلف الآثار الناتجة عنه.

و يستعرض الفصل الثالث: **مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛** من خلال إبراز تطور الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات، وعرض تطور مختلف قوانين الاستثمار في الجزائر، إضافة إلى تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و ذلك بالاعتماد على بعض المؤشرات وصولا إلى المعوقات التي تواجهه و التي تحد من تدفقه.

أما الفصل الرابع و الأخير: **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط؛** سيتم من خلاله التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتم في قطاع النفط إضافة إلى التطرق إلى الآثار الناجمة عنه و كذلك التعرف على إمكانيات الجزائر من الطاقات المتجددة باعتبارها طاقة المستقبل.

و تضمنت **الخاتمة؛** النتائج التي تم التوصل إليها، و المقترحات التي تم تقديمها في إطار تلك النتائج.

الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة و الحكم على رسالة الماجستير في الاقتصاد المالي و النقدي التي أعدتها الطالبة: نادية العلمي شبانة

بعنوان

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور قطاع النفط في الجزائر

أعضاء اللجنة: التوقيع

الدكتور عدنان سليمان ــ أستاذ في قسم الاقتصاد ــ كلية الاقتصاد ــ جامعة دمشق.

عضواً.....

الدكتور رسلان خضور ــ أستاذ في قسم الاقتصاد ــ كلية الاقتصاد ــ جامعة دمشق.

عضواً ومشرفا.....

الدكتور حبيب محمود ــ الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد ــ كلية الاقتصاد ــ جامعة دمشق.

عضواً.....

الملحق (01): أكبر 25 شركة متعددة الجنسيات في العالم، مرتبة حسب الأصول الأجنبية، 2005 (بملايين الدولارات وأعداد العاملين):

الترتيب	الشركة	بلد الموطن	الصناعة	الأصول		المبيعات		العمالة	
				الأجنبية	المجموع	الأجنبية	المجموع	الأجنبية	المجموع
1	General Electric	الولايات المتحدة	أجهزة كهربائية وإلكترونية	412692	673342	59815	149702	15500	316000
2	Vodafone Group PLC	المملكة المتحدة	اتصالات	196396	220499	39497	52428	51052	61672
3	General Motors	الولايات المتحدة	سيارات	175254	476078	65288	192604	194000	335000
4	British Petrouleum company PLC	المملكة المتحدة	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه	161174	206914	200293	253621	78100	96200
5	Royal/Dutsh/Shell Group	المملكة المتحدة، هولندا	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه	151324	219016	184047	306731	92000	109000
6	EXX on Mobil	الولايات المتحدة	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه	143860	208335	248402	358900	52920	84000
7	Toyota Motor Corrporation	اليابان	سيارات	131676	244391	117721	186177	107763	285977
8	Eord Motor	الولايات المتحدة	سيارات	119131	269476	80324	177089	160000	300000
9	Total	فرنسا	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه	108098	125714	132960	178300	64126	112877
10	Electricite de France	فرنسا	الكهرباء والغاز والمياه	91478	202431	26060	63578	17801	161560
11	France Telecom	فرنسا	اتصالات	87186	129514	25834	61071	82034	203008
12	Volkswagen	ألمانيا	سيارات	82579	157621	85896	118646	165849	345214
13	RWE Group	ألمانيا	الكهرباء والغاز والمياه	82569	128060	23390	52081	42349	85928
14	Che-Veron Corp	الولايات المتحدة	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه	82125	125833	99970	193641	32000	59000
15	E.ON	ألمانيا	الكهرباء والغاز والمياه	80941	149900	29148	83177	45820	79947
16	Sue Z	فرنسا	الكهرباء والغاز والمياه	78400	95085	39565	51670	96741	157639
17	Deutsche Telekon AG	ألمانيا	اتصالات	78378	151461	31659	74230	75820	243695
18	Siemens AG	ألمانيا	أجهزة كهربائية وإلكترونية	66804	103754	64447	96002	296000	461000
19	Honda Motor company Limited	اليابان	سيارات	61608	89923	69791	87686	126122	144785
20	Hutchison Whampoa	الصين (هونغ كونغ)	متنوعة	60251	77018	24721	31101	165590	200000
21	Proctev & Gamble	الولايات المتحدة	متنوعة	58999	1135695	38760	68222	69830	138000
22	Sanofi - Aventis	فرنسا	مستحضرات صيدلانية	55906	102638	18901	34013	69186	97181
23	Conocopillips	الولايات المتحدة	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه		106999	48568	179442	15931	35591
24	BMW AG	ألمانيا	سيارات	55308	88316	44404	58105	25924	105788
25	Nissan Motor Company Limited	اليابان	سيارات	53747	97661	59771	83440	89336	183356

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2007: الاستثمار الأجنبي الوارد من الصناعات الاستخراجية والتنمية، ص11.

الملحق (02): الهيكل التنظيمي لمجمع سوناطراك

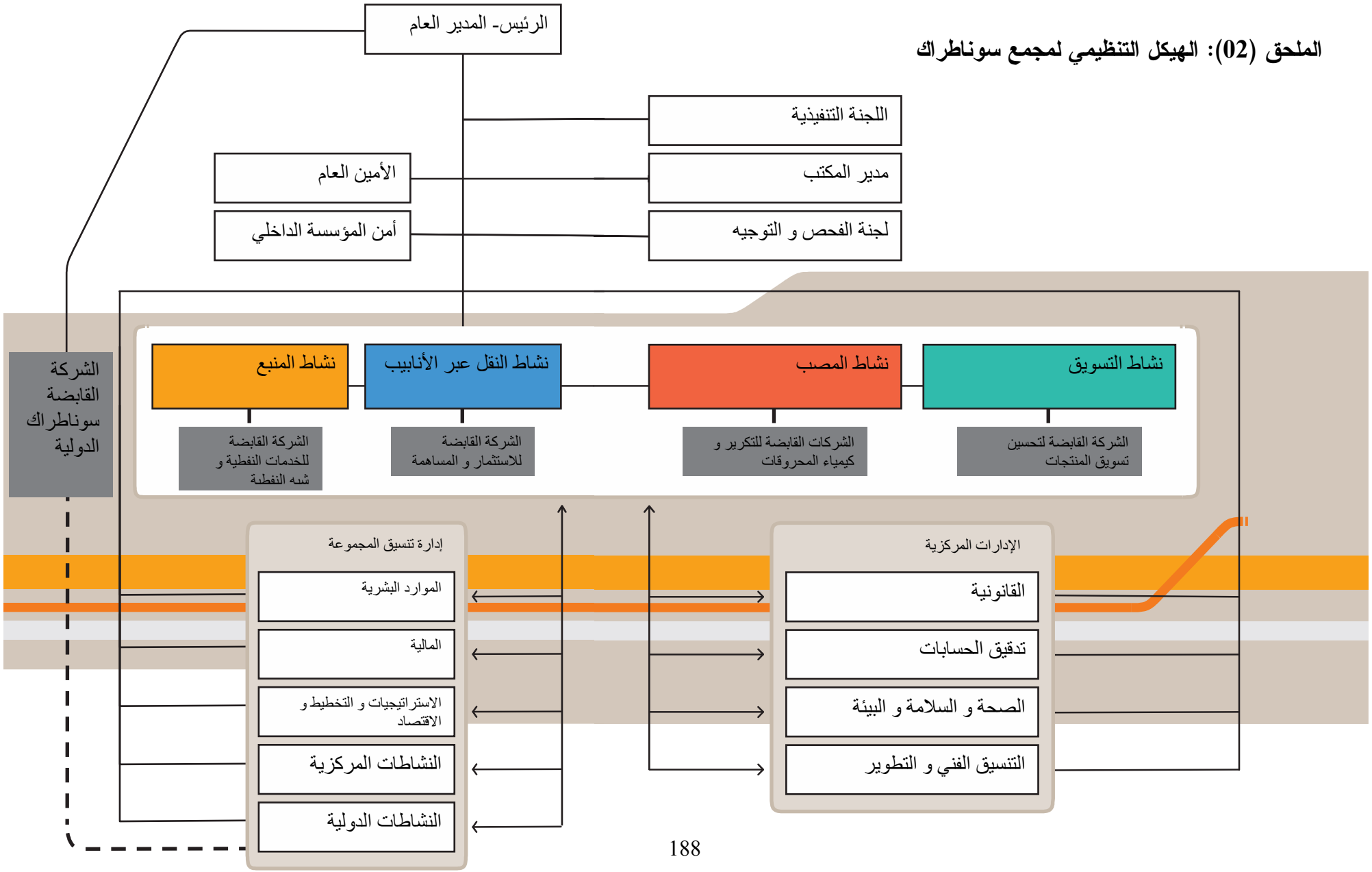

الملحق (03): جدول لأهم المصطلحات المستخدمة في البحث:

المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح المقابل باللغة العربية
Guichet unique	الشباك الوحيد
PME: petites et moyennes entreprises	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
APSI : Agence de promotion et soutien et de suivi des investissements	وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار
ANDI : Agence national du développement de l'investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات
CNI: Le conseil national de l'investissement	المجلس الوطني للاستثمار
Sonatrach: société national de transports et de canalisation des hydrocarbures	الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات سوناطراك
OAPEC: organization of arab petroleum exporting countries	الأوابك: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
GN: gaz naturel	الغاز الطبيعي
GPL: Gaz de pétrole liquéfié	غاز البترول المميع
GNL: Gaz naturel liquéfié	الغاز الطبيعي المسال
ONS: office national des statistiques	الديوان الوطني للإحصاء
UNCTAD: united nation conference on trade and development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية الأونكتاد
FDI: foreign direct investment	الاستثمار الأجنبي المباشر

الملحق (04): القياسات [1]

البرميل من البترول(bbl) Baril: 158.9 لتر= 42 غالون* أمريكي **US Gallons** أو 35 غالون ملكي **Imperial Gallons**

1 طن مكافئ بترول = 7.6 برميل في المتوسط (وبالنسبة للبترول الجزائري 1 طن = 7.94 برميل تقريباً نظراً لخفته)

1 طن مكافئ بترول= 1200 لتر تقريباً (بالنسبة للبترول الجزائري = 1300 لتر = 1.3 م3)

1 طن مكافئ بترول = 1.45 طن مكافئ فحم

1 طن مكافئ بترول = 1100 متر مكعب من الغاز الطبيعي

1 طن مكافئ بترول = 44 مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU)

1 طن فحم = 0.7 طن مكافئ بترول

1000 متر مكعب من الغاز = 0.91طن مكافئ بترول تقريباً

1 طن من غاز البترول المميع GNL = 1.3 طن مكافئ بترول

1 متر مكعب من الغاز = 35.315قدم مكعب و 1000 قدم مكعب من الغاز = 28.317 متر مكعب

1 برميل من البترول = 5.8 مليون BTU = 5800 قدم مكعب من الغاز

وحدة حرارية بريطانية و هي درجة السخونة اللازمة لرفع درجة الحرارة لرطل من الماء(450 سل تقريبا) درجة فهرنهايت واحدة

[1] القياسات من مصادر مختلفة

* غالون: إحدى وحدات قياس حجم المشتقات النفطية

الملحق (05): النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث و/أو استغلال المحروقات

البيان	مرحلة البحث(السنوات)			مرحلة الاستبقاء المحددة في المادة 42 + المرحلة الاستثنائية المحددة في المادة 37	مرحلة الاستغلال
	1 إلى 3 مدرج	4 و 5	6 و 7		
المنطقة أ	4000	6000	8000	400000	16000
المنطقة ب	4800	8000	12000	560000	24000
المنطقة ج	6000	10000	14000	720000	28000
المنطقة د	8000	12000	16000	800000	32000

المصدر: قانون المحروقات 05- 07 الصادر ب 28 نيسان 2005 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، ص24.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1 ــ الخطيب ممدوح عوض ، **التنمية و التخطيط**، مطبعة القمحة، ط 2، دمشق ، 2003.

2 ــ السيد عطية عبد الواحد، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ،ج2 ،دار النهضة العربية، القاهرة ، 2003.

3 ــ أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (دراسة مقارنة تركيا ــ كوريا الجنوبية ــ مصر)**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

4 ــ جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، ط2، 1982.

5 ــ حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2000.

6 ــ حسين عبد الله، **البترول العربي" دراسات اقتصادية سياسية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

7 ــ حسين مالطي ، **النفط الأحمر**، ترجمة السيد مصطفاوي جنيدي ، دار مارينو للنشر، 1997.

8 ــ خالدي الهادي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي(مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر)**، دار هومة، 1996

9 ــ زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، الأردن، 1998

10 ــ سامي سلامة نعمان، **الشركات دولية النشاط و أثرها على المنافسة و العمالة و التصدير في الدول النامية**، ط1 ، 2008 .

11 ــ صالح بكر الطيار ، **العقود الدولية لنقل التكنلوجيا** ، ط2 ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، 1999.

12 ــ صفوت أحمد عبد الحفيظ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور أحكام القانون الدولي الخاص**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005.

13 ــ طاهر حيدر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2009.

14 ــ عبد السلام أبو قحف (أ)، **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

15 ــ عبد السلام أبو قحف (ب)، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، 2001 ، الإسكندرية.

16 ــ عبد السلام أبوقحف(ج)، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، ط2 ، 1992 ، الإسكندرية.

17 ــ عبد السلام أبو قحف (د)، **السياسات و الأشكال السياسيات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب العاصمة، الاسكندرية، 2003 .

18 ــ فريد أحمد قبلان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، دار النهضة العربية،2008، القاهرة.

19 ــ عبد العزيز النجار، **الادارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات**، المكتب العربة الحديث، 2007 ، الاسكندرية.

20 ــ عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط(1962 ــ 1980)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1982.

21 ــ عجة الجيلالي ، **الكامل في القانون الجزائري للاستثمارات**، دار الخلدونية ، الجزائر ،(دون ذكر سنة نشر) .

22 ــ علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار المسيرة،ط 1 ، 2009، عمان.

23 ــ عليوش كمال قريبوع ، **قانون الاستثمارات في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون – الجزائر، 1999.

24 ــ عليوش قربوع كمال، **التحكيم التجاري الدولي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ، الجزائر، 2004

25ــ عمر صقر ، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، 2002 ، الإسكندرية.

26 ــ عمر هاشم محمد صدقة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، 2008 ، الإسكندرية.

27ــ فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000 .

28 ــ فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004.

29 ــ قادري عبد العزيز، **الاستثمارات الدولية ــ التحكيم التجاري الدولي وضمان الاستثمارات**، دار هومة، الجزائر، 2004.

30 ــ محمد فرحي، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة، الجزائر، 2004.

31 ــ محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005

32 ــ محمد البنا، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية ، 2009 ، الاسكندرية.

33 ــ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** ، دار الفكر الجامعي، 2007 ، الإسكندرية.

34 ــ هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين إنموذجاً**، بيت الحكمة للنشر، بغداد، 2002.

35 ــ هني أحمد ، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3 ، 1993 .

36 ــ هوشيار معروف، **الاستثمارات و الأسواق المالية**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط 1 ،عمان ، 2003 .

37 ــ يسري أبو العلا ، **مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقاته على التشريع الجزائري**، ط1 ، دار الطبعة العربية ، القاهرة ، 1996 .

ب. أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير

**** أطروحات الدكتوراه***

1. بابا عبد القادر، **سياسة الاستثمار في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004 .
2. بلوناس عبد الله، **الاقتصاد الجزائري: الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005
3. مصطفى بودرامة، **تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات الدول النامية– دراسة حالة الجزائر–** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2009
4. منصوري الزين، **آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر
5. فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر– مصر– المملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004 .

6. كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،2004 .

* ***رسائل الماجستير***

1. مرابطي ياسمينة، **العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي و تطورها في ظل الشراكة الأورو ــ متوسطية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق،سورية، 2007
2. علي عبد الوهاب نجا، **الاستثمار الأجنبي و أثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1974 ــ 1990)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الإسكندرية،1995 .
3. عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، " باتنة " الجزائر،2008 .
4. شنيني سمير، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة، 1989 – 2004** ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006

ج. المجلات و الدوريات و النشرات و الندوات

1. النشاشيبي كريم ، باتريشيا آلونزو جامو ، إستيفانيا بازونيلان، نيكولن لافمبوزا سيباستيان ، **الجزائر تحقيق الإستقرار و التحول إلى إقتصاد السوق (دراسة خاصة)**، صندوق النقد الدولي واشنطن 1998.
2. بن حسين ناجي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، السنة الثالثة، العدد 24، أيلول 2005.
3. بطاهر علي، **سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد00 ، السداسي الثاني، 2004 .
4. جمال عمورة، **دور تطوير و تشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة– دراسة حالة الجزائر– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI**، السنة الرابعة،العدد 29، تموز 2006.
5. حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر؛ تعاريف وقضايا** ،جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، العدد 33.
6. حاكمي بوحفص ، **مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي** ، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة الرابعة، العدد 32 ، كانون الثاني 2007.
7. محمد ساحل، **تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة تقييمية–** مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، العدد 41 ، 2009

8. مدحت أيوب، **الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي**،مكتب شؤون الإعلام ، الإمارات ، 2005 .
9. عيسى محمد الغزالي ، **التثبيت و التصحيح الهيكلي** ، سلسلة جسر التنمية ، العدد31 أيار 2004 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .
10. رسلان حضور، **سياسات الاستثمار** ، أعمال الندوة السورية الألمانية الأولى، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 1997.
11. **المؤسسة العربية لضمان الإستثمار** ، النشرة الفصلية ، العدد الفصلي الرابع ، السنة الرابعة والعشرون ، الكويت ، 2006.
12. **المؤسسة العربية لضمان الإستثمار** ، النشرة الفصلية ، العدد الفصلي الثالث ، السنة الرابعة و العشرون ، الكويت ، 2006 .
13. الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي**، 2007: الشركات عبر الوطنية، والصناعات الاستخراجية والتنمية، ، الأمم المتحدة.
14. **نشرة شهرية** صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 35 ، العدد 1 ، كانون الثاني 2009
15. **نشرة شهرية** صادرة عن **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول**، السنة 35 ، العدد 2 ، شباط 2009
16. **شهرية صادرة** عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 35 ، العدد 3 ، آذار 2009
17. **نشرة شهرية** صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 35 ، العدد 4 نيسان 2009
18. **نشرة شهرية** صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 35 ، العدد 5 ، أيار 2009
19. **نشرة شهرية** صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 35 ، العدد 6 ، تموز 2009
20. **نشرة شهرية** صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 35 ، العدد 7 ، تموز 2009
21. مجلة **النفط و الغاز**، المجلد 34 ، العدد 127 ، 2008
22. مجلة **النفط و الغاز**، المجلد 35 ، العدد 129 ، 2009
23. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **آلية التنمية النظيفة في بروتوكول كيوتو**، إعداد رولا فؤاد نصر الدين، الكويت ، 2007

24. مركز الإعلام البترولي، تطور العلاقات بين الجزائر و الشركات الفرنسية من الامتيازات إلى التأميم، الجزائر، أيار 1971

د. مؤتمرات و ملتقيات

1. محمد قويدري، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية** يومي 17 و 18 نيسان 2006 ،

2. صالح مفتاح ، تطور **الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق** ، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر ، المركز الجامعي بشار.

3. عمر عبد الله كامل، **برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية: الايجابيات و السلبيات مقارنة بالتجارب العالمية**، الندوة العربية حول التجارة و الاستثمار، القاهرة خلال الفترة 25- 26 أيار 1997 تحت رعاية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

4. عايشي كمال، زيتوني عمار، **تحديث القطاع المصرفي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الاستراتيجية و السياسة المصرفية**،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعات المحلية، جامعة باتنة، الملتقى الوطني الأول: المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة، مخاطر و تقنيات 6- 7 حزيران 2005 ، جامعة جيجل، الجزائر.

5. مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عمان-الأردن ،14 أيار 2006.

6. الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر و مهارات الأداء الاقتصادي: حالة بعض الدول النامية، 22 – 23 تشرين الأول 2007 ، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس :

* مسيكة بوفامة، **استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر و مهارات الأداء الاقتصادي:حالة بعض الدول النامية، 22 – 23 تشرين الأول 2007 ، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس

* زايري بلقاسم، زيدان محمد، **الحكم الراشد و نوعية المؤسسات هل هي المحددات الحقيقية للاستثمار الأجنبي في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر و مهارات الأداء الاقتصادي: حالة بعض الدول النامية، 22 – 23 تشرين الأول 2007 ، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس

* رشيد دريس ، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطوير قطاع المحروقات في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر و مهارات الأداء الاقتصادي: حالة بعض الدول النامية، 22 – 23 تشرين الأول 2007 ، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس

*عبد المجيد أونيس،عبد الرحمان بن عنتر، **الاستثمار الأجنبي و دوره التنموي في الجزائر في ظل المستجدات و التحولات الاقتصادية الدولية الراهنة**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر و مهارات الأداء الاقتصادي،22 إلى23 /10 /2007،الجزائر.

ه. القوانين ، المراسيم التشريعية و التنفيذية ،الأوامر

**** القوانين***

1. القانون رقم 82-13 مؤرخ في 28 غشت 1982 ، يتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد _و سيرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 35 الصادرة بتاريخ 31 غشت 1982.
2. القانون رقم 88-01 مؤرخ في 12-01-1988 ، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ، الجريدة الرسمية ،العدد 02 الصادرة بتاريخ 13-01-1988 .
3. القانون رقم 88-03 مؤرخ في 12-01-1988 ، يتعلق بصناديق المساهمة ، الجريدة الرسمية العدد 02 الصادرة بتاريخ 13-01-1988.
4. القانون رقم 88-04 مؤرخ في 12-01-1988 ، يعدل ويتمم الأمر 75-59 المؤرخ في 26-09-1975 و المتضمن القانون التجاري ، و يحدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية ، ج.ر العدد 02 ، الصادرة بتاريخ 13-01-1988.
5. القانون رقم 90-10 ، المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14-01-1990 ، ج.ر العدد 16 الصادرة بتاريخ 18- 04- 1990.
6. قانون رقم 86-14 مؤرخ في 13ذي الحجة 1406 الموافق ل19أوت 1986 يتعلق بأعمال البحث و التنقيب عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب ، ج.ر رقم 34 ، الصادرة بتاريخ 20أوت 1986.
7. القانون 05-07 مؤرخ في 19ربيع الأول 1426 الموافق ل28 أفريل 2005، يتعلق بالمحروقات ج.ر العدد05 ، الصادرة بتاريخ 19-07-2005.
8. القانون رقم 91-21 مؤرخ في 27 جمادى الأولى 1412 الموافق ل4-12-1991 ،يعدل و يتمم القانون رقم 86-14 المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب ،ج.ر العدد 63 ، الصادرة ب7-12-1991 ، ص2392 .

المراسيم التشريعية و التنفيذية

1. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 15-10-1993 ، يتعلق بترقية الاستثمار ، ج.ر العدد 64 ، الصادرة بتاريخ 10-10-1993 .

2. المرسوم التنفيذي رقم 94-319 مؤرخ في 17-10-1994 ، يتضمن صلاحيات و تنظيم و سير وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها ، ج.ر العدد 67 ، الصادرة بتاريخ 19-10-1994 .

3. المرسوم التنفيذي رقم 94-321 مؤرخ في 17 أكتوبر 1994 ، يتضمن تطبيق أحكام المادة 24 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5-10-1993 المتعلق بترقية الاستثمار و يحدد شروط تعيين المناطق الخاصة و ضبط حدودها ، ج.ر العدد67 ، الصادرة بتاريخ19-10-1994 .

4. المرسوم التنفيذي رقم 94-320 مؤرخ في 17-10-1994 يتعلق بالمناطق الحرة ، ج.ر العدد67 الصادرة بتاريخ 19-10-1994 .

الأوامر

1. الأمر رقم 66-284 مؤرخ في 15-09-1966 ، يتضمن قانون الاستثمارات ، ج.ر العدد 80 الصادرة بتاريخ 17-09-1966 .
2. الأمر رقم 71-22 مؤرخ في 02 أفريل 1971 ، يتضمن تحديد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل و استغلاله ، ج.ر 30 الصادرة بتاريخ 13-04- 1971 .
3. الأمر رقم 01-03 مؤرخ في 20غشت 2001 ، المتعلق بتطوير الاستثمار ، ج.ر 47 الصادرة بتاريخ 22-08-2001.
4. الأمر رقم 06-10 المؤرخ في 03 رجب عام1427الموافق ل29 يوليو سنة 2006 المعدل و المتمم للقانون 05-07 المتعلق بالمحروقات ، ج.ر رقم 48 ، السنة 43 الصادرة بتاريخ 30-07-2006.

و. التقارير

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية**، الكويت، 2006 .

2. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) ، **تقرير الاستثمار العالمي** ، 2001 .

3. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **تقرير الأمين العام السنوي** 28 ، 2001
4. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، **تقرير الأمين العام السنوي** 30 ، 2003
5. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، **تقرير الأمين العام السنوي** 31 ، 2004
6. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **تقرير الأمين العام السنوي** 32، 2005
7. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، **تقرير الأمين العام السنوي** 33 ، 2006
8. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، **تقرير الأمين العام السنوي** 34 2007،
9. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، **تقرير الأمين العام السنوي** 35 ، 2008
10. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **التقرير الإحصائي السنوي**، 2002
11. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **التقرير الإحصائي السنوي**،2003
12. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **التقرير الإحصائي السنوي**، 2004
13. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **التقرير الإحصائي السنوي**، 2005
14. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **التقرير الإحصائي السنوي**، 2006
15. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **التقرير الإحصائي السنوي**، 2007
16. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **التقرير الإحصائي السنوي**، 2008
17. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **التقرير الإحصائي السنوي**، 2009
18. بيت الاستثمار العالمي جلوبل clobal، **الإستراتيجية الاقتصادية و الرؤية المستقبلية– الجزائر قطاع الهيدروكربون**، ديسمبر 2008
19. **دليل الاستثمار في الجزائر**، 2006، KPMC

ثانيا : *المراجع باللغة الفرنسية*

a .Ouvrages

1. Abdellatif Benachenhou , **Les Nouveaux Investisseurs** , ALPHA DESIGN , Alger , Mai 2006 .

2. Amor Khelif , **dynamique des marches valorisation des hydrocarbures**, Ouvrage Collectif , Imprimerie SARP , Alger , Octobre 2005.
3. Denis Tersen /Jann –luc bricout , **L'investissement International** , édition ARMAND COLIN , Paris , 1996 .
4. Gautier-Francois, **Analyse macro – economique**, paris, 1982.
5. Gilles Rousselot, **Le Pétrole**,imprimé en France en septembre 2003,Paris.
6. Mohamed Nasser Thabet , **Le Secteur Des Hydrocarbures et Le Développement Economique De L'Algérie** , OPU , Alger , Sans date
7. Ahmed henni, Economie de l'algerie independante, ENAG, Algerie, 1991.

b- Les thèses:

1- Abdelhamid Medfouni : **l'economie industrielle dans la filiere gaz naturel dans les pays sous-developpes**.these presentee pour obtenir diplôme de doctorat d'etat en sciences economiques universite de constantine, 2002.

2- claud chesny, **le gaz naturel en algerie**, these de doctoray d'etat, juin 1969.

c. Revues et Périodiques

1. Mohamed liassine, **les stratégies de développement de l'Algérie**, in revue information et commentairesN°124,paris
2. Energie et Mines, **Revue du Secteur de L'Energie et des Mines**, **N°=3 ,** Novembre 2004, Alger.
3. Energie et Mines, **Revue du Secteur de L'Energie et des Mines**, **N°=2 ,** Avril 2004, Alger.
4. Energie et Mines, **Revue du Secteur de L'Energie et des Mines**, **N°=4,** Novembre 2005, Alger.
5. Energie et Mines, **Revue du Secteur de L'Energie et des Mines**, **N°=5 ,** Avril 2005, Alger.
6. Energie et Mines, **Revue du Secteur de L'Energie et des Mines**, **N°=7 ,** Juillet 2007, Alger.
7. Energie et Mines, **Revue du Secteur de L'Energie et des Mines**, **N°=6 ,** Novembre 2006, Alger.
8. Energie et Mines, **Revue du Secteur de L'Energie et des Mines**, **N°=8 ,** Janvier 2008, Alger.
9. Energie et Mines, **Revue du Secteur de L'Energie et des Mines**, **N°=10 ,** Mars 2009, Alger.

10. Sonatrach, **Revue Commercialisation Gaz et Développement à L'international**, 4éme Edition , Décembre 2004.
11. Sonatrach, **Revue Commercialisation Gaz et Développement à L'international**, 5éme Edition , Décembre 2007.
12.la revue ressources humaines, N° 04- Novembre / Décembre 2004
13. Abdelmajid Attar et Zerrouki djerroumi**, le partenariat dans le secteur des hydrocarbures en Algérie,** sans date
14. Sonatrach, la revue N° 44 Février 2005
15. Sonatrach, la revue N ° 58 – Avril 2009
16.Une dimension internationale Gazière, juin 2008
17. Revue de sonatrach, le petrole et gaz, N° 35, 1999

d* . *Loi

1.Loi n 63-277 du 26 juillet 1963 , Portant Code des investissements , journal officiel n 53 du 02-08-1963 .

e* . *Rapports

1. Banque d'Algérie , **Différent Rapports annuels** 2000 , 2001 , 2002 , 2003, 2004 , 2005 , 2006,2007,2008.
2. Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2008
3. Ministère des finances , **le comportement des principaux indicateur macroéconomiques et financiers en 2007**, Avril 2008
4. Bank of Alegria, **bulletin statistique de la banque d'Algérie**, juin 2006
5. CNUCED , **Rapport sur l'investissement Dans Le Monde,** IDE en provenance des pays en Développement ou en transition – incidences sur le développement,2006 .
6. Pierre Henry , **Les Investissements Directs Etrangers (IDE) Dans La Région MEDA en 2006** , ANIMA , Document N° 23, Mai 2007 .
7. SONATRACH , Différent Rapports annuels , 2001 , 2002 , 2003, 2004 , 2005 , 2006, 2007.
8. SONATRACH , **Différent Rapports Financiers,** 2001 , 2002 , 2003, 2004 , 2005 , 2006.
9. Ministère de l'énergie et des mines, **état d'avancement de la préparation de la 4eme édition de la semaine de l'énergie**, en Algérie (SEA4) , N°02 (ALOGE4) 15-19 novembre 2008
10. Ministere de l'energie et des mines, **evolution du secteur de l'energie et des mines, realisations 1962- 2007**, edition 2008
11. Petrole et gaz arabes- PGA N°788, 16 janvier 2002
12. Office national des statistiques, **les comptes économiques de 1963-2005 ,N°362**,Alger, 2005.

13. Office national des statistiques, **les comptes économiques de 2001-2008,N° 502**, Alger, 2008
14.Rapport de senelgaz, 2002
15. Rapport **FMI**,1994.

ثالثاً: *المراجع باللغة الإنجليزية*

Reviews and Reports :

1. **Review of the energy**, N°2 April 2004
2. Review of the energy and mines sector ISSN, N° 6 – November, 2006
3. **Annual statistical bulletin**, 2008, OPEC
4. OAPEC organization of Arab petroleum exporting countries,**sonatrach the crane of the Algerian economy**, july 2009, vol 35, N° 7, July 2009
5. **The world of sonatrach**, june 2004
6. International energy agency, **key world energy. Statistics** 2009
7. Manning journal special publication-Algeria, October, 2009
8. Sonatrach **report oil & Gaz** , 2008
9. **Northern Algeria petroleum interests**, extract from the 3rd evaluation conference book Algeria, 2007
10. Sonatrach Magazine, N° 04- January 2009
11. Sonatrach, **an integrated international oil & Gaz group**, june 2008
12. Sonatrach, **the LNG industry pioneer**, june 2008
13. **Arab oil Gas Magazine** , vol.XLVI september 2009
14. UNCTAD, **world investment report 2009**, united nations, new York and Geneva, 2009
15. : UNCTAD, **world investment report 2008**, united nations, new York and Geneva, 2008
16. Sonatrach, **report oil & gaz** , 2008
17. **statistical review of world energy, june 2008**

رابعاً: *مواقع الشبكة العنكبوتية*(Sites web)

1. www.andi.dz
2. www.Finance-Algeria.org
3. www.Kuna.net.kun
4. www.mtp.org.dz
5. www.ons.dz
6. www.sonatrach-dz.com
7. www.ulum.nl
8. www.unctad.org/fdistatistics